كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

القراءات القرآنية في توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت٧٤٩هـ)

" دراسة وتأصيلاً "

إعداد

أ.د / صابر السيد محمود أحمد

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثالث والثلاثون – الجزء الأول ٢٠١٤م)

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
قسم اللغويات

القراءات القرآنية في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت٧٤٩هـ)دراسة وتأصيلاً

دكتور

صابر السيد محمود أحمد

أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على رسوله الكريم،سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

وبعد :

فإن القرآن الكريم كتاب الله الخالد أحق ما يشتغل به الباحثون ، وأفضل ما يتسابق فيه المتسابقون،فالقرآن بحر لا يدرك غوره،ولا تنفذ دُرره،ولا تنقضي عجائبه.

وقد ظهر اهتمام العلماء بالقرآن الكريم في جوانبه المتنوعة منذ نزوله فتعددت الدراسات التي تتعلق بعلومه،ومن العلوم التي شغلت أذهان العلماء قديمًا وحديثًا " علم القراءات القرآنية " سواء أكانت متواترة أم شاذة ؛لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها اللغوية المختلفة؛لأنها جانب أدائي،وهي في حقيقتها روايات تتصل بأداء رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ووجوه أدائه لها. فالقراءات الشاذة ـ وإن ضَعَّفَ القراء قراءتها في التلاوة ـ يحتج بها في النحو واللغة والشريعة إذ هي أقوى سندًا،وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن " (١)

يقول الشيخ عضيمة :" القرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة وغير المتواترة كما هو حجة في الشريعة،فالقراءة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أن نقل الله يكتفى فيه برواية الآحاد . " (٢)

---

(١) في أصول النحو لسعيد الأفغاني : ٢٨:٢٩

(٢) دراسات في أسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ١/٢ .

وقد بذل النحويون الأوائل جهدًا واسعًا في أثناء وضعهم قواعد النحو العربي، فقد شرعوا في استقراء اللغة من مصادرها الأولى:القرآن الكريم، وقراءاته ، والشعر وكلام العرب الفصحاء ، والأمثال ، وهم في استقرائهم كانوا يرومون الصحة والدقة والشمول لذلك، فالشاهد النحوي الذي يعتمدونه يتخذونه تقوية لأية قاعدة نحوية يستنبطونها، وكلما كثرت الشواهد التي تقوي هذه القاعدة، أو تلك أضحت أكثر اطرادًا؛ لكونها شائعة ومألوفة في الاستعمال .

وتعد ألفية ابن مالك المنظومة النحوية الأكثر شهرة التي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظًا ودرسًا وشرحًا على مدى قرون عدة،وقد أدى ذيوعها إلى كثرة شروحها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلاً لها،وقد تضمن هذا البحث دراسة موقف أحد شرّاح الألفية من القراءات القرآنية؛لأنها تعد مصدرًا مهمًا من مصادر النحويين واللغويين ، وهذا الشرح هو شرح المرادي، وأطلقت عليه: "القراءات القرآنية في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت٧٤٩هـ)دراسة وتأصيلاً"؛وذلك لما احتلته القراءات من مساحة في هذا الشرح ،وأيضًا لمكانة هذا الشرح وصاحبه،وقد دفعني لهذا الاختيار عدة أسباب منها:

١- ما امتاز به منهج المرادي في شرحه للألفية،حيث جمع بين توضيح ألفاظ ابن مالك في الألفية،وأقواله في كتبه الأخرى،مع سبقه في وضع التنبيهات التي ضمنها ما لم تستوعبه الألفية؛لإتمام الفائدة،وتوضيح الأحكام النحوية.

٢- عناية المرادي بالقراءات القرآنية،واتخاذه إياها شاهدًا للكثير من القواعد النحوية،فقد استشهد بالقراءات في أكثر من ستين موضعًا في شرحه،ولكنه لم يكن معنيًا بعزو القراءات لأصحابها في كثير من الأحيان،وهذا ما دفعني لدراسة تلك القراءات .

٣- موضوع القراءات القرآنية في هذا المصدر من الأمور المغمورة-فيما أعلم-فارتأيت أن أتناوله بالدراسة والتأصيل.

٤-القراءات القرآنية دليل من الأدلة التي استند إليها بعض النحاة في تقعيد النحو وتأصيل أصوله،فقد قامت آراء كثيرة وخلافات عجَّت بها كتب النحو واللغة استنادًا على تلك القراءات،فآثرت أن أقف على تلك المسائل والآراء وخاصة تلك التي دارت حول القراءات التي أوردها المرادي في كتابه.

٥-الرغبة بأن يكون بحثي متعلقًا بكتاب الله الخالد،والإفادة من القراءات القرآنية،والتوجيه النحوي لها.

٦-أن محقق الكتاب-رحمه الله-لم يعط القراءات حقها من حيث التخريج،والتوجيه، بل أغفل في كتابه هذا تمامًا،ولم يفِ بما ألزم به نفسه من تخريج الشواهد في مقدمة تحقيقه، والمحقق الفاضل خصص فصلاً لشواهد المرادي،واعتماده علي القرآن،وقال في هذا الفصل:"سأذكر القراءات الصحيحة والشاذة التي استشهد بها"[1]، ولم يذكر كل القراءات التي اعتمد عليها المرادي في شرحه،ولم يتحدث عن منهج المرادي في الاستدلال بالقراءات،وهذا ما دفعني لدراسة هذه القراءات؛لأبين منهج المرادي في الاستدلال بالقراءات،وأقوم بتخريجها،وذكر حججها.

وأما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة،وتمهيد،وفصلين،وخاتمة، وفهارس فنية.

أما المقدمة : فذكرت أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

(١) مقدمة تحقيق توضيح المقاصد١/٢٢٣.

وأمـا التمهيـد : فعنوانـه : المـرادي والقـراءات ، وفيـه التعريـف بـالمرادي، ومنهجه في الاستدلال بالقراءات. ،وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالمرادي، وقد أغنت الدراسات السابقة عن الإسهاب فى تلك الدراسة.

المبحث الثانى: منهج المرادي في الاستدلال بالقراءات .

وأما الفصل الأول فعنوانه:الدراسة النحوية للقراءات القرآنية.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الدراسة النحوية للقراءات السبعية.

المبحث الثاني:الدراسة النحوية للقراءات الشاذة.

الفصل الثاني:الدراسة الصرفية للقراءات القرآنية .

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الدراسة الصرفية للقراءات السبعية.

المبحث الثاني: الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة.

وقد جاءت الدراسة في هذين الفصلين على النحو التالي :

١-وضعت عنوانًا نحويًا لكل قراءة،وحرصت علي أن يكون العنوان موجزًا قدر الإمكان،وأن يعبر عن موضوع القراءة.

٢-صدَّرت كل قراءة بمدخل يتضح منه المحتوى النحوي لهذه القراءة،وأنفذ منه إلى نص المرادي الذى ذكر فيه القراءة.

٣-قمت بتخريج القراءة من كتب القراءات.

٤-ذكرت الدراسة النحوية والصرفية لكل قراءة.

٥-رتبت القراءات داخل كل فصل وفق تبويب الألفية.

وأما **الخاتمة**: ففيها ذكرت أهم النتائج.

الفهارس الفنية : وفيها اقتصرت على ثلاثة فهارس : الأول : فهرس الأحكام النحوية والصرفية المستنبطة من القراءات القرآنية ، والثاني: فهرس للمصادر والمراجع ، والثالث: فهرس لمحتويات البحث .

تنبيه:اعتمدت كتاب(توضيح المقاصد)للمرادي بتحقيق الأستاذ الدكتور/عبد الرحمن علي سليمان–طبعة دار الفكر العربي–الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

د / صابر السيد محمود أحمد

التمهيد

المرادي والقراءات

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالمرادي

المبحث الثانى : منهج المرادي في الاستدلال بالقراءات

المبحث الأول

التعريف بالمرادي

المرادي حياته وآثاره

نظرًا لوجود تلك الدراسة الوافية في مقدمة تحقيق كتابه(توضيح المقاصد)عن حياته آثرت الإيجاز فيها.

اسمه : هو الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري. (١)

لقبه : لقب المرادي ببدر الدين،وبشمس الدين،وبالخوراني(٢)،وسمي بالمالكي نسبة إلى المذهب المالكي الذي اعتنقه،وصار عارفًا به(٣)، وسمي بالمصري؛ لولادته في مصر،وبالمغربي؛لأصل عائلته وأجداده.

كنيته:كني المرادي بابن أم قاسم(٤)،فهو المعروف بابن أم قاسم،وهي جدته من أبيه،جاءت من المغرب،فكانت شهرته تابعة لها(٥)؛كما كني بأبي علي. (٦)

مولده : لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت للمرادي شيئًا عن مولده،إلا صاحب الأعلام فقد ذكر أن ولادته كانت على وجه التقريب بعد سنة تسعين وستمائة من الهجرة النبوية. (٧)

---

(١) ينظر:بغية الوعاة١/٥١٧،والأعلام٢/٢٢٨،ومعجم المؤلفين٣/٣٧١.

(٢) ينظر:معجم المؤلفين٣/٣٧١.

(٣) ينظر:كشف الظنون١/٤٠٦.

(٤) ينظر:بغية الوعاة١/٥١٧،ومعجم المؤلفين٣/٣٧١.

(٥) ينظر:شذرات الذهب٦/١٠٦.

(٦) ينظر:كشف الظنون١/٤٠٦.

(٧) ينظر:الأعلام٢/٢١١.

آثاره العلمية:

ترك المرادي-رحمه الله-إرثًا عظيمًا،ومتنوعًا ومفيدًا للمكتبة العربية على العموم،والمكتبة النحوية على وجه المخصوص،ومن أهم آثاره:

١-إعراب القرآن. (١)

٢-إعراب البسملة. (٢)

٣-تفسير القرآن. (٣)

٤-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.

٥-الجنى الداني في حروف المعاني،وحققه الأستاذان/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل.

٦-رسالة في الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب. (٤)

٧-سرور النفس. (٥)

٨-شرح باب وقف حمزة على الهمزة. (٦)

٩-شرح التسهيل. (٧)

١٠-شرح الجزولية. (٨)

---

(١) ينظر:غاية النهاية١/٢٢٧.

(٢) ينظر:البغية١/٥١٧.

(٣) ينظر:طبقات المفسرين١/١٤٣.

(٤) مخطوط في مكتبة الأزهر برقم١٧٩٠.

(٥) ينظر:تاريخ الأدب العربي لبروكلمان٢/١٦.

(٦) ينظر:مخطوط بدار الكتب المصرية برقم٤٦٢(تيمور).

(٧) حقق الجزء النحوي منه/محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد-مكتبة الإيمان بالمنصورة٢٠٠٦م،وحقق كاملاً في جامعة الأزهر.

(٨) ينظر:الدرر الكامنة٢/٣٢.

١١-شرح الحاجبية العروضية. [١]

١٢- شرح الشاطبية. [٢]

١٣-شرح الفصول. [٣]

١٤-شرح الكافية. [٤]

١٥-شرح المفصل. [٥]

١٦-كراسة في كلا وبل[٦]

١٧-المفيد في القراءات. [٧]

١٨-منظومة في معاني الحروف. [٨]

وفاته:

توفي المرادي يوم عيد الفطر لسنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة النبوية،وقيل:توفي سنة خمس وخمسين وسبعمائة للهجرة. [٩]

---

(١) ينظر:الدرر الكامنة٢/٣٢.

(٢) السابق.

(٣) السابق٢/١١٧.

(٤) ينظر:حسن المحاضرة١/٥٣٦.

(٥) ينظر:الجنى الداني٥٧٨.

(٦) ينظر:غاية النهاية١/٢٢٧.

(٧) السابق.

(٨) ينظر:حسن المحاضرة١/٥٣٦.

(٩) ينظر:الأعلام٢/٢٢٨،والدرر٢/٣٣.

المبحث الثانى

منهج المرادي في الاستدلال بالقراءات

أولاً:تعريف القراءات:

القراءات في اللغة هي:جمع قراءة،والقراءة مصدر قولهم:قرأ فلان الكتاب قراءة،وقرآنا ،بمعنى:تلاه تلاوة. (١)

وأما في الاصطلاح فعرفت بأنها:علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن،واختلافها معزوًا لناقله. (٢)

أركان القراءة الصحيحة:

للقراءة الصحيحة أركان ثلاثة لا بد من توافرها،وهي متمثلة فيما يلي:

الأول:تواتر القراءة عن النبي-صلى الله عليه وسلم-والمراد بالتواتر في اللغة:التتابع. (٣)

الثاني:موافقة رسم المصاحف العثمانية،ولو احتمالاً؛لأنه الأصل المعتمد عليه،وهو المرجع، وهو صورة صادقة للمكتوب في عصر النبي- صلى الله عليه وسلم-فيكون بالتزامه القرآن متواترًا لفظًا،وكتابة. (٤)

والأخير:موافقة وجه من وجوه اللغة العربية سواء أكان أفصح أم فصيحًا،مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه. (٥)

---

(١) ينظر:لسان العرب(ق.ر.أ).

(٢) ينظر:طيبة النشر ٣٧/١.

(٣) ينظر:الاتحاف ٧٠/١.

(٤) ينظر:النشر ١١/١.

(٥) ينظر:السابق ٩/١.

والقراءة متى توافر فيها ذلك صح قبولها،وكفر من ينكرها؛إذ هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن الكريم،سواء أكانت منقولة عن الأئمة السبعة،أم عن العشرة،أم عن غيرهم من الأئمة المتقدمين،وإذا فقدت ركنا،أو أكثر من هذه الأركان،كانت شاذة يرجع سبب شذوذها إلى ضعف السند،وعدم التواتر .

والقراءة الشاذة لا تجوز القراءة بها فى الصلاة،ولكن يجوز تعلمها، وتعليمها،وتدوينها فى الكتب،وبيان وجهها فى الإعراب،والمعنى واستنباط الأحكام الشرعية منها،على القول بصحة الاحتجاج بها ، والاستدلال بها على وجه من وجوه اللغة العربية.

هذا،ومفهوم الشاذ فى القراءات ، يختلف عن مفهومه فى النحو، فالشاذ فى القراءات : هو غير المتواتر،أو ما رواه الآحاد ، وليس من القراءات السبعة[١].

أما الشاذ فى النحو : فهو ما خالف القياس ، وإن شاع فى الاستعمال.

ثانياً:المرادي والقراءات:

استشهد النحاة بصريهم وكوفيهم بالقراءات المتواترة والمشهورة ، ولم يكن من منهج البصريين الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، ووقف بعضهم موقف المتساهل منها فأجاز القياس عليها وهم الكوفيون وابن مالك وموقفهم مشهور فيها ، ووقف الآخرون موقفاً وسطاً كابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع، ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ[٢] .

وهناك جانبان في موقف النحاة من القراءات القرآنية :

أحدهما: نظرى.

(١) ينظر : المحتسب : ٣٢/١ ، ٣٥ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي ص١٣٨ .

والآخر : تطبيقي .

فأما الموقف النظري : فيمثله أقوال بعض أئمة النحاة كسيبويه الذي يعد القراءة سنة لا يسع لأحد مخالفتها ، وهذا جليٌّ من قوله : " ... إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السُّنَّةُ "[١] .

وينص الفراء على أن القرآن أعرف وأقوى في الحجة من الشعر[٢] .

وجاء عن الزجاج أن القرآن محكم لا لحن فيه ، ولا فيه شئ تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب[٣] .

ويرى السيوطي أن كل ما ورد من أن القرآن الكريم قرئ به جاز الاحتجاج به سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتج في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه[٤] .

هذه بعض الأقوال التي تبين الموقف النظري للنحاة من القراءات ، وهو لاشك موقف مشرق يضع القرآن حيث يجب أن يكون ، ولكن سرعان ما يتغير هذا الموقف عند التطبيق إذا ما تعارضت القراءة مع قواعدهم النحوية .

الموقف التطبيقي : تعرضت بعض القراءات للتهجم من بعض النحاة على اختلاف في النيل منها ، والطعن فيها بين التصريح والتلميح ، فهذا سيبويه يلمح

---

(١) الكتاب ١٤٨/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٩٤/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٨١/٢ ، ٨٢ .

(٤) ينظر : الاقتراح ص٢٤ .

إلى أن القراءة الشاذة ضعيفة ، وذلك من خلال توجيه القراءة وحملها على لغة من لغات العرب ، ووصف هذا اللغة بالضعيفة أو القليلة. (١)

وقد عني المرادي بالقراءات القرآنية واتخذ منها شاهدًا للكثير من القواعد، ومن الجدير بالذكر أن شرح المرادي اشترك مع الشروح الأخرى في قسم وافر من الشواهد فأفاد المرادي من السابقين في اعتماد الشواهد، وأضاف شواهد جديدة ، فأدى ذلك إلى وفرة شواهده وتنوعها .

وأما عن منهج المرادي في الاستدلال بالقراءات فيتمثل في الآتي:

أولاً : عني المرادي بالقراءات القرآنية واتخذ منها شاهدًا للكثير من القواعد؛ لكنه لم يكن معنيًا بعزو القراءات، فكثيرًا ما يستعمل تعبيرات تدل على عنايته بالقراءة أكثر من عنايته بالقارئ الذي قرأها من ذلك قوله :"وقد قرئ ، وقد قرئ شاذًا ، وقد قرئ في السبعة ، في قراءة بعضهم، في قراءة بعض السلف"،وسيتضح هذا من خلال القراءات محل البحث.

ثانيًا : الاستشهاد بالقراءات القرآنية لتأكيد آراء النحويين أو المذاهب النحوية.

استشهد المرادي بالقراءات القرآنية لدعم الآراء النحوية، وسأذكر أنموذجًا يوضح ذلك،ومنها ما أورده في الاسم الموصول (الذي)،وجواز تشديد نونه عند تثنيته مع الألف،أو الياء،ورجح مذهب الكوفيين،فقال:

(١) ينظر : الكتاب٢/٣٤،و٤/٣٣٨.

"...جواز تشديد النون في تثنية الذي،والتي،فتقول:اللذانِّ،واللتانِّ،وهو مع الألف متفق على جوازه،وأما مع الياء،فمنعه البصريون،وأجازه الكوفيون،وهو الصحيح؛لقراءة ابن كثير:{ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا}(١) بالتشديد".(٢)

ثالثًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنية لدعم القواعد النحوية النادرة،ومن ذلك:حديثه عند حذف نون الوقاية من(لدن)؛إذ يقول:"...الأكثر في(لدنِّي)إلحاق النون،وحذفها قليل،وبالحذف قرأ نافع:{ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنْي عُذْراً}(٣)...".(٤)

رابعًا: الاستدلال بالقراءات لتأكيد اللهجات العربية،ومن ذلك حديثه على لزوم المثنى الألف رفعًا،ونصبًا،وجرًّا،إذ يقول:"...في المثنى،وما ألحق به لغة أخرى،وهي لزوم الألف رفعًا،ونصبًا،وجرًّا،وهي لغة بني الحارث ابن كعب،وقبائل أُخَر،وأنكرها المبرد،وهو محجوج بنقل الأئمة،وهو أحسن ما خُرِّجَ عليه قراءة:{ إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ}(٥)...".(٦)

خامسًا: في بعض المواضع استشهد بالقراءات القرآنية كأنها أمثلة نحوية،ومن ذلك حديثه عن جواز كسر همزة(إنَّ)وفتحها؛إذ يقول:"ثم كمل مواضع الوجهين،فقال:"مع تِلْوِ فَا الجِزَا " مثال ذلك قوله تعالى:{ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ

---

(١) من الآية ٢٩من سورة فصلت،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.

(٢) توضيح المقاصد ١/٤٢٠ ، وينظر:١/٤٩٥، و١/٥١٢، و٥٨٩، و٢/٦٠٧، و٢/٨٢٤، و٣/١٠٢٦، و٤/١١٨٣، و٤/١٣٢٤.

(٣) من الآية ٧٦من سورة الكهف،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.

(٤) توضيح المقاصد١/٣٨٤،وينظر:١/٤٥١، و١/٥١٤، و١/٥٢٢، و٢/٦٠٣، و٢/٧١٣، و٢/٨١٢، و٢/٨٤٧، و٢/٨٥٨،و٤/١٢٧٠،و٤/١٣٢٤،و٥/١٥٧٧.

(٥) من الآية ٦٣من سورة طه،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.

(٦) توضيح المقاصد١/٣٣٠،و١/٤٥٠،و٢/٨٣٦،و٣/١٠٨٣، و٤/١٣٢٥، و٥/١٣٧٦، و٥/١٤٧٢، و٦/١٦٣٦،و٦/١٦٤٨.

الرَّحْمَـةَ أَنَّـهُ مَـن عَمِـلَ مِـنكُمْ سُـوءاً بِجَهَالَـةٍ ثُـمَّ تَـابَ مِـن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّـهُ غَفُـورٌ رَّحِيمٌ}[١]،الفاء جواب قوله:"من عمل"،وقد قرىء بالوجهين".[٢]

ومـن ذلـك أيضًـا قولـه : " وقـد تحـذف الهمزة قبـل المتصلة للعلـم بهـا وأمـن اللبس كقراءة ابن محيصن:{سَوَاء عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}[٣] ، وهو في الشعر كثير".[٤]

سادساً:أورد عدة قراءات نقلها عن ابن مالك في كتبه المختلفة، وخصوصًا شرح الكافية الشافية،وكان يطلق عليها شرح الكافية،والتسهيل،ومن ذلك قوله:"فهم من كلامه اقتصاره على التنوين،والنون،وأن غيرهما لا يحذف،وقد تحذف تاء التأنيث،قال في الكافية:

وحذفُ تا التأنيث منه قد يرد في كلمات سُمعت فلا تزد

ومنه قراءة بعضهم:{لأَعَدُّوا لهُ عِدَهُ}[٥]أي:عِدَّته".[٦]

وقال:"ذكر في التسهيل:أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عُكْل،وبلعنبر،وقال أبو زيد:سمعت من يقرأ:{ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ}"[٧][٨]

(١) من الآية ٥٤من سورة الأنعام،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.
(٢) توضيح المقاصد١/٥٢٩.
(٣) من الآية ٦من سورة البقرة،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.
(٤) توضيح المقاصد٣/١٠٠٣،و٤/١٢٢٧،و٤/١٢٦٢،و٥/١٥١٢،و٦/١٥٦٢.
(٥) من الآية ٤٦من سورة التوبة،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.
(٦) توضيح المقاصد٢/٧٨٢.
(٧) من الآية ٣٣من سورة الأنفال،وسيأتي تخريج القراءة في موضعها.
(٨) توضيح المقاصد٤/١٢٤٦،و٤/١٢٦٠،و٤/١٢٧٣،و٤/١٢٧٦،و٥/١٣٩٠.

سابعاً: يثبت القراءة،ولا يثبت الآية،ووقع منه ذلك في موضع واحد،فقال أثناء حديثه عن كسر سين(عسى): "واختيار الفتح عَلِم،وبالكسر قرأ نافع".[١]

(١) توضيح المقاصد ١/٥٢٢.

الفصل الأول
الدراسة النحوية للقراءات القرآنية

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الدراسة النحوية للقراءات السبعية

المبحث الثاني: الدراسة النحوية للقراءات الشاذة

المبحث الأول

الدراسة النحوية للقراءات السبعية

لزوم المثنى الألف

المثنى هو:لفظ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره،صالح للتجريد،وعطف مثله عليه.

والمثنى والملحق به يكونان بالألف رفعًا،والياء نصبًا،وجرًا،هذا هو المشهور من لغة العرب،ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا،فيقول:جاء الزيدان كلاهما،ورأيت الزيدان كلاهما،ومررت بالزيدان كلاهما.(١)

ولزوم الألف المثنى رفعًا ونصبًا وجرًا لغة حارثية نسبة للحارث بن كعب،وقيل: لغيرهم . (٢)

وعلى هذه اللغة خُرِّجت القراءة التي ذكرها المرادي،إذ يقول:"في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي:لزوم الألف رفعًا،ونصبًا،وجرًا،وهي لغة الحارث ابن كعب ، وقبائل أُخر...وهو أحسن ما خُرِّج عليه قراءة﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾"(٣).(٤)

---

(١) ينظر :شرح ابن عقيل ١|٥٩،٥٨.

(٢) ينظر :معاني القرآن للأخفش ١|٤٤٤ التذييل والتكميل لأبي حيان١/٢٤٨،٢٤٥، والمساعد لابن عقيل١|٥٧،٥٦..

(٣) من الآية ٦٣ من سورة طه.

(٤) توضيح المقاصد للمرادي١|٣٣٠ .

القراءة: قرأ ابن عامر،ونافع،وحمزة،والكسائي: ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (إن) مشددة النون،و(هذان)بألف خفيفة النون. (١)

وفي تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه:

الأول:أن تكون(إنَّ) بمعنى(نعم)،وهذان مبتدأ،وساحران خبره،والمعنى:نعم هذان لهما الساحران،ثم حذف المبتدأ وهو:هما،كما روي أن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-قال في خطبة:"إن الحمدُ لله" برفع (الحمد)،وقال عبد الله بن الزبير-رضى الله عنه-:"إنَّ ورَاكِبَهَا"حين قال له رجل:"لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك". (٢)

الثاني:أن (إنَّ) عاملة ، واسمها ضمير الشأن،و(هذان لساحران)خبرها.

الثالث:أن(إن)عاملة ، واسم الإشارة (هذان)اسمها، واللام لام الابتداء.

و(ساحران) خبرها،ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنه منصوب جارٍ على لغة لبعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائمًا. (٣).

ومن هذه اللغة قول الشاعر(٤):

إنَّ أَباها وأبا أباها قَدْ بَلَغَا فِي المجدِ غَايَاتَاهَا

ويرى ابن هشام أن هذا التخريج أقيس من غيره؛إذ يقول:"وعلى هذا فقراءة(هذان)أقيس؛إذ الأصل في المثنى أن لا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران)...". (١)

---

(١) ينظر:كتاب السبعة٤١٩،والحجة لابن خالوية٢٤٢،والكشف ٢|٩٩،والتذكرة في القراءات الثمان٢|٤٣٢.

(٢) ينظر:المحرر الوجيز٦|١٠٦،وزاد المسير ٥|٢٩٧ ،وفتح القدير٣|٥٣٣.

(٣) ينظر:الكشف ٢|٩٩،والمحرر الوجيز٦|١٠٧.

(٤) البيت من الرجز لرجل من بني الحارث في أسرار العربية ص٦١،وأوضح المسالك١|٤٦،والمغني١|٢٤٥

الدراسة: في إعراب المثنى لغتان:

الأولى:إعراب المثنى بالألف رفعًا،وبالياء نصبًا وجرًا،وهذا هو المشهور في لغة العرب. (٢)

الثانية: إلزام المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًا،وقد نسبت هذه اللغة لبني الحارث بن كعب وقبائل أُخر. (٣)

وعلة إلزام المثنى الألف أنها أخف بنات المد واللين. (٤)

وقد وصف العكبري جعل المثني بالألف في كل حال بالشذوذ،وأنه لغة قليلة. (٥)

وأقول:إن المرادي أورد هذه القراءة لتأكيد لهجة عربية تلزم المثنى الألف رفعًا،ونصبًا،وجرًّا،وبهذه اللهجة قرأ بعض القراء السبعة.

حكم نون الوقاية قبل ياء المتكلم المجرورة بـ (لدن)

تلحق وجوبًا في الاختيار قبل ياء المتكلم نون الوقاية إن نُصِبَت بالفعل ماضيًا كـ:أكرمني،أو مضارعًا كـ:يكرمني، أو أمرًا كـ:أَكْرِمني،متصرفًا،أو جامدًا كـ:عساني، وليسني، أو نصبت بـ(ليت)نحو:ليتني،أو جرت بـ(قط)أو (قد)وهمابمعنى(حسب) أوبـ(من)و(عن)، فيقال:قطني، وقدني، ومنِّي، وعنِّي، ويجوز دخولها وعدمه على السواء إذا نصبت بـ(إن) و(أن) و(كأن) و(لكن)،أو جرت

(١) المغني١|٢٤٦.

(٢) ينظر:أوضح المسالك١/٦٧.

(٣) ينظر:تخليص الشواهد ١٢٠.

(٤) ينظر:علل التثنية لابن جني ٥٧.

(٥) ينظر:اللباب١/١١٠.

بـــــ(لدن)، فيقـــــال:إنَّني، وأنَّنـــــي، وكـــــأنَّني، ولكنَّنـــــي، بالتشـــــديد، أو: إني،وأني،وكأني،ولكني،ولدنْي. (١)

فـ (لدن)إذا اتصلت بها ياء المتكلم،فالأكثر فيها إلحاق النون،ويقل حذفها.

وعلـــى الحـــذف خرجـــت القـــراءة التـــي ذكرهـــا المـــرادي،إذ يقـــول:"الأكثر في(لدنِّي)إلحاق النون،وحذفها قليل،وبالحذف قرأ نافع: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنْي عُذْراً ﴾ (٢)..."(٣).

القـراءة: قـرأ أبـو عمـرو،وابن عـامر،وابن كثير،والكسـائي،وحفص عـن عاصم،والأعمش،وهي الرواية عن النبي:"مِنْ لَدُنِّي"بإدغام نون(لدن)في نـون الوقايـة التي اتصلت بياء المتكلم. (٤)

وقرأ نافع"(مِنْ لَدُنْي)-بتخفيف النون-،فحذف إحدى النونين تخفيفًا. (٥)

الدراسة: يـاء المـتكلم مـن الضـمائر المتصـلة البارزة،ومحلهـا الإعرابـى إمـا النصب،وإما الجر،والحديث هنا عن محل الجر؛لأنـه موطن الشاهد فى القراءة التـي استشهد بها المرادي، وحين تقع ياء المتكلم فى محل جر،فإن عامل الجر فيها،إمـا حـرف جر،وإمـا الإضـافة، فـإن كـان العامـل حـرف جر،فإمـا أن يكـون(من،وعن)،أو غيرهما،فـإن كـان(من، وعن)وجبـت نـون الوقايـة قبـل اليـاء، محافظـة علـى بقـاء

(١) ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ٢١٧،٢١٦.

(٢) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ١/٣٨٤.

(٤) ينظر:السبعة لابـن مجاهـد٣٩٦،والحجـة لابـن خالويـة٢٢٨،والكشـف٢/٥٤،والبحـر٦/٥١، والتذكرة٢/٤١٧.

(٥) ينظر:السبعة٣٩٦،والحجة لابن خالوية ٢٢٨،وإعراب القراءات السبع١/٤٠٧.

السكون؛لأنه الأصل فى البناء ، فنقول:منّى،وعنّى،بتضعيف النون؛ إلا فى الضرورة ، فلا تلحقها النون.

قال الجزولي:"وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر إذا اتصل بمن وعن...". (١)

وإن كانت الإضافة هى عامل الجر للياء،وكان المضاف:(لدن، أوقط،أوقد) مما آخره ساكن ، فالغالب إثبات نون الوقاية قبل ياء المتكلم محافظة على سكون البناء، وصيانة لآخره عن الكسر ، فيقال : لدنّى،وقطنى ، وقدنى، قال تعالى:﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ فى قراءة الجماعة، بتضعيف النون. (٢)

وعن إلحاق نون الوقاية لـ(لدن)المضافة لياء المتكلم يقول ابن مالك ناسبًا لسيبويه أن حذف النون ضرورة:"لحاق النون مع(لدن)أكثر من عدم لحاقها،وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات،وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح،وعلى ذلك قراءة نافع: ﴿ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا ﴾ بتخفيف النون وضم الدال،ولا يجوز أن تكون نون لدني نون الوقاية، والاسم(لدُ)؛لأن(لدُ)متحرك الآخر،والنون في(لدن)وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون،فلا حظ فيها لما في آخره متحرك،وإنما يقال في(لدُ)مضافًا إلى ياء المتكلم(لِدي)نص على ذلك سيبويه". (٣)

وما نسبه ابن مالك لسيبويه فيه نظر ، لأن سيبويه نص على حذف النون من(قط)و(قد)في الشعر قال: "وقد جاء فى الشعر (قَطِى،وقَدِى)، فأما الكلام فلابد

(١) المقدمة الجزولية ص٦٣.

(٢) ينظر:شرح ابن عقيل للألفية ١/١١٥،١١٤.

(٣) شرح التسهيل ١/١٣٦.

فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر، فقال :قدى ، شبهه بحسبى،لأن المعنى واحد "(١)

وقد رد أبو حيان ما نسبه ابن مالك لسيبويه فقال بعد أن ذكر نص ابن مالك السابق:"...وأما سيبويه فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلا لحاق نون الوقاية في(لدن)". (٢)

وقد وافق المرادي،وابن هشام،وناظر الجيش ابن مالك فيما نسبه لسيبويه. (٣)

وقيل بالتخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها مع لدن. (٤)

وقيل إن الأكثر إلحاق النون بـ(لدن)ويقل حذفها. (٥)

وأقول : إن المرادي أورد هذه القراءة ، لدعم قاعدة نحوية قليلة ، وقد نسب القراءة، وأوردها على سبيل الاستشهاد لا الاستئناس،والتمثيل.

تشديد نون(اللذين) و (واللتين)

عند تثنية(الذي)و(التي) تحذف الياء منهما،ثم تلحق علامة التثنية،وهي الألف رفعًا،والياء جرًا،ونصبًا،تليهما نون مكسورة،فيقال:اللذان،واللتان، واللذين، واللتين، بتشديد النون وتخفيفها.

وبتشديد النون جاءت قراءة ابن كثير،التي استشهد بها المرادي على صحة مذهب الكوفيين القائل بتشديد النون في الرفع،والنصب،والجر،إذ يقول:"...جواز

(١)الكتاب ٢/ ٣٧١.

(٢)التذييل والتكميل ٢/ ١٨٣.

(٣)ينظر:توضيح المقاصد ١/ ٣٨٤،وأوضح المسالك ١/ ١٢٠،وتمهيد القواعد ١/ ٤٨٩.

(٤)ينظر:المقدمة الجزولية ص ٦٣.

(٥)ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤،وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٢٠.

تشديد النون في تثنية:الذي،والتي،فتقول:اللذانِّ،واللتانِّ، وهو مع الألف متفق على جوازه،وأما مع الياء فمنعه البصريون،وأجازه الكوفيون[١]،وهو الصحيح لقراءة ابن كثير[٢]:﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾[٣] بالتشديد".[٤]

القراءة:قرأ ابن كثير وحده﴿ الَّذَينِّ﴾بتشديد النون،للعوض عن الياء المحذوفة؛لأن الأصل(اللذيين)،فحذف الياء التي كانت في(الذي)وجعل النون المشددة عوضًا عن الياء المحذوفة.[٥]

وقرأ الباقون بالتخفيف ،وهو الأظهر الأكثر، والقياس المسلوك؛لأنهم يحذفون حرف العلة ولا يعوضون عن المحذوف شيئًا.[٦]

الدراسة:الأصل في نون التثنية التخفيف،والتشديد فيها ممتنع،ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة، والموصول عوضًا من الحرف المحذوف منهما،وهو الألف في اسم الإشارة،والياء في الاسم الموصول،إذ كان حقهما الإثبات كألف المقصور،وياء المنقوص.[٧]

(١) ينظر:المذهب البصري والكوفي في:الارتشاف ١٠٠٣/٢،وشرح اللمحة البدرية ٣٦٠/١، والمساعد ١٤١/١، ١٤٠،والهمع ١٦٦/١.

(٢) ينظر:كتاب السبعة ٢٢٩،والتذكرة في القراءات الثمان ٥٣٧/٢.

(٣) من الآية ٢٩من سورة فصلت.

(٤) توضيح المقاصد ٤٢٠/١.

(٥) ينظر:الكشف ٣٨١/١،وحجة القراءات ١٩٤، ١٩٣،والموضح في وجوه القراءات ٢٦١.

(٦) ينظر:الموضح ٢٦١.

(٧) ينظر:الهمع ١٦٦/١.

وتعددت الأقوال في علة تشديد النون،فقيل:إن التشديد للفرق بين ما يضاف من المثنى وتسقط نونه للإضافة،نحو:غلاما زيد،وبين ما لايضاف، نحو:الذي، والتي، وسائر المبهمات. (١)

وقيل:إن التشديد قُصِد به التعويض مما حذف من الاسم المفرد في التثنية؛لأن القياس كان يقتضي ألا يحذف منه شيء،فناسب أن يعوضوا من ذلك المحذوف التشديد في النون. (٢)

وقيل:إن التشديد للتفريق بين المبني والمعرب،فحذفوا الآخر كما فرقوا في التصغير؛إذ قالوا:اللذيَّا ، واللتيَّا ، وذيَّا ، وتيَّا. (٣)

واتفق البصريون والكوفيون على جواز تشديد النون مع الألف،واختلفوا في التشديد مع الياء،فمنعه البصريون،وأجازه الكوفيون. (٤)

وقد صحح أبو حيان مذهب الكوفيين،فقال:"وتشديد النون في اللذينِّ، واللتينِّ،وهذينِّ،وهاتينِّ،حال كونهما بالياء لا يجيزه البصريون،والقراءة بذلك في السبعة حجة عليهم".(٥)

وفي تثنية الذي،والتي ثلاث لغات:

الأولى:اللذان واللتان بتشديد النون،ونسبت تلك اللغة لقريش،ولتميم، وقيس.

الثانية:اللذانِ واللتان بتخفيف النون.

---

(١) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣.

(٢) ينظر:التذييل ٢٦/٣.

(٣) ينظر:أوضح المسالك ١٣٩/١.

(٤) ينظر:اللمحة البدرية ٣٦٠/١،والهمع ١٦٦/١.

(٥) البحر ٤٧٤/٧.

الثالثة: اللذا بحذف النون،ونسبت تلك اللغة لبني الحارث بن كعب وبعض ربيعة.[١] وعليه فلغة تشديد النون من اللذين مع الرفع والنصب والجر لغة صحيحة أيدتها قراءة سبعية،وكان يجب على البصريين أن يقولوا بجواز تشديد النون مع الياء،فالقراءة حجة عليهم،وقد صحح المرادي قول الكوفيين بهذه القراءة.

استعمال(ذا) اسماً موصولاً

تستعمل(ذا) اسمًا موصولاً،وتكون بلفظ واحد للمذكر،والمؤنث مفردًا ومثنى ومجموعًا **بثلاثة شروط**:

الأول:ألا تكون للإشارة،نحو:من ذا الذاهب؟، وما ذا التواني؟.

الثاني:أن تكون مسبوقة بـ(ما)و(من)الاستفهاميتن.

الثالث:ألا تكون ملغاة بجعلها مع(ما)و(من)اسمًا واحدًا. [٢]

ويجوز فى نحو:ماذا فعلت؟وجهان:

الأول:أن تكون(ذا)موصولة،فتكون(ما)مبتدأ،و(ذا)وصلته خبر (ما) والعائد محذوف،أى:فعلته.

والآخر:أن تكون(ذا)مركبة مع(ما)فيجعلان اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام،فتكون(ماذا)مفعولاً مقدمًا لـ(فعلت).

وعلى هذين الوجهين جاءت قراءة أبي عمرو التي أوردها المرادي،إذ يقول:"...وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [٣] قرأ عمرو برفع:(العفوُ)،والباقون بنصبه.

فتكون(ذا) في قراءته موصولة،وفي قراءتهم ملغاة".[٤]

---

(١) ينظر:أمالى ابن الشجري٣/٥٥،وأوضح المسالك١/١٤٠،١٣٩.

(٢) ينظر:توضيح المقاصد١/٤٣٨،وأوضح المسالك١/١٥٩،١٥٧،وشرح ابن عقيل١/١٥٢..

(٣) من الآية ٢١٩من سورة البقرة.

(٤) توصيح المقاصد١/٤٤٠.

القراءة: قرأ أبو عمرو وحده: (قل العفوُ)رفعًا،وقرأ الباقون نصبًا. (١)

ووجه قراءة أبي عمرو أنه جعل(ما)و(ذا)اسمين،فـ(ذا)بمعنى(الذي)و(ما) استفهام،فـ(ما)مبتدأ،و(ذا)اسم موصول خبره،والعائد محذوف،أي:الذي تنفقونه العفو.

ووجه القراءة بالنصب:أن يكون (ماذا)اسمًا واحدًا في موضع نصب بـ(ينفقون)، كما تقول:ماذا أنفقت؟فتقول:درهمًا،ولا هاء محذوفة مع النصب،وإنما يضمر فعل لينصب به (العفو)يدل عليه الأول،تقديره:أيَّ شيء ينفقون؟قل:ينفقون العفو. (٢)

الدراسة:تستعمل(ذا) اسم إشارة ، أواسم موصول ، بمعنى : الذى ، أو ملغاة .

ويشترط في الموصولة أن تسبق بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين، يقول سيبويه: " هذا باب إجرائهم (ذا)وحده بمنزلة(الذي)،وليس يكون كالذي إلا مع (ما)،و(من) فى الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذى) ، ويكون (ما) حرف استفهام"(٣)

وذهب الكوفيون إلى جواز استعمال(ذا)اسمًا موصولاً،من غير تقدم(ما) أو(من)،بل ذهبوا إلى جواز استعمال أسماء الإشارة أسماءً موصولة. (٤)

---

(١) ينظر:السبعة١٨٢،،والحجة لابن خالويه٩٦،والتذكرة في القراءات الثمان٢٦٩،والدر المصون١/٥٣٧.

(٢) ينظر:الكشف١/٢٩٣،٢٩٢.

(٣) الكتاب٢/٤١٦.

(٤) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٤/٢٤،٢٣،وشرح الكافية للرضي٣/٢٣.

واحتجوا بقول الشاعر[١]:

عدسْ ما لِعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أمنتِ ، وهذا تحملينَ طليقُ

أي:الذي تحملينه. [٢]

وقد اعتذر البصريون على المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها؛دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل. [٣]

وقد صوب ابن يعيش مذهب البصريين،فقال:"والصواب ما ذهب إليه أصحابنا،وما تعلقوا به لا حجة فيه". [٤]

وقد تحتمل(ذا)في نحو:ماذا صنعت؟ومن ذارأيت ؟أن تكون موصولة مخبرًا بها عن اسم الاستفهام،وأن تكون ملغاة دخولها في الكلام كخروجها،ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من الاستفهام،وفي الجواب هذا إن فرغ(ما)بعد(ذا)من ضمير الاستفهام وملابسه،كما إذا قلت:ماذا صنعت؟أخيرًا،أم شرًّا؟بنصب البدل ورفعه،فالنصب على جعل(ما)مفعولَ (صنعت)و(ذا)لغو،والرفع على جعل(ما)مبتدأ،مخبرًا عنه بـ(ذا)موصولة على حد قول الشاعر[٥]:

ألاَ تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يحاولُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ[٦]

---

(١) من الطويل ليزيد بن مفرغ في ديوانه٤٠ من مواضعه:أمالى ابن الشجري١٧١/٢،وشرح المفصل لابن يعيش٢٣/٤،وشرح الجمل لابن عصفور١٦٩/١،وشرح الكافية للرضي٢٣/٣.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٢٣/٤،٢٤،وشرح الكافية للرضي٢٣/٣.

(٣)ينظر:شرح الكافية للرضي٢٣/٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش٢٤/٤.

(٥) من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٢٥٤.

من مواضعه:الكتاب٤١٧/٢،وشرح الجمل لابن عصفور٤٩٧/٢،وشرح التسهيل لابن مالك١٩٧/١،والأزهية ٢٠٦

(٦) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٦٢،٦١.

فـ(ما)اسم استفهام مبتدأ،بدليل إبدال المرفوع منها:نحْبٌ،و(ذا)اسم موصول خبرها،وجملة(يحاول) صلة، والعائد محذوف،أى:يحاوله. [١]

والعلة في حذف عائد الصلة بعد(ذا)الموصولة،أنها لا تستعمل موصولة، إلا مسبوقة بـ(ما)أو(من)،فهي ملازمة لهما، فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر،فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى. [٢]

وعلى هذا الوجه تحمل قراءة أبى عمرو : (قل العفو) بالرفع ، فى الآية التى استشهد بها المرادي على أن (ذا) تحتمل أن تكون اسم موصول فى محل رفع خبر (ما) الاستفهامية ،والعائد محذوف ، فيكون تركيب (ماذا) جملة اسمية ،فرفع (العفو) على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره : الذى ينفقونه العفو.

وتحتمل أن تكون مركبة مع(ما)فيجعلان اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام في موضع نصب بـ(ينفقون)كما في قراءة باقي السبعة،والأولى في الجواب مطابقة السؤال.

توسط خبر(ليس)

الأصل في باب(كان)تقديم الاسم وتأخير الخبر كما في باب المبتدأ والخبر،فحيث جاز التقديم والتأخير هناك جاز هنا،وحيث وجب الترتيب أو العكس فكذا هنا،ومثال ما يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] [٤].

ومن توسط خبر(ليس)القراءة التي أوردها المرادي مستدلاً بها على صحة القول بتوسط خبرها،إذ يقول:"...وفيه خلاف ضعيف،والقاطع بالجواز قراءة: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا﴾[٥][١].

---

(١) ينظر:شرح الكافية للرضي٣/٦٥.

(٢) ينظر:شرح الكافية للرضي٣/٦٥.

(٣) من الآية ٤٧من سورة الروم .

(٤) ينظر:الفضة المضية ٨٩،٩٠ .

(٥) من الآية ١٧٧من سورة البقرة .

القراءة:**قرأ حمزة وحفص(ليس البرَّ)بالنصب،فهو خبر مقدم،والمصدر المؤول من(أن تولوا)محله الرفع على أنه اسم مؤخر.**

وقرأ نافع،وابن كثير،وأبو عمرو،وابن عامر،والكسائي(ليس البرُّ)بالرفع على أنه اسم(ليس)والمصدر المؤول من(أن تولوا)هو الخبر. [٢]

الدراسة:**ينقسم خبر (كان) وأخواتها بالنظر إلى تقديمه على اسمها ثلاثة أقسام :**

القسم الأول : يلزم فيه تقديم الاسم وتأخير الخبر ، وذلك في صور :

إحداها : خوف اللبس وذلك إذا لم تظهر علامات الإعراب ، نحو : كان صاحبي عدوى ، وكان هذا ذا ، وكان أخى صديقي .

الثانية : أن يكون الخبر محصوراً بإلا ، كقوله تعالى : { وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً }[٣] **، أو إنما نحو : إنما كان زيد قائمًا .**

الثالثة : أن يكون الخبر ضميرًا مضافًا إلى ضمير ما أضيف إليه الاسم نحو كان مكرم زيد أخاه .

---

(١) توضيح المقاصد١/٤٩٥ .

(٢) ينظر : السبعة١٧٥ ، والكشف ٢٨١/١ ، والنشر٢٢٦/٢ ، والكافي في القراءات السبع ٨٥ ، والعنوان ٧٢.

(٣) من الآية ١٩ من سورة يونس .

القسم الثاني : **يلزم فيه تقديم الخبر ، وذلك في صورتين** :

إحداهما : أن يكون الاسم محصوراً نحو قوله تعالي : { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا}(١)، ونحو : ما كان قائمًا إلا زيدًا ، وإنما كان قائمًا زيد .

الثانية : أن يعود من الاسم ضمير إلى الخبر كقولك : كان في الدار صاحبها .

القسم الثالث : **يجوز فيه الأمران** :**التقديم والتأخير** ، وهو ما عدا ما ذكر نحو:كان زيد قائمًا، وكان قائمًا زيد،قال الله تعالي: { وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ}(٢)"(٣).

وللعلماء في حكم توسط الخبر بين الفعل والاسم **ثلاثة آراء** :

الرأي الأول : **رأي البصريين** :

يري البصريون جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم ، ومنها (ليس) و(دام) ما لم يجب تقديمه على الاسم ولا تأخيره ، وحجتهم في ذلك ورود السماع في القرآن الكريم، وكلام العرب .

قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول إلى شيء واحد، وذلك قولك : كان ويكون وصار ومادام وليس، وما كان من نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول:كان عبدالله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضي وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت وإن شئت قلت : كان أخاك عبدالله فقدمت

(١) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة النمل .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٩١/١ ، والفاخر ٢٤١/١ ، ٢٤٣ .

وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب ؛ لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب "[١] .

وهكذا قال المبرد ، وابن جنى[٢] .

واختار هذا المذهب الزمخشرى ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ، وتاج الدين الجندى[٣] .

الرأي الثاني : **رأي الكوفيين** : منع الكوفيون توسط خبر (كان) بينها وبين اسمها فلا يقال : كان قائمًا زيد على أن يكون في(قائمًا)ضمير يعود على اسم(كان)المؤخر،وقائمًا : خبرًا متقدمًا؛لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً[٤] .

الرأي الثالث : **رأي ابن معط** :منع ابن معط توسط خبر(ما دام)بينها وبين اسمها[٥].

قال ابن معط : " وأما مادام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها بخلاف أخواتها "[٦] .

---

(١) الكتاب ٤٥/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٨٧/٤ : ٨٨ ، واللمع ص١٢٠ .

(٣) ينظر : المفصل ص٣٦٩ ، والإيضاح ٨٧/٢ ، وشرح المفصل ٣٨٥/٣ وما بعدها ، والإقليد ١٥٧٩/٣ ، ١٥٨٠ .

(٤) ينظر : شفاء العليل ٣١٣/١ .

(٥) ينظر : التصريح ١٨٧/١ .

(٦) الفصول الخمسون ص١٨١ .

ورد ابن مالك رأي ابن معط فقال : " وليس له في ذلك متبوع بل هو مخالف للمقيس والمسموع ..... "[١] .

هذا عن توسط الخبر بين(كان)وأخواتها بصفة عامة،وأما عن توسط خبر(ليس) فجائز.

قال أبوعلي الفارسي:"ولو جعلت موضع (ليس) (ما)فقلت:ما زيدٌ بخارج،ولا ذاهبًا عمرو،لم يجز كما جاز ذلك في(ليس)لأنك في(ليس) تقدم الخبر على الاسم،فتقول:ليس ذاهبًا عمرو".[٢]

وقد حكى ابن مالك الإجماع على توسطه؛إذ يقول:"توسيط خبر(ليس)جائز بإجماع)". [٣]

ويرى أبو حيان أنه لا يوجد إجماع من النحويين على جواز توسط خبر(ليس)،فقد خالف في ذلك ابن درستويه، ورد أبو حيان رأيه،فقال:

"وهو محجوج بالسماع الثابت".[٤]

وأما عن القراءة التي أوردها المرادي فهي حجة لجواز توسط خبر (ليس)؛ورد لمن يمنع توسط خبرها،وقد أيدها السماع،ومن ذلك قول الشاعر[٥]:

سلي إنْ جَهَلتِ النَّاسَ عنَّا وعنهُمُ وليس سواءً عالمٌ وجَهُولُ

(١) شرح التسهيل ١/٣٤٩ .

(٢) الإيضاح١٢٣،١٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٤٩ .

(٤) التذييل٤/١٧١،١٧٠.

(٥) من الطويل بلا نسبة في التذييل والتكميل٤/١٧٠،وتلخيص الشواهد٢٤٠،وشرح ابن عقيل١/٢٧٣.

ومما يقوي وجه النصب في القراءة:أنه متى وقع معرفتان بعد(ليس) يجعل أيهما الاسم والآخر الخبر،وقد وقع بعد(ليس)في الآية الكريمة(البر) وهو معرفة،و(أن تولوا) معرفة؛لأنه مصدر بمعنى التولية،وجعل(البر) الخبر،فنصبه،وجعل(أن تولوا) الاسم فقدَّر رفعه،وكان المصدر أولى أن يكون اسمًا؛لأنه لا يتنكر،و(البر)قد يتنكر،فـ(أن)والفعل أقوى في التعريف. [١]

كسر سين (عسى)

في سين(عسى) إذا اتصل بها ضمير رفع لمتكلم أو لمخاطب،أو لغائبات لغتان:

إحداهما: فتح السين،وهي اللغة الأشهر.

والثانية:كسر السين.

وبالكسر قرأ أحد القراء السبعة،وقد أورد المرادي قراءته من دون ذكر للآية،فقال:"يجوز كسر سين(عسى)وفتحها،إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم،أو مخاطب،أو غائبات...وبالكسر قرأ نافع"[٢]

القراءة:قرأ نافع وحده بكسر سين (عسى)في قوله تعالى:﴿ قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ﴾[٣]:﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾[٤].

وقرأ الباقون:بفتح السين. [٥]

---

(١) ينظر:الكشف١/٢٨١.

(٢) توضيح المقاصد١/٥٢٢.

(٣) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية : ٢٢سورة محمد

(٥) ينظر:الكشف ١/٣٠٣،والنشر١/٢٣٠،والاتحاف٢/٤٧٢،والموضح٧٢٧.

الدراسة : إذا اتصل بـ (عسى) ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو : عسيتُ ، أو لمخاطب ، نحو : عسيتَ ، وعسيتِ ، وعسيتُما، وعسيتُم ، وعسيتُن أو لغائبات ، نحو:عسينَ جاز كسر السين وفتحها ،والفتح أشهر.(١)

وقد خصَّ ابن عصفور كسر سين(عسى)وفتحها بإسنادها إلى نون النسوة،إذ يقول:"وإذا اتصل بـ(عسى)ضمير متكلم،أو مخاطب،جاز فيه أن تبقى على وزنها،وأن تكون على وزن(فَعِل)- بكسر العين- فتقول: عسيتُ أن أقوم،وعسيتَ أن تقوم-بفتح السين وكسرها-وإذا كان فاعلها ظاهرًا،أو ضمير غيبة لم تستعمل إلا على(فَعَل)- بفتح العين- ما عدا ضمير جماعة المؤنثات فإنها تستعمل معه بالوجهين".(٢)

ووصف الفراء الكسر بأنها لغة نادرة،فقال:"قرأ العوام بنصب السين، وقرأها نافع المدني بكسر السين،ولو كانت كذلك لقال:عَسِيَ في موضع(عسى)،ولعلها لغة نادرة".(٣)

وقد أنكر أبو عبيدة لغة كسر السين.(٤)

ووصفها الزمخشري بالغريبة، فقال:" وقرأ نافع بكسر السين، وهو غريب".(٥)

وقيل:إن الكسر لغة أهل الحجاز. (٦)

---

(١) ينظر:شرح ابن عقيل١/٣٤٤.

(٢) المقرب١/١٠٠.

(٣) معاني القرآن٣/٦٢.

(٤) ينظر:التذييل٤/٣٥٧،وأوضح المسالك١/٣٢٤.

(٥) ينظر:الكشاف٥/٥٢٥.

(٦) ينظر:التذييل٤/٣٥٨.

وأما قراءة نافع بالكسر فعلى أن الكسر لغة فى(عسى) إذا اتصلت بمضمر خاصة،وقد حكي في اسم الفاعل(عَسٍ)فهذا يدل على كسر السين في الماضي،والفتح في السين هي اللغة الفاشية،وعليها أجمع القراء ،ونافع معهم،إذا لم يتصل الفعل بمضمر،وأيضًا فإن مساواة الفعل مع المضمر والمظهر أولى من المخالفة بينهما؛لأن المضمر عقيب المظهر،فواجبٌ أن يكون مثلَه،وهو الاختيار لإجماع القراء عليه مع المضمر والمظهر،وإنما خالفهم نافع وحده مع المضمر.(١)

وقيل:إن الوجه في قراءة نافع بالكسر،وقراءة الباقين بالفتح هو:أنهما لغتان(عسَيْتُ) بالفتح، و(عَسِيْتُ) بالكسر،والفتح هو الأشهر، والكسر قليل. (٢)

ولأن الفتح هو الأشهر اختار ابن هشام قراءة الفتح. (٣)

والمرادي هنا ذكر القاعدة النحوية،والقراءة التي تؤيدها،ولكنه لم يذكر الآية،وقد نسب القراءة.

كسر همزة(إن) وفتحها بعد فاء الجزاء

يجوز كسر همزة (إن)وفتحها،إذا لم يلزم التأويل بالمصدر،ومن ذلك وقوعها بعد فاء الجزاء،نحو:من يأتني فإنه مكرمٌ.

وقد ذكر المرادي أن همزة(إن)يجوز فيها الكسر والفتح بعد فاء الجزاء ، موردًا القراءة بالوجهين،فقال:"ثم كمل مواضع الوجهين،فقال:" معَ تِلْوِ فَا الجَزا " .

مثال ذلك قوله تعالى: { كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }(١)الفاء جواب قوله: (من عمل)

---

(١) ينظر:الكشف لمكي١/٣٠٣.

(٢) ينظر:االموضح في القراءات السبع ٧٢٧.

(٣) ينظر:أوضح المسالك١/٣٢٤.

وقد قرىء بالوجهين،فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة،والفتح لتقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أي:فجزاؤه الغفران،أو مبتدأ والخبر محذوف،والكسر أحسن في القياس".[٢]

القراءة: قرأ عاصم،وابن عامر،ونافع:(فأنه)بفتح الهمزة. [٣]

والحجة لمن فتح:أنه أضمر خبرًا مقدمًا،ورفع(أن)بالابتداء،أى:فله أنه غفور له، أى:فله غفران الله، ويجوز أن يضمر مبتدأ تكون(أن)خبره، تقديره:فأمره غفران ربه له،أو تكون(أن)الثانية توكيدًا وتكريرًا للأولى. [٤]

وقرأ ابن كثير،وأبو عمرو،وحمزة،والكسائي بكسر الهمزة(فإنه)،وحجة الكسر أن ما بعد الفاء حكمه الابتداء والاستئناف،فكسر لذلك؛لأن حكم(إن) في الابتداء والاستئناف الكسر. [٥]

الدراسة: لهمزة(إن) ثلاثة مواضع:

الموضع الأول:كسر الهمزة وجوبًا،وذلك في كل موضع يمتنع فيها تأويلها بمصدر مع معموليها.

الموضع الثاني:فتح الهمزة وجوبًا،وذلك إذا أولت مع معموليها بمصدر.

الموضع الثالث: جواز الفتح والكسر،وذلك إذا لم يلزم التأويل بالمصدر، والمواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر هي:

---

(١)من الآية : ٥٤من سورة الأنعام.

(٢)توضيح المقاصد١/٥٣٠،٥٢٩.

(٣)ينظر:السبعة٢٥٨،والنشر٢/٢٥٨،والاتحاف٢٠٨،والحجة لأبي زرعة٢٥٢.

(٤)الكشف لمكي١/٤٣٣.

(٥)ينظر:السبعة ٢٥٨،والكشف ١/٤٣٣.

١-إذا وقعت بعد(إذا)الفجائية، نحو:خرجت فإذا إن زيدًا قائم،فمن كسرها جعلها جملة،والتقدير:خرجت فإذا زيد قائم،ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا،وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية،والتقدير:خرجت فإذا قيام زيد،ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا،والتقدير:خرجت فإذا قيام زيد موجود. (١)

٢-إذا وقعت جواب قسم،وليس في خبرها اللام،نحو:حلفت أن زيدًا قائم، بالفتح والكسر. (٢)

٣-إذا وقعت(إن)خبرًا عن قول،وخبرها قول،وفاعل القولين واحد،نحو: أول قولي أني أحمد الله،بالفتح والكسر(٣).

٤-بعد فاء الجزاء،نحو:من يقصدني فإنه مكرم،بالفتح والكسر. (٤)

وكذلك تفتح وتكسر بعد(حتى)غيرِ الابتدائية،وبعد(لا جرم)،وبعد(أمَّا) بمعنى حقًا،وبعد(مذ)و(منذ). (٥)

ففي هذه المواضع كلها يجوز الفتح والكسر باعتبارين مختلفين،فمن فتح فعلى اعتبار المصدر،ومن كسر فعلى اعتبار الجملة.

والمرادي هنا أورد القراءة للتمثيل على القاعدة التي تتضمنها بيت الألفية،والقاعدة هي:كسر همزة إن وفتحها بعد فاء الجزاء.

الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف

(١) ينظر:الكتاب٣/١٤٤،وشرح الجمل لابن عصفور١/٤١٦،وشرح المفصل لابن يعيش٨/٦١،والمساعد١/٣١٧.

(٢) ينظر:شرح ابن عقيل ١/٣٥٨.

(٣) ينظر:الكتاب٣/١٤٣،والهمع١/١٦٩.

(٤) ينظر:ارتشاف الضرب٢/١٢٥٩،وشفاء العليل١/٣٦٠.

(٥) ينظر:شفاء العليل١/٣٦١،٣٦٠،والهمع١/١٦٩،١٦٨.

ذهب كثير من النحويين إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر،وذهب بعض النحويين إلى جواز الفصل في السعة،ومن ذلك فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به.

وقد أورد المرادي قراءة ابن عامر دليلاً على جواز الفصل بين المتضايفين فقال:"مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر،وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف ، أو مجرور،فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر: { قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ }[1]..."[2].

القراءة: قرأ ابن عامر وحده ببناء(زُيِّنَ)لما لم يسم فاعله،ورفع(قتلُ)، ونصب(أولادهم)،وجر(شركائهم).

وقرأ الباقون بفتح الزاي من(زين)ببنائه للفاعل،ونصب(قتل)وجر(أولادهم) ورفع(شركاؤهم). [3]

الدراسة: اختلف النحويون في جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور،:ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور إلا في الضرورة.[4]

(١) من الآية : ١٣٧من سورة الأنعام.
(٢) توضيح المقاصد٢/٨٢٤.
(٣) السبعة لابن مجاهد٢٧٠.
(٤) ينظر:الكتاب ١/١٨٠،١٧٨،وائتلاف النصرة ص ٣٧.

والعلة في ذلك أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،والمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه،فكما لايحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه. (١)

المذهب الثاني:أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف،وحرف الجر في الشعر والكلام. (٢)

ووافقهم ابن مالك،ودافع عن ابن عامر وقراءته،بل وذكر ما يحسن الفصل فيها،فقال:"...وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر...لأنها ثابتة بالتواتر،ومعزوة إلى موثوق بعربيته،قبل العلم بأنه من كبار التابعين،ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة،...وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قويٌ،وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين فاعلها المضاف إلى ما هو فاعل في المعنى،فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها:كون الفاصل فضلة،فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني:كونه غير أجنبي؛لتعلقه بالمضاف.

الثالث:كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه،مقدر التقدم من أجل الفاعلية المعنوية".(٣)

وأخذ أبو حيان بقراءة ابن عامر في جواز الفصل بين المتضايفين،فقال: "وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر...فقد جاءت نظائره في أشعار العرب،والصحيح جوازه،وإن كان أكثر النحويين يخصونه بالشعر".(٤)

---

(١)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٠،١٩.

(٢) ينظر:الارتشاف٤/١٨٤٦،وائتلاف النصرة ٣٧.

(٣) شرح التسهيل٣/٢٧٧،٢٧٦.

(٤) الارتشاف ٤/١٨٤٦،١٨٤٥.

ومن صور الفصل بين المتضافين التي ذكرها المرادي صورة فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني مستدلاً على ذلك بقراءة بعض السلف،فقال : " ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف[١]: { فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهُ }[٢] بنصب الوعد وخفض الرسل".[٣]

وقراءة الجمهور في هذه الآية بإضافة(مخلف)إلى(وعده)ونصب(رسله).

والقراءة التي أوردها المرادي هنا وصفها الزجاج بالرديئة،فقال:"وهذه القراءة التي بنصب الوعد،وخفض الرسل شاذة رديئة ،لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه".[٤]

وقد استدل ابن الناظم بهذه القراءة ،وأيدها بما سُمِع من الشعر.[٥]

والمرادي هنا أورد القراءة منسوبة،وقد استشهد بها على صحة جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف تبعًا للمصنف.

إضافة اسم الفاعل إلى معموله

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعوله،ونصبه له،نحو:هذا ضاربُ زيدٍ،وضارب زيدًا.

(١)القراءةفي النشر٢/٢٦٥،والاتحاف٢١٧،ومعاني الزجاج ١٦٨/٣،والمحرر الوجيز٥/٢٦٣.

(٢)الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

(٣)توضيح المقاصد٢/٨٢٦،٨٢٥.

(٤)معاني القرآن١٦٨/٣.

(٥)شرح الألفية ٢٩،٢٩٠!

وقد أورد المرادي قراءة لإضافة اسم الفاعل إلى معموله ، مقررًا أن الإضافة أولى من النصب ، فقال : ... والذي يظهر أن الإضافة أولى بالوجهين ، قرىء قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ }[١]...".[٢]

القراءة: قرأ حفص عن المفضل عن عاصم: (بالغُ أمرِهِ)مضافًا. [٣]

والوجه أنه على إضافة(بالغ)إلى (أمره)،فأضيف اسم الفاعل إلى ما بعده. [٤]

وقرأ باقي السبعة: (بالغٌ أمرَه)بالرفع والتنوين،ونصب(أمره) على الأصل في إعمال اسم الفاعل. [٥]

الدراسة:

اسم الفاعل المجرد من الألف واللام،والصالح للعمل إذا ذكر بعده مفعول به ظاهر متصل جاز نصبه بمقتضى المفعولية،وجره بمقتضى الإضافة، وإن كان المفعول به ضميرًا متصلاً وجب كونه مجرورًا بالإضافة،نحو: هذا مكرمك، وهذان مكرماك،وهؤلاء مكرموك. [٦]

ويجوز في المفعول المضاف إلى اسم الفاعل وجهان:

أحدهما:النصب على المفعولية،وهو ظاهر كلام سيبويه. [٧]

---

(١) من الآية ٣من سورة الطلاق.

(٢) توضيح المقاصد٢/٨٥٩،٨٥٨.

(٣) ينظر:كتاب السبعة٦٣٩،والنشر٢/٣٨٨.

(٤) ينظر:الكشف٢/٣٢٤،والموضح ٧٩٩.

(٥) ينظر:السبعة٦٣٩،والحجة لابن خالويه٢٩٤،الكشف٢/٣٢٤،والموضح ٧٩٩.

(٦) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٣.

(٧)ينظر:الارتشاف٥/٢٢٧٤،وتوضيح المقاصد٢/٨٥٨،٨٥٨.

وأرى أن ما نسب لسيبويه فيه نظر؛لأن سيبويه ذكر أن من العرب من يحذف التنوين،ويجر المفعول ،وذكر عدة آيات لهذا،فقال سيبويه:

"واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون،ولا يتغير من المعنى شيءٌ، وينجرُّ المفعول لكف التنوين من الاسم،فصار عمله فيه الجر،ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين...". (١)

والثاني:الجر على الإضافة ، نحو:هذا ضاربُ زيدٍ،وهؤلاء ضُرَّابُ زيدٍ. (٢)

قال الخليل:"هو كائن أخيك".(٣)

ونسب أبو حيان،والمرادي،والسيوطي إلى الكسائي أن النصب والجر على السواء،وقد اختاروا الجر؛لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل. (٤)

وقد أوضح الشاطبي العلة في الجر فقال:" وذلك أنهم أرادوا التخفيف بحذف التنوين،فانجر المفعول لذلك،واستخفوا ذلك؛إذ كانت الإضافة لا تنقص شيئًا من المعنى،لأن معنى النصب باقٍ،ولذلك لم تؤثر الإضافة تعريفًا،من حيث كان القصد منها تخفيفَ اللفظ فقط".(٥)

والمرادي هنا أورد القراءة من غير نسبة،واستشهد بها على إن إضافة اسم الفاعل إلى معموله أولى من النصب.

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

(١)الكتاب ١/١٦٦،١٦٥.

(٢)ينظر :الارتشاف٥/٢٢٧٤.

(٣)ينظر :الكتاب١/١٦٦،١٦٥،والارتشاف ٢/٢٢٧٤.

(٤)ينظر :الارتشاف٥/٢٢٧٤،وتوضيح المقاصد٢/٨٥٩،٨٥٨،والهمع٥/٨٣.

(٥)المقاصد الشافية٤/٢٩٨،٢٩٧.

اختلف النحويون في قضية العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار اسمًا كان أم حرفًا ، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر في الاختيار ،ومذهب الكوفيين أن هذا العطف جائز. [١]

وقد أورد المرادي قراءة يستدل بها ممن يجيز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار،فقال موضحًا أن ابن مالك ممن يجيز هذا العطف مستدلاً بما ورد في النثر،والنظم،فقال:"...ثم استدل بوروده في النثر كقراءة حمزة: { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ }[٢]"[٣] .

القراءة:قرأ حمزة(والأرحامِ)بالخفض على أنه معطوف على الهاء في(به).

وقرأ جمهور السبعة:(والأرحامَ)بالنصب على أنه معطوف على اسم الله تعالى،والتقدير:اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها. [٤]

الدراسة:

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب سيبويه[٥] وجمهور البصريين[١] إلى المنع ، فلا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وقد يجوز هذا العطف دون إعادة الجار للضرورة الشعرية . وهذه الضرورة من أقبح الضرورات .

---

(١) ينظر:الإنصاف ٣٧١،وائتلاف النصرة ص٦٢.

(٢) من الآية١ من سورة النساء.

(٣) توضيح المقاصد٣/١٠٢٦.

(٤) ينظر:السبعة لابن مجاهد٢٢٦،والكشف١/٣٧٥،وإعراب القراءات السبع١/١٢٩،١٢٨.

(٥) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٨١ –٣٨٣ ، البسيط ١/ ٣٤٧

قال سيبويه :" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ولم يجز أيضًا أن يتبعوها إياه ،وإن وصفوا لا يحسن لك أن تقول :مررت بك أنت وزيدٍ ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو (قمت أنت وزيدٌ) ؛ لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل فليس من الفعل ولا من تمامه وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم وهو بدل من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيفت إليه مثل حاله منفردًا ، لا يستغنى به ." [٢]

ثم قال :" وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر وجاز (قمت أنت وزيدٌ) ، ولم يجز (مررت بك أنت وزيدٍ) لأن الفعل يستغني بالفاعل والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر...". [٣]

وقد استدل البصريون ومن وافقهم بما يلي :

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٢٧٢ ، شرح المفصل ٣/ ٧٨ ،و ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣ ،و تذكرة النحاة /١٥٠ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٩ ، المساعد ٢/ ٤٧٠ ،و ائتلاف النصرة ٦٣ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨١ .

(٣) السابق ٢/ ٣٨٢،٣٨٣.

١-أن المضمر المجرور كالجزء من الجار بدليل عدم استقلاله ، فلو عطف عليه من غير إعادة الجار لكان كالعطف إما على جزء الكلمة أو كعطف الاسم على الحرف وكلاهما باطل. (١)

٢-أن المضمر المجرور يشبه التنوين إما من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما اتصل به مطلقًا بخلاف الظاهر فإنه يفصل بينه وبين العامل كما في المضاف والمضاف إليه ، وإما لأن المضمر المتصل في (غلامي) بمنزلة التنوين بدليل حذفه في النداء نحو (يا غلام) بحذف التنوين أو لأنه على حرف واحد ساكن كالتنوين وكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه . (٢)

٣-أنه لما امتنع عطف الضمير المجرور على المظهر نحو : مررت بزيد و (ك) ، إلا بإعادة الجار ، لم يعطف الظاهر على المضمر إلا بإعادته. (٣)

المذهب الثاني : جواز هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار ، وينسب هذا المذهب للكوفيين. (٤)

المذهب الثالث : التفصيل،فيجوز ذلك في الكلام إن أكد بالضمير كقولك : مررت بك أنت وزيد،وإلا فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة ، وينسب هذا المذهب للجرمي،(٥)والزيادي. (٦)

وقد استدل المجيزون لمذهبهم بالقياس والسماع.

---

(١) ينظر:اللباب ١/٤٣٢،والإيضاح لابن الحاجب ١/٤٥٦،وشرح الكافية ١/٣١٩.

(٢) ينظر:المقتصد ٢/٩٥٩،وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٣،وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٧.

(٣) ينظر:أمالي ابن الشجري ٢/١٠٣،وشرح الجمل ١/٢٤٣.

(٤) ينظر:الإنصاف ٣٧١،واللباب ١/٤٣٢،وتذكرة النحاة ١٥٠،وائتلاف النصرة ٦٢.

(٥) ينظر:المسائل البصريات ٢/٨٧٤،والبديع في علم العربية ١/٣٧٧.

(٦) ينظر:توضيح المقاصد ٣/١٠٢٦،والمساعد ٢/٤٧٠.

أما القياس: فهو أنه كما يجوز أن يُبْدَل من الضمير المجرور،وأن يؤكد من غير إعادة الجار كذلك يحوز أن يعطف عليه من غير إعادة الجار. (١)

وأما السماع : فقد استدلوا بمجيء ذلك في التنزيل وكلام العرب،فمن مجيء ذلك في التنزيل قوله تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ}(٢)فـ(ما) معطوفة على الضمير المجرور في (فيهن). (٣)

ومن أقوال العرب التي تقوي مذهبهم قولهم:ما فيها غيره وفرسِه،بجر(فرسه)عطفًا على الضمير المجرور في(غيره) (٤) .

وأما عن قراءة حمزة التي أوردها المرادي فقد استدل بها كل من أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار،وهو المذهب الصحيح؛لكثرة ما ورد من هذا العطف في الاختيار من دون إعادة الجار،كما أن ما ورد من ذلك من أشعار كثير يخرجه من أن يكون ضرورة،كما أنه لا حاجة إلى إنكار قراءة سبعية متواترة،وهي قراءة حمزة،أو تضعيفها كما فعل الفراء، والزجاج، والجرجاني،(٥) أو عدم التسليم بتواتر القراءات كما قال الرضي(٦).

(١) ينظر:الدر المصون٢/٣٩٦.
(٢) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.
(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٣/٧٨.
(٤) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٧٦،وتوضيح المقاصد٣/١٠٢٦.
(٥) ينظر:معاني القرآن١/٢٥٢،ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٦،والمقتصد٢/٩٦٠.
(٦) ينظر:شرح الكافية١/٣٢٠.

وقيل:إن هذه القراءة جاءت بإسناد إلي النبي–صلى الله عليه وسلم–قال ابن خالويه:"وليس لحنًا عندي؛لأن ابن مجاهد حدَّثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله–صلى الله عليه وسلم–أنه قرأ(والأرحامِ)،ومع ذلك فإن حمزة لم يقرأ حرفًا إلا بأثر".[١]

توكيد المضارع في جواب القسم باللام

إذا كان جواب القسم مضارعًا مثبتًا مستقبلاً وجب توكيده باللام والنون معًا،وأما إن كان بمعنى الحال، اختلف في توكيده ، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، ومما يشهد للكوفيين القراءة التي أورها المرادي،فقال:"...فإذا أقسم على فعل الحال صُدِّر باللام وحدها كقراءة ابن كثير[٢]:{ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }[٣]،ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية على إضمار مبتدأ،أي:لأنا أقسم...". [٤]

القراءة:قرأ ابن كثير{ لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }بغير ألف بين اللام والقاف، بجعل اللام لام تأكيد،والمعنى:أقسم بيوم القيامة،ثم دخلت اللام للتأكيد، كما نقول: أقوم، ثم ندخل اللام.

وقرأ الباقون: { لا أُقْسِمُ}بالألف. [٥]

الدراسة:

جواب القسم إن كان مضارعًا مستقبلاً وجب توكيده باللام والنون معًا إن كان غير مقرون بحرف تنفيس،أو مقدم المعمول، نحو:والله لأفعلنَّ،وإلا فباللام لا

(١) إعراب القراءات السبع١/١٢٩،١٢٨.

(٢) ينظر :السبعة٦٦١.

(٣) الآية١ من سورة القيامة

(٤) توضيح المقاصد ١١٧٢/٤.

(٥) ينظر:السبعة٦٦١،والحجة لابن خالوية٣٥٦،والكشف٣٤٩/٢،وحجة القراءات لأبي زرعة٧٣٥،والتذكرة في القراءات الثمان ٦٠٥/٢.

غير،نحو قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }[١]، ولو كان الجواب مضارعًا منفيًا لم يؤكد. [٢]

ولو كان المضارع بمعنى الحال أكد باللام دون النون،نحو:والله ليفعل زيد الآن،ولا يجوز: ليفعلن.

وقد منع البصريون هذا الاستعمال استغناءً عنه بالجملة الاسمية المصدرة بمؤكد،نحو:والله إن زيدًا ليفعل الآن.

قال سيبويه:"اعلم أن القسم توكيد لكلامك،فإذا فعلت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام،ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة،وذلك قولك:والله لأفعلنّ...". [٣]

وقال بهذا المذهب الرماني إذ يقرر أن في قراءة ابن كثير نظرًا. [٤]

وخرج البصريون القراءة على أن اللام في(لأقسم)لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف،أى:لأنا أقسم؛لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية. [٥]

قال ابن أبي الربيع:"وقرأ ابن كثير في رواية قنبل{ لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }

فيمكن أن تكون الجملة الفعلية،والفعل يراد به الحال،بقيت على حالها، وإن كان الأكثر فيها أن تكون اسمية...ويكون هذا بمنزلة:والله ليقومُ زيد،ويمكن أن يكون المبتدأ محذوفًا،والتقدير:لأنا أقسم بحذف المبتدأ"[١]

---

(١) الآية٥من سورة الضحى.

(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٤٤١،والمساعد ٣١٦/٢.

(٣) الكتاب١٠٤/٣.

(٤) ينظر:معاني الحروف للرماني ٥٥.

(٥) ينظر:مغني اللبيب ٢٥٠/٣.

وأجاز الكوفيون توكيد جواب القسم باللام دون النون إن كان بمعنى الحال؛لأن النون مختصة بالمستقبل،فلو أكد بها نقلته من الحال إلى الاستقبال،ويعاقبون بين اللام والنون،فيجيزون حذف النون،وإبقاء اللام، وحذف اللام وإبقاء النون،فيجوز عندهم:ليقومنَّ،ولَيقومُ،ويقومنَّ. (٢)

وبمذهبهم قال الرضي؛إذ يقول:"وتقول:والله لَيصلِّي زيد،فيجب الاكتفاء باللام،ولا يؤتى بالنون؛لأنها علامة الاستقبال". (٣)

وأقول:إن الفعل المضارع إذا كان بمعنى الحال ووقع جوابًا للقسم أكد باللام دون النون؛لأنها مختصة بالمستقبل،ولأن القول بأنها لام الابتداء،وأن المبتدأ بعدها مقدر بعيد من جهتين:

إحداهما:أن اللام مع الابتداء كـ(قد)مع الفعل،و(إن) مع الاسم،فكما لا يُحْذَفُ الفعل والاسم معهما،ويبقيان بعد حذفهما،كذلك اللام بعد حذف الاسم.

الثانية:أنه يلزم إضمار لايحتاج إليه الكلام،فكان على خلاف الأصل. (٤)

ولأن السماع ورد به،قال أبو حيان :"...فمن النحاة من أجاز:والله ليقوم زيد،وقد جاء هذا التركيب في الشعر". (٥)

ومن ذلك قول الشاعر (٦) :

---

(١) البسيط٢/٩١٧.

(٢) ينظر:معاني القرآن للفراء٣/٢٠٧،وشرح الكافية للرضي٤/٣١٢.

(٣) شرح الكافية للرضي٤/٣١٢.

(٤) ينظر:مغني اللبيب ٣/٢٤٧،٢٤٦.

(٥) الارتشاف٣/١٧٨١.

(٦) من الطويل للكميت بن معروف،من مواضعه:معاني القرآن للفراء١/٦٦،شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٠٨،وشرح الألفية لابن الناظم٤٤١،وشرح الكافية للرضي٤/٣١٢.

لئن تَكُ قَدْ ضَاقَت عليكم بُيُوتُكم لَيَعلُم ربِّى أَنَّ بيتى واسع

وأصله: ليعلمن-بنون التوكيد-فحذفها،واكتفى باللام.

والمرادي هنا ذكر القراءة منسوبة،وأوردها شاهدًا على أن فعل الحال المقسم به يؤكد باللام وحدها.

صرف الممنوع من الصرف للتناسب

يصرف الممنوع من الصرف للتناسب،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي للتمثيل لصرف الممنوع من الصرف للتناسب،فقال:"...ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى: { سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا }[١] وقرأ ابن مهران: {وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا}[٢]..."[٣]

القراءتان:

الأولى: قرأ نافع،وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (سلاسلاً)منونة؛ لمشاكلة ما قبله من رؤوس الآي؛لأنها بالألف.

وقيل:إن الوجه في التنوين أنهم اضطروا إليه في الشعر،فصرفوه وسموه لغة الشعر،ثم جرت ألسنتهم بذلك فأجْرَوْه في الشعر مجراه في غير الشعر؛لأنه رد شيءٍ إلى أصله.

وقيل:إن هذا الجمع أشبه جمع الآحاد من حيث إنهم قالوا:صواحبات يوسف،فلما جمعت جمع الآحاد في حكمها صرفت لذلك. [٤]

الثانية:قراءة الجمهور{ولاَ يغوثَ ويعُوقَ}بغير تنوين فيهما؛لأنهما إن كانا علمين منعا من الصرف للعلمية وزن الفعل،وإن كانا أعجميين فإنهما يمنعان للعلمية والعجمة. [٥]

---

(١) من الآية٤ من سورة الإنسان.

(٢) من الآية٢٣ من سورة نوح.

(٣) توضيح المقاصد٤/١٢٢٧.

(٤) ينظر:السبعة لابن مجاهد٦٦٣،والحجة لابن خالويه٣٥٨،والموضح٨٠٤.

(٥) ينظر:معاني القرآن للفراء١٨٩/٣،معاني الزجاج٢٣١/٥،وإعراب القراءات السبع٣٦٩/٢،والمحرر الوجيز٤٢٢/٨،والبحر المحيط٣٣٦/٨.

وقرأ الأعمش،والأشهب العقيلي،وابن مهران{ولا يغوثًا ويعوقًا}بالتنوين فيهما. (١)

ورد هذه القراءة ابن عطية بعد أن نقلها عن الأعمش،وعدَّها وهمًا؛لأن التعريف لازم ووزن الفعل(٢).

ورد أبو حيان على ابن عطية قوله،فقال:"وليس ذلك بوهم،ولم ينفرد الأعمش بذلك بل وافقه الأشهب العقيلي على ذلك،وتخريجه على أحد وجهين:

أحدهما:أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لاينصرف عند عامة العرب،وتلك لغة حكاها الكسائي وغيره.

والثاني:أنه صرف لمناسبة ما قبله،وما بعده من المنون؛إذ قبله{ودًّا} وبعده {سواعًا}".(٣)

الدراسة:

إن الصرف هو الأصل فى الأسماء،ولا شك أن ما كان فيه رجوعٌ إلى الأصل أقرب وأولى مما يكون فيه خروجٌ عن الأصل؛فلذلك أجمعوا على صرف ما لا ينصرف للضرورة. (٤)

(١) أوردت القراءة الشاذة مع القراءة السبعية تتمة للمسألة،ولجمع المرادي بينهما،والقراءة في: مختصر ابن خالويه ١٦٢، والاتحاف ٤٢٩، والمحرر الوجيز٨/٤٢٢، والبحر٨/٣٣٦.

(٢) ينظر:المحرر الوجيز٨/٤٢٢.

(٣) البحر المحيط ٨/٣٣٦.

(٤) ينظر:تمهيد القواعد ٨/٤٠٧٩.

قال سيبويه:"اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛لأنها أسماء كما أنها أسماء".(١)

وكذلك يجوز صرف ما لاينصرف للتناسب،قال ابن الناظم:"ويجوز أن يصرف ما لا يستحق للتناسب...". (٢)

وذهب الأخفش فيما نُسِبَ إليه،والزجاجي إلى أن صرف ما لاينصرف فى الكلام لغةٌ لبعض العرب. (٣)

قال الزجاجي:"وكثيرٌ من العرب لايمتنع من صرف شيءٍ فى ضرورة شعرٍ،ولا غيره...". (٤)

وأقول:يجب أن نقصر هذا الأمر على ما ورد،ولا نقيس عليه؛لأن كل العلماء الذين ذكروا أن الممنوع من الصرف يصرف للتناسب لم يذكروا إلا هاتين القراءتين،فنأخذ بالقراءتين،ولا نردهما؛لأن القراءة سنة.

ولأن الأسماء التي صرفت للتناسب علة المنع موجودة فيها،فـ(سلاسل) هذا الوزن الذي علي صيغة منتهى الجمع لا ينصرف في معرفة،ولا نكرة؛لأن السبب فيه يقوم مقام سببين،وأما قراءة(يغوثًا)و(يعوقًا)؛فلأنهما على وزن الفعل،وهما معرفتان،ولذلك قيل:لا ينبغي القراءة بها؛لمخالفتها رسم المصحف.(٥)

---

(١) الكتاب ٢٦/١،وينظر:المقتضب٣٥٤/٣،والأصول٤٣٦/٣،وضرورة الشعر للسيرافي٤٠،٣٩.

(٢) شرح الألفية٤٧٢.

(٣) ينظر:الارتشاف٢٣٨٠/٥،وتوضيح المقاصد١٢٢٦/٤،والمساعد٤٤/٣.

(٤) الأمالي٨٤.

(٥) ينظر:الموضح في القراءات ٨٠٣،ومعاني القرآن للزجاج٢٣١/٥.

والمرادي هنا ذكر هاتين القراءتين للاستشهاد على أن الممنوع من الصرف يصرف للتناسب،وقد جمع بين القراءة السبعية،والشاذة،ومن هذا الجمع أستطيع القول بأن المرادي لا يفاضل بين القراءات،فالقراءات كلها حجة عنده.

نوع(أنْ) بعد أفعال الظن

إذا كان العامل في(أن) المصدرية أفعال الظن جاز فيها وجهان:أن تكون مخففة من الثقيلة،وأن تكون مصدرية،وصح في المضارع بعدها الرفع والنصب،إلا أن النصب هو الأكثر. (١)

وقد أورد المرادي قراءة فيها(أن) المصدرية بعد فعل الظن،والمضارع بعدها قرىء بالوجهين،فقال:"وإن كان فعل ظنٍ جاز فيها الأمران،وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين،إلا أن النصب هو الأكثر، ولذلك أُجْمِعَ عليه في تعالى:{أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا}(٢) ، وقرىء بالوجهين:{ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ }(٣)...".(٤)

القراءة: قرأ ابن كثير،ونافع،وعاصم،وابن عامر:{تَكُونَ}بنصب النون بـ(أن)الناصبة للمضارع.

وقرأ أبوعمر،وحمزة،والكسائي{تكونُ}على أن(أن)مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف،والجملة منفية في موضع خبرلـ(أن). (٥)

---

(١) ينظر:شرح الألفية لابن الاظم٤٧٦.

(٢) من الآية ٢من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية٧١ من سورة المائدة.

(٤) توضيح المقاصد٤/١٢٣٥.

(٥) ينظر:السبعة٢٤٧،والاتحاف٢٠٠،والحجة لابن خالويه١٣٣،والكشف١/٤١٦،والبيان لابن الأنباري١/٣٠١،والتبيان للعكبري١/٤٥٢،والتذكرة في القراءات٣١٨.

الدراسة:**تنقسم(أن)المصدرية إلى مخففة من الثقيلة،وناصبة للمضارع،فالمخففة من الثقيلة هي الواقعة بعد فعل اليقين،أو ما ينزل منزلته،وتنصب الاسم،وترفع الخبر،وشرط اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا،وربما ثبت،وهذه يتعين رفع المضارع بعدها.** (١)

وأما الناصبة للمضارع فهي الواقعة بعد فعل لا يفيد اليقين،ولا الرجحان، وهذه يتعين نصب المضارع بعدها،وإذا كان العامل فيها فعل من أفعال الظن والرجحان،مثل:ظن،وحسب جاز فيها الأمران. (٢)

فالأفعال التي تقع بعدها(أن)على ثلاثة أضرب:

أحدها:أن تكون متيقنة.

والثاني:أن تكون غير متيقنة.

والثالث:أن تكون محتملة للأمرين.

فإذا وقعت الأفعال المتيقنة قبل(أن)كانت مخففة من الثقيلة،وذلك نحو: علمت،وأيقنت،وتيقنت،وتحققت،وما أشبه ذلك،نحو:علمت أن سيقومُ، ورأيت ألا يخرجُ،قال تعالى:{ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً }(٣)،وهذه لابد أن يقع بينها وبين الفعل حشو يسد مسد ما حُذِفَ منها.

وإذا وقع قبلها الأفعال التي ليست متيقنة انتصب الفعل بـ(أن)،نحو: أردت ألا تخرجَ.

---

(١) ينظر:مغني اللبيب١/١٨٧،١٨٦.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٨/٧٧.

(٣) من الآية ٨٩من سورة طه.

وأما الأفعال التي تحتمل اليقين وغير اليقين،فنحو:ظننت،وحسبت وما أشبه ذلك،فإن وقعت(أن)هاهنا،وأردت معنى اليقين رفعت الفعل،وإن أردت غير اليقين نصبت الفعل،وذلك نحو قوله تعالى:{ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ }قرىء رفعًا ونصبًا.(١)

والمرادي هنا أورد القراءة غير منسوبة،وأوردها دليلًا على أن(أن)الواقعة بعد أفعال الظن،يجوز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة،واسمها ضمير الشأن محذوف.

رفع المضارع ونصبه بعد(حتى)

الفعل بعد(حتى)إما يكون حالاً،أو مؤولاً بالحال ،أو مستقبلاً ،فإن كان حالاً،أو مؤولاً به تعين فيه الرفع ؛لخلوه من الناصب والجازم،وإن كان مستقبلاً تعين فيه النصب.(٢)

وقد أورد المرادي قراءة على أن الفعل إذا كان حالاً،أو مؤولاً به رُفع، فقال شارحًا لقول ابن مالك:"

وتِلوَ حتَّى حالا أو مؤولا به ارفَعَنَّ وانصبِ المستقبلا

مثال الحال:سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال،ومثال المؤول بالحال قراءة نافع:{وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ }(٣) ،والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع؛لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال".(٤)

---

(١) ينظر:معاني الحروف للرماني٧٢،٧٣،والتبصرة والتذكرة للصيمري١/٤٦٤.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٧/٣١،وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٦٤،وشرح الألفية لابن الناظم٤٨١.

(٣) من الآية٢١٤من سورة البقرة.

(٤) توضيح المقاصد٤/١٢٥١،١٢٥٠.

القراءة: قرأ الجمهور:{حتَّى يقولَ الرسول} بالنصب إما على الغاية، وإما على التعليل،أي:وزلزلوا كي يقول الرسول.

وقرأ نافع ،ومجاهد،والكسائي،وابن محيصن{حتَّى يقولُ} بالرفع،ووجه الرفع أن الفعل دالٌّ على الحال،ولا تعمل(حتى)في الحال. (١)

الدراسة:

حتَّى لها أربعة مواضع:

أحدها:أن تجر الأسماء بمعنى إلى،وتسمي غايةً،نحو:ضربت القوم حتى زيدٍ.

والثاني:أن تكون عاطفة بمنزلة الواو،ولا تكون إلا في تحقير أو تعظيم،فالتحقير نحو:قدم الحجاجُ حتى المشاةُ،والتعظيم نحو: خرج الناسُ حتى الأميرُ.

والثالث:أن تنصب الفعل على معنيين:أحدهما:إضمار(أن)بعدها،والآخر: بمعنى كي.

والرابع:أن تكون حرفًا من حروف الابتداء تقع بعدها الجمل،ضربت القوم حتى زيدٌ مضروبٌ. (٢)

وتضمر(أن)بعد(حتى)وجوبًا إذا دخلت على الفعل،نحو:سرت حتى أدخلها والمعنى:إلى أن أدخلها،وإنما أضمرت(أن)من قِبَل أن(حتى)من عوامل الأسماء،وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال،فأضمرت(أن)لتكون مع الفعل

(١) ينظر:السبعة١٨١،والاتحاف٢٠٠،والحجة لابن خالويه١٣٣،والحجة لأبي على ٢/٣٠٧،٣٠٦،والكشف١/٢٩١،والبيان لابن الأنباري١/٣٠١،والتبيان للعكبري١/١٧٢.

(٢) ينظر:التبصرة والتذكرة للصيمري١/٤٢٠،٤١٩.

مصـــدرًا،إذ المصـــدر اســـم،فتكون(حتى)داخلة علـــى الأســـماء، ولا يجـــوز إظهار(أن)بعد(حتى)؛لأن(حتى)صارت لطولها بدلا من اللفظ بـ(إن). (١)

وشرط الفعل المنصوب بعد(حتى)أن يكون مستقبلا،نحو:لأسيرن حتى تغرب الشمس،وإنما شرط في المضارع استقباله؛لأن نصبه بـ(أن) مضمرة،وهي تخلصه للاستقبال. (٢)

وإن كان الفعل بعد(حتى)حالاً،أو في تقدير الحال،فهي حرف ابتداء، والفعل بعدها لازم الرفع؛لخلوه عن ناصب أو جازم،فالحال المحقق،نحو: سرت البارحة حتى أدخلُها الآن،والحال المقدر أن يكون الفعل قد وقع، فيقدر المخبر به اتصافه بالدخول فيه،فيرفع؛لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال،وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه،فينصب لأنه مستقبل بالنسبة لتلك الحال،ومنه قوله تعالى:{ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ }قرأ نافع بالرفع،والباقون بالنصب. (٣)

قال أبو علي الفارسي:"وأما قراءة من قرأ{ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ }بالرفع، فالفعل بعد(حتى)إذا كان مضارعًا لا يكون إلا فعلَ حال،ويجيىء أيضًا على ضربين:

أحدهما:أن يكون السبب الذي أدى الفعلَ الذي بعد(حتى)قد مضى، والفعل المسبب لم يمض...ويتجه على هذا الوجه الآية كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى،حتى أن الرسول يقول الآن:متى نصر الله،وحكيت الحال التي كانوا عليها....

(١) ينظر:معاني الحروف للرماني١١٩،وشرح التسهيل لابن مالك٤/٢٤.

(٢) ينظر:حاشية الصبان ٣/٤٣٧.

(٣) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٤٨١.

والوجه الآخر : من وجهي الرفع:أن يكون الفعلان جميعًا قد مضيا،نحو: سرت حتى أدخلها،فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما،كما كان في الوجه الأول بينهما فصل،والحال في هذا الوجه محكية أيضًا".(١)

والمرادي هنا أورد القراءة منسوبة،مستشهدًا بها على أن الفعل المضارع المؤول بالحال الواقع بعد(حتى)يجوز رفعه ونصبه،وبالرفع جاءت قراءة نافع التى أوردها المرادي.

نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب نفي محض،أو طلب محض،والطلب يشمل:الأمر،والنهي،والدعاء،والعرض،والتحضيض، والاستفهام، والتمني.

وقاس الكوفيون الترجي على التمني؛لأنه طلب،فأجازوا نصب المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي.

وقد أورد المرادي آيتين قرىء فيهما بنصب المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي،فقال:"قال في شرح الكافية (٢):ألحق الفراء (٣) الرجاء بالتمني فجعل له جوابًا منصوبًا،وبقوله أقول؛لثبوت ذلك سماعًا،ومنه قراءة حفص عن عاصم:{ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ }(٤) انتهى،وكذلك قوله تعالى:{ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكرُ فَتَنفَعَهُ}(٥)..."(٦).

---

(١) الحجة ٢/٢١٩،٢١٨.

(٢) ينظر:شرح الكافية الشافية٢/١٣١،١٣٠.

(٣) ينظر:معاني القرآن٣/٩.

(٤) من الآيتين٣٦،٣٧من سورة غافر.

(٥) من الآيتين ٣،٤من سورة عبس.

(٦) توضيح المقاصد٤/١٢٦٠

القراءتان:

الآية الأولى:قرأ حفص عن عاصم{فَأَطَّلِعَ}بالنصب،وذلك على جواب الترجي.

وقرأ الباقون:{فَأَطَّلِعُ} بالرفع عطفًا على{أَبْلُغُ}.(١)

الآية الثانية:قرأ حفص عن عاصم في المشهور عنه{فَتَنْفَعَه} بالنصب على جواب الترجي.

وقرأ الباقون:{فتنفعُه} بالرفع عطفًا على{يَذَّكَّرُ}. (٢)

الدراسة : ينصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المجاب بها نفي ، أو طلب محض ، والطلب يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام،والعرض،والتحضيض،والتمني،وهذا متفق عليه بين العلماء،ولكنهم اختلفوا في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له؟.

ذهب البصريون:إلى أن الترجي في حكم الواجب،وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له. (٣)

وذهب الكوفيون:إلى جواز نصبه بعد الفاء في جواب الترجي؛لأن الترجي قد يحمل على التمني،فيكون له جواب منصوب. (٤)

---

(١) ينظر:السبعة٥٧٠،والحجة لابن خالويه٣١٥،والحجة للفارسي٦/١١١،وحجة القراءات لأبي زرعة٦٣١،والتذكرة في القراءات الثمان٢/٣٤٥،والعنوان ذ١٦٧.

(٢) ينظر:السبعة٦٧٢،والحجة لابن خالويه٣٦٣،والكشف ٢/٣٦٢،والتبصرة٧٢٠.

(٣) ينظر:الارتشاف٤/١٦٧٣،والمساعد٣/٨٩،والهمع٤/١١٨.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤/٣٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٧ ، الارتشاف ٤/١٦٧٣ ، والمساعد ٣/٨٩ ، والهمع ٤/١١٨ .

قال الفراء:"...ومن جعله جوابًا لـ(لعلي)نصبه،وقد قرأ به بعض القراء، وأنشدني بعض العرب: [١]

علَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دولاتِها يُدِلْننا اللمة من لماتها

فتستريحَ النفسُ من زفراتها

فنصب على الجواب بـ(لعل)". [٢]

وصحح مذهب الكوفيين ابن مالك،وابنه،وأبو حيان،والمرادي،وابن هشام، وابن عقيل،والسيوطي؛لورود السماع به [٣]،ولأن الترجي قريب الشبه بالتمني؛إذ كان كل منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه،فيصح أن يكون له جواب منصوب.[٤]

المرادي هنا أورد القراءة الأولى ناقلًا إياها عن ابن مالك؛لتصحيح مذهب الفراء،في إلحاقه الرجاء بالتمني،وقد زاد المرادي قراءة على القراءة التي ذكرها ابن مالك؛ترجيحًا لقول الفراء أيضا.

نصب المضارع المعطوف على اسم صريح بـ(أن)مضمرة

يجوز أن ينصب المضارع بـ(أن)محذوفة،أو مذكورة،بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص،أي:غير مقصود به معنى الفعل. [٥]

---

(١) ينظر:من الرجز من غير نسبة،من مواضعه:الخصائص لابن جني ٣١٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٧.

(٢) معاني القرآن٨/٣.

(٣) ينظر:شرح الكافية الشافية ١٣١/٢،وشرح الألفية ٤٨٧،والارتشاف١٦٧٣/٤،اللمحة البدرية٣٤٦/٢،والمساعد٨٩/٣،والهمع١١٨/٤.

(٤) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٨٦/٨.

(٥) ينظر:شرح الألفية لابن عقيل٢٠/٣.

وقد أورد المرادي قراءة للتمثيل بها على أن المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد(أو)والمعطوف عليه اسم صريح،فقال:"...وأو كقراءة غير نافع:{ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً}[١]...".[٢]

القراءة: قرأ نافع وابن عامر:{أَوْ يُرْسِلُ}بضم اللام رفعًا على الاستئناف.

وقرأ ابن كثير،وأبو عمرو،وعاصم،وحمزة،والكسائي:{ أَوْ يُرْسِلَ}بفتح اللام نصبًا على عطفه على معنى قوله:{إِلاَّ وَحْيًا}؛لأنه بمعنى:أن يوحيَ إليه،أو يرسلَ رسولاً،فيوحيَ،فيعطف بعضًا على بعض. [٣]

الدراسة: اختصت(أن)المصدرية من بين سائر أخواتها أنها تعمل مظهرة،ومضمرة، وتضمر وجوبًا وجوازًا. وتضمر جوازًا في موضعين:

أحدهما:بعد لام الجر إذا لم يكن معها(لا)النافية،وهي لام التعليل،نحو: جئت لتحسنَ،وكذلك بعد لام العاقبة كما في قوله تعالى:{ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً }[٤]،والزائدة كما في قوله تعالى:{ يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ}[٥]،فالفعل بعد هذه اللامات منصوب بـ(أن)مضمرة؛لأن اللام حرف جر فهي كسائر عوامل الأسماء في امتناع دخولها على الأفعال،وإن كان منفيًا بـ(لا)وجب إظهار(أن)،نحو:جئت لئلا تجيء. [٦]

---

(١) من الآية٥١من سورة الشورى.

(٢) توضيح المقاصد١٢٦٢/٤.

(٣) ينظر:السبعة٥٨٢،والحجة لابن خالويه٣١٩،والحجة للفارسي١٣٣/٦ ، ١٣٤ ، والكشف٢٥٣/٢، والتذكرة في القراءات الثمان٤٥٣/٢.

(٤) من الآية٨من سورة القصص.

(٥) من الآية٢٦من سورة النساء.

(٦) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٤٩/٤.

والثاني:أن يكون الفعل معطوفًا على اسم صريح. [١]

والعاطف الذي تضمر(أن) بعده جوازًا واحد من أربعة:الواو،والفاء،وأو، وثم،إذ لم يسمع في غيرها،فلا يجوز:عجبت من قيامك بل تقعدَ،أي: بل أن تقعد. [٢]

قال سيبويه:"اعلم أن ما انتصب بعد(أو)فإنه ينتصب على إضمار(أن) كما انتصب فى الفاء،والواو على إضمارها،ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو...". [٣]

وقال:"وسألت الخليل عن قوله عزَّ وجلَّ:{ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ}فزعم أن النصب محمول على(أن)سوى هذه التي قبلها،ولو كانت هذه الكلمة على(أن)لم يكن للكلام وجه،ولكنه لما قال:{ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ}كان في معنى:إلا أن يوحِيَ،وكان أو يُرْسِلَ فعلاً لا يجري على(إلا)فأُجْري على(أن)هذه كأنه قال:إلا أن يوحِيَ أو يرسلَ...". [٤]

حذف مجزوم(لمَّا)

يحذف مجزوم(لمَّا)إذا دل عليه دليل،نحو:جئتك،ولمَّا،أي:ولمَّا تفعل،أو: ولمَّا تقم[٥]،وقد أورد المرادي قراءة،وذكر أن تخريجها على حذف الفعل بعد(لمَّا)هو

(١) ينظر:شرح الألفية لابن عقيل٣/٢٠.

(٢) ينظر:الارتشاف٤/١٦٩٠،١٦٨٩،والمساعد٣/١٠٦.

(٣) الكتاب٣/٤٦.

(٤)السابق٣/٤٩.

(٥) ينظر:شرح اللمع للأصفهاني٦٥٢.

أحسن الوجوه،فقال:"...أن الفعل بعد(لمَّا)يجوز حذفه اختيارًا ،وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة:{ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[١]...".[٢]

القراءة:

قرأ ابن كثير،ونافع بتخفيف(إن)و(لما).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر بتخفيف(إن)وتشديد(لمَّا).

وقرأ الكسائي،وأبو عمرو بتشديد(إنَّ)وتخفيف(لما).

وقرأ حمزة وابن عامر بتشديد(إن)و(لما) [٣] ،وهذه القراءة هي محل الدراسة.

والحجة لمن شدد(إنَّ)أنه أتى بالحرف على أصل ما بني عليه فنصب الاسم.

والحجة لمن خفف(إن)أنه جعلها المخففة من الثقيلة،فأعملها عمل المثقلة،فأعملها عمل الفعل.

والحجة لمن خفف الميم في(لما)أنه جعل اللام داخلة على خبر(إن) و(ما)موصولة.[٤]

والحجة لمن شدد الميم في(لمَّا)أنه جعل(لمَّا)هي الجازمة،حذف فعلها للدلالة عليه.[٥]

---

(١) من الآية١١١من سورة هود.

(٢) توضيح المقاصد٤/١٢٧٠.

(٣) ينظر:السبعة٣٣٩،والبحر٥/٢٦٦،٢٦٧.

(٤) ينظر:الحجة لابن خالويه١٩٠،١٩١،والبحر٥/٢٦٦،٢٦٧.

(٥) ينظر:أمالي ابن الحاجب١/١٦٦،والبحر٥/٢٦٧.

الدراسة :

يجوز الاستغناء بـ(لمَّا)عن المنفي إن دل عليه دليل،نحو:قاربت المدينة ، ولمَّا ، أي : ولمَّا أدخلْها ، وندم زيد ونفعه الندم ، وندم عمرو ، ولمَّا ، أي:ولمَّا ينفعه. (١)

وتشترك(لم)و(لمَّا) في الحرفية،والنفي،والجزم،والقلب للمضي،وتنفرد(لم) بمصاحبة الشرط،نحو:{ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}(٢)**،وتنفرد(لمَّا) بجواز حذف مجزومها،كـ:قاربت المدينة،ولمَّا،أي:ولمَّا أدخلْها.** (٣)

قال ابن مالك:"تنفرد(لمَّا) عن أختها بأمرين:أحدهما:وجوب اتصال تفيها بالحال،ومن ثَمَّ امتنع أن يقال:لما يكن كذا ثم كان،وإنما يقال:لما يكن كذا،وقد يكون،أو لا يكون.

والثاني:جواز الاستغناء في الاختيار بذكرها عن ذكر المنفي؛إذا دل عليه دليل،...قال الشاعر(٤)**:**

فجئتُ قبورَهم بدءًا ولمَّا فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهُ

أراد:ولما أكن كذلك".(٥)

---

(١) ينظر:المساعد لابن عقيل٣/١٣٠.

(٢) امن الآية٦٧من سورة المائدة.

(٣) ينظر:أوضح المسالك ٤/٢٠٢.

(٤) من الوافر من غير نسبة في المغني٣/٤٨٣،وشرح أبياته للبغدادي٥/١٥١، والخزانة٤/٢٣٨.

(٥) ينظر:المساعد لابن عقيل٣/١٣٠.

وأما عن القراءة محل الدراسة فقد حُكِي عن المبرد أنه لحَّن تشديد الميم من(لمَّا)،فقال هذا لحن،لا تقول العرب:إنَّ زيدًا لمَّا خارج. (١)

وقيل: إن الكسائـ قل:الله جـ وعزَّ أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهًا. (٢)

وقد ذكر ابن الحاجب عدة أوجه لتوجيه هذه القراءة،وجعل من بين هذه الأوجه أن تكون(لمَّا)بالتشديد هي(لمَّا) الجازمة،حذف فعلها للدلالة عليه،ولِمَا ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم:خرجت ولمَّا،وسافرت ولمَّا،ونحوه ،وهو سائغ فصيح،فيكون المعنى:وإنَّ كلاًّ لمَّا يُهْمَلُوا،أو لمَّا يُتْرَكُوا؛لما تقدم من الدلالة عليه.(٣)

وكذلك قال أبو حيان؛إذ يقول:"وكنت قد ظهر لي وجه جارٍ على قواعد العربية،وهو أن(لمَّا)هذه هي (لمَّا)الجازمة،حذف فعلها المجزوم،لدلالة المعنى عليه كما حذف من قولهم:قاربت المدينة ولمَّا،أي:ولمَّا أدخلْها، وكذلك هنا التقدير:وإنَّ كلاًّ لمَّا ينقصْ من جزاء عمله".(٤)

والمرادي أورد القراءة هنا من غير نسبة شاهدًا على جواز ذف مجزوم لمَّا)،وقوله :"وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة...."يشعر بتمكنه من علم القراءات؛لما في القراءة الواردة من وجوه متعددة،وكأنه اختار لنفسه وجهًا من هذه الأوجه.

(١) ينظر:البحر المحيط٥/٢٦٦.

(٢) ينظر:إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس٢/٣٠٥،٣٠٤.

(٣) ينظر:الأمالي١/١٦٦.

(٤) البحر المحيط٥/٢٦٧.

إضافة مائة إلى الجمع

تضاف المائة والألف إلى المعدود بهما مفردًا،نحو:مائة دينارٍ،وألف درهمٍ،وقد تضاف المائة إلى جمع،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي فقال:"والمائة والألف يضافان إلى المعدود مفردًا،نحو:مائة رجلٍ،وألف رجلٍ،وتثنيتهما وجمعهما كذلك،وقوله:

ومائةٌ بالجمعِ نزْرًا قد رُدِف

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي:{ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ}[١]، أشار بقوله:" نزرًا "إلى تقليله".[٢]

القراءة:

قرأ ابن كثير،ونافع،وأبو عمرو،وعاصم،وابن عامر:{ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ} بتنوين(مئةٍ)؛لأن هذا العدد إنما يُبَيَّنُ بواحد يضاف إليه،وليس المستعمل منه أن يضاف إلى جمع،إلا أن يكون فيما دون العشرة،فيضاف إلى جمع للمشاكلة في أن كل واحد من الجمعين لأقل العدد،فإذا علا العدد في الكثرة لم يضف أقل العدد؛لاختلاف معنييهما،فيضاف إلى واحد من جنسه،فلما لم يضف نون المائة،وجعل(سنين)بدلاً من(ثلاث)أو عطف بيان.

وقرأ حمزة والكسائي:{ ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ}من غير تنوين(مئة)على الإضافة،لأنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في هذا الباب.[٣]

---

(١) من ٢٥من سورة الكهف

(٢) توضيح المقاصد٤/١٣٢٤.

(٣) ينظر:السبعة٣٨٩،والحجة لابن خالوية٢٢٣،والحجة للفارسي٥/١٣٧، والكشف٢/٥٨، والموضح٤٧٨.

الدراسة:القياس في المائة أن تضاف إلى جمع الكثرة؛لأنها عدد كثير،غير أنها شابهت العشرة التي حكمها أن تضاف إلى جماعة،والعشرين التي حكمها أن تميز بواحد منكور،فأخذت من كل واحدٍ منهما حكمًا بالشبه، فأضيفت بشبه العشرة،وجعل ما تضاف إليه واحدًا بشبه العشرين، أما شبهها بالعشرة؛فلأنها عقد العشرة،كما أن العشرة عقد الواحد؛لأن المائة عشر مرات عشرة،كما أن العشرة عشر مرات واحد ، وأما شبهها بالعشرين؛فلأنها تلي التسعين،كما كان حكم عشرة حكم تسعة؛لأنها تليها. (١)

وأجاز الفراء إضافة(مائة)إلى الجمع،فقال:"...ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة،فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف". (٢)

وإضافة مائة إلى الجمع تنبيهًا على الأصل الذي كان يجب استعماله. (٣)

ومنع المبرد إضافة المائة إلى الجمع في الاختيار،وخصه بالشعر،فقال:"وقد قرأ بعض القراء بالإضافة،فقال:{ ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ}وهذا خطأ في الكلام غير جائز،وإنما يحوز مثله في الشعر للضرورة،وجوازه في الشعر أنَّا نحمله على المعنى؛لأنه في المعنى جماعة،وقد جاز في الشعر أن تفرد، وأنت تريد الجمع،إذا كان في الكلام دليل على الجمع...". (٤)

---

(١) ينظر:شرح المفصل٦/٢٠،١٩.

(٢) معاني القرآن٢/١٣٨.

(٣) ينظر:البيان لابن الأنباري ٢/١٠٦.

(٤) المقتضب٢/١٦٩.

وأقول:لا مانع من إضافة المائة إلى الجمع،وقد صحح أبو على الفارسي،قول من يقول:ثلاثمائة سنين،بالإضافة؛لأنه قد جاء مضافًا إلى الجمع[١]،ومن ذلك القراءة محل الدراسة،وهي قراءة متواترة،وقد أوردها المرادي شاهدًا على جواز إضافة المائة إلى الجمع،وإن كان قليلا.

(١) ينظر:الحجة٥/١٣٧.

المبحث الثاني

الدراسة النحوية للقراءات الشاذة

إعراب(أي) الموصولة

(أى) الموصولة من حيث الإعراب والبناء ، لها أربع حالات، تعرب فى ثلاث منها، وتبنى فى واحدة-كما سيأتي-وذكر المرادي أن من العرب من يعرب(أيًّا)مطلقًا،وأورد على لغتهم قراءة،فقال:"...وبعض العرب أعرب(أيًّا)مطلقًا،وقرىء شاذًا:{ أَيَّهُمْ أَشَدُّ}[1]بالنصب على هذه اللغة". [2]

القراءة: قرأ الجمهور:{ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}بالرفع-ضم الياء-وهي حركة بناء على رأي سيبويه،و(أي)موصولة مفعول لـ(لننزعن)و(أشد)خبر مبتدأ محذوف،والجملة صلة لـ(أيهم).

وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس،و(أيهم أشد)مبتدأ وخبر محكي على مذهب الخليل،أي:الذين يقال فيهم:أيهم أشد. [3]

وقرأ طلحة بن مصرف،ومعاذ بن مسلم الهراء،وهارون الأعور عن أهل الكوفة:{أَيَّهُم أَشَدُّ}بالنصب مفعولاً لـ(لننزعن). [4]

وقيل : في نصب الياء وجهان:

أحدهما:أنه مبني على الفتح؛لأنه ناقص.

---

(١) من الآية٦٩من سورة مريم.

(٢) توضيح المقاصد١/٤٥٠.

(٣) ينظر:معاني القرآن للفراء١/٤٧،ومعاني القرآن للزجاج٣/٣٣٩،والبحر المحيط٦/١٩٦.

(٤) ينظر:الكتاب٢/٣٩٨،ومختصر ابن خالويه ص٨٩،وإعراب القرآن للنحاس٣/١٧،والبيان لابن الأنباري٢/١٣٠،والبحر٦/١٩٦.

والثـــاني:أن تكـون معربـة منصـوبة بـــ(ننزع)أي:نستخرج أيهـم أشـد،حذف المبتدأ،وأبقى الخبر. [١]

الدراسة : أي الموصولة: كـ(ما) في الدلالة على معنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وتكون لفظًا واحدًا في الإفراد والتذكير،وفروعهما،ولـ(أي) الموصولة أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيهم هو قائم، و(رأيت أيَّهم هو قائم)، و(مررت بأيِّهم هو قائم).

والثانيـــة: ألا تضـاف ويـذكر صـدر صـلتها، نحـو: (يعجبنـي أي هـو قـائم) و(اضرب أيا هو قائم)، و(امرر بأي هو قائم).

والثالثة: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أي قائم، و(اضرب أيا قائم)، و(امرر بأي قائم). وهى في هذه الثلاثة معربة باتفاق؛ لأن الموصول يبنى لشبهه الافتقاري للحرف،وهنا هذا الشبه عورض بما يختص بالاسم، وهو إضافتها في الأولى لفظًا وفى الثانية تقديرًا، وكذا الثالثة لقيام التنوين فيها مقام المضاف إليه كما في (كل) ، و(بعض) و(حينئذٍ) ، وإنما لم ينزل التنوين في الثانية منزلة صدر صلتها لكونه لا يشبهه؛ ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما في (كل) و (حينئذٍ). وقُدمّ المقتضى الإعراب وهو الإضافة على المانع منه؛ لأن محل تقديم المانع على المقتضى إذا لم يتعدد المقتضى، وهنا تعدد، وهو الإضافة والاسمية، والأصل في الأسماء الإعراب .

(١) ينظر:إعراب القراءات الشواذ٢/٥٥،٥٤.

والرابعة: أن تضاف، ويحذف صدر صلتها نحو: (يعجبني أيُّهم قائمٌ)، وفي هذه الحالة تبنى على الضم [١].

وبناء(أى) على الضم هو مذهب سيبويه ؛ إذ قال : " وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل،على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى (خمسة عشر)، وبمنزلة الفتحة فى : (الآن) ، حين قالوا : من الآن إلى غدٍ...". [٢]

وذهب يونس والخليل[٣]،والكوفيون[٤]،والمبرد[٥] إلى أن الضمة فيها ضمة إعراب.

وخطّأ الزجاج سيبويه فيما ذهب إليه، ونقل النحاس عنه أنه قال "ما يبين لي أن سيبويه غلِط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما." قال: وقد علمنا أن سيبويه أعرب (أيًّا) وهي منفردة ؛لأنها تضاف، فكيف يبنيها وهي مضافةً ؟." [٦]

ويجاب عن ذلك بأن الإضافة إنما تردُّ المبنى في حال الإفراد إلى الإعراب وإذا استحق البناءَ، لم يجزْ أن يكون للإضافة تأثير في حال الإعراب، ونظير ذلك (لدن) هي مبنية في حال الإضافة، لأنها استحقت ذلك في هذه الحال، كقوله

(١) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٣/١٤٥،وشرح الكافية للرضي٢/٥٧.
(٢) الكتاب٢/٤٠٠.
(٣) ينظر:الكتاب٢/٣٩٩،٣٩٨،والأصول٢/٣٢٥،ومجالس العلماء للزجاجي٢٣١.
(٤) ينظر:اللباب للعكبري٢/١٢٣،وشرح المفصل٣/١٤٥،وائتلاف النصرة٦٧.
(٥) ينظر:التعليقة للفارسي٢/١٠٧،وشرح الكافية للرضي٢/٥٨.
(٦) إعراب القرآن ٣/٢٤.

تعالى:{ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}[١] وكذلك حكم (أي) خصت بالبناء على الضم لأنه أقوى الحركات، فتصير قوته كالعوض من المحذوف. [٢]

ويجاب أيضًا:أن سيبويه وإن ذهب إلى بنائها إذا حذف صدر صلتها، فإنه يقر إعرابها ، ويعده لغة جيدة؛إذ يقول:"وحدثنا هارون أن ناسًا،وهم الكوفيون[٣]يقرءونها:{ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً}وهي لغة جيدة،نصبوها كما جروها حين قالوا:امرر على أيهم أفضلُ...". [٤]

وكذلك السماع يؤيد مذهب سيبويه،ومن ذلك قول الشاعر: [٥]

إِذَا مَا لَقِيتَ بنى مالك فَسَلِّم عَلَى أَيُّهُم أَفْضلُ

ببناء(أي)على الضم مع أنها في محل جر.

وأما عن إعراب(أي)في جميع أحوالها فلغة جيدة،وردت القراءة بها،والقراءة سنة فلا ترد،والمرادي هنا أورد القراءة لبيان أن هذه اللغة التي تعرب(أي)جميع أحوالها لها ما يساندها من السماع،وبلغتهم وردت هذه القراءة،ولم ينسب القراءة،واكتفى بقوله:"وقرىء شاذًا".

---

(١) من الآية ٦من سورة النمل.

(٢) ينظر:علل النحو للوراق٤٢٥،وأسرار العربية٣٣٠.

(٣) الكوفيون هم:عاصم،وحمزة،والكسائي،وهم من القراءؤ السبعة.

(٤) الكتاب٢/٣٩٩.

(٥) من المتقارب لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد،ويروى:إذا ما أتيت من مواضعه:شرح المفصل المفصل لابن يعيش٣/١٤٧،وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٨،والصفوة الصفية للنيلي ج١ق٢/٦٤٤،ورصف المباني١٩٧.

حذف عائد الصلة المرفوع

يحذف عائد الصلة المرفوع بقلة إن لم تطل الصلة،وليس الحذف ممتنعًا،ويؤيده ما أورده المرادي من قراءة؛إذ يقول:"...أن الصلة إذا لم يكن فيها طول،كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرًا،أي:قليلاً ضعيفًا، وليس بممتنع،ومنه قراءة بعض السلف:{ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ}[١]أي: هو أحسن،وقراءة بعضهم:{ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ}[٢]أي:هو بعوضة".[٣]

القراءة:

الآية الأولى: قرأ الجمهور:{أَحْسَنَ} على أنه فعل ماض.

قرأ يحيى بن يعمر،وابن أبي إسحاق،والحسن،والأعمش:{أَحْسَنُ}بالرفع خبر مبتدأ محذوف،أي:هو أحسن،بحذف العائد. [٤]

الآية الثانية: قرأ الجمهور:{بَعُوضَةً}.

قرأ الضحاك،وإبراهيم عن ابن أبي عبلة،ورؤبة بن العجاج:{بعوضةٌ} بالرفع على حذف العائد. [٥]

الدراسة:يحذف عائد الاسم الموصول في صلة غير(أل،وأي)سواء أكان مرفوعًا، أم منصوبًا،أم مجرورًا،وسأقتصر على حذف العائد المرفوع؛إذ هو محل القراءتين اللتين أوردهما المرادي.

---

(١) من الآية ١٥٤من سورة الأنعام.

(٢) من ٢٦من سورة البقرة.

(٣) توضيح المقاصد١/٤٥٠.

(٤) ينظر:المحتسب لابن جني١/٢٣٤،والبحر المحيط٤/٢٥٦،وشواذ القراءات للكرماني١٨١.

(٥) ينظر:المحتسب١/٦٤،والبحر١/٢٦٧.

لا يحذف العائد المرفوع إلا إذا كان مبتدأ،وخبره مفرد،كقوله تعالى:{ وَهُوَ الَّذِي فِي

السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ}[١]،أي:الذي هو في السماء إله،وهو في الأرض إله [٢] ، وللنحاة في حذف العائد المرفوع مذهبان:

أحدهما:مذهب البصريون:اشترط البصريون لحذف العائد المرفوع في غير(أل،وأي)طول الصلة،فإن لم تطل الصلة كان الحذف قبيحًا،وإن كان الموصول(أي)جاز حذف العائد مطلقًا طالت الصلة أو لم تطل. [٣]

قال سيبويه:"واعلم أنه يقبح أن تقول:هذا مَنْ منطلقٌ،إذا جعلت المنطلق حشوًا أو وصفًا،فإن أطلت الكلام فقلت:من خيرٌ منك،حَسُنَ في الوصف والحشو".[٤]

وقال:"وزعم الخليل-رحمه الله-أنه سمع عربيًّا يقول:ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا،وهذه قليلة...لأنه إذا طال الكلام،فهو أمثل قليلاً،وكأن طوله عوضٌ من ترك(هو)،وقل من يتكلم بذلك".[٥]

والثاني:مذهب الكوفيين:ذهب الكوفيون إلى جواز حذف عائد الصلة المرفوع في صلة غير(أي)،طالت الصلة أو لم تطل،وحجتهم ورود الحذف في كتاب الله-تعالى-وكلام العرب. [٦]

---

(١) من الآية ٨٤من سورة الزخرف.

(٢) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٧،وشرح الألفية لابن الناظم٦٥.

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٧.

(٤) الكتاب٢/١٠٨.

(٥) السابق٢/٤٠٤.

(٦) ينظر:شفاء العليل للسلسيلي١/٢٣٣.

وقد أجاز الفراء ذلك في تعليقه على قوله تعالى:{ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى}[١]،فأجاز أن تكون(من)الأولى موصولة بمعنى الذين،وهي في محل نصب على أنها مفعول به للعلم بمعنى المعرفة،و(أصحاب)خبر مبتدأ محذوف،وهو العائد،أي:هم أصحاب الصراط السوي. [٢]

وذهب ابن مالك إلى جواز حذف عائد الصلة المرفوع بقلة،إن لم تطل الصلة،فقال:"فإن عُدِمَتْ الاستطالة ضعف الحذف،ولم يمتنع،كقول الشاعر [٣]:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لم يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ولا يَحِدْ عن سبيلِ الحلمِ والكرمِ

أراد:لا ينطق بما هو سفهٌ ". [٤]

والعلة في استحسان حذف العائد إذا طالت الصلة؛لأن(الذي)وما بعده من الفعل والفاعل،والمفعول جميعًا كاسم واحد،وكذلك كل اسم موصول يكون هو وصلته كاسم واحد،فكأنهم استطالوا الاسم،وأن يكون أربعة أشياء-أي:الاسم الموصول،وصلته من الفعل،والفاعل،والمفعول-كشيء واحد،فكرهوا طوله،فحذف العائد من الصلة إذا طالت. [٥]

والمرادي هنا أورد القراءتين من غير نسبة،واعتمدهما دليلا في جواز حذف عائد الصلة المرفوع،وليس الحذف ممتنعًا كما يقول بعض النحويين.

إعمال(إن) النافية عمل(ليس)

(١) من الآية ١٣٥من سورة طه.

(٢) معاني القرآن٢/١٩٧.

(٣) من البسيط،ولم أقف على قائله،ومن مواضعه:تخليص الشواهد لابن هشام١٦٠،والدرر١/٣٠٠،وشرح الأشموني١/١٥٥.

(٤) شرح التسهيل١/٢٠٨،٢٠٧.

(٥) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٣/١٥٣.

اختلف النحويون في إعمال(إن)النافية عمل(ليس)،وقد صحح المرادي القول بإعمالها،وأورد قراءة تؤيد الإعمال،فقال:"...والصحيح الإعمال، وقد سمع في النثر،والنظم،فمن النثر قولهم:إنْ ذلك نافعَك،ولا ضارك، وإن أحد خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية،وقال أعرابي:إن قائمًا،يريد:إن أنا قائمًا،وجعل ابن جني [١] من ذلك قراءة سعيد بن جبير:{ إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ}[٢]..."[٣]

القراءة: قرأ الجمهور:{ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ}،(إنَّ)مشددة ، واسمها:الذين،وقوله:(عبادٌ أمثالُكم)خبر(إن)ونعته.

وقرأ سعيد بن جبير: :{ إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ} بتخفيف(إنْ)ونصب الدال واللام،واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن(إن)هي النافية أعملت عمل(ليس)،فرفعت (الذين) اسمًا لها،ونصبت (الخبر) عبادًا.

قالوا: والمعنى على هذه القراءة:تحقير شأن الأصنام،ونفي مماثلتهم للبشر،بل هم أقل وأحقر. [٤]

الدراسة:في إعمال(إن)النافية عمل(ليس)خلاف بين النحويين،فمنهم من أعملها؛ لأنها بمنزلة(ما)وفي معناها،ومنهم من أهملها؛ لأنها أضعف من(ما)،ولهم في إعمالها مذهبان:

---

(١) ينظر:المحتسب١/٢٧٠.

(٢) من الآية ١٩٤من سورة الأعراف.

(٣) توضيح المقاصد١/٥١٢.

(٤) ينظر : المحتسب ١/٢٧٠ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٧٩ ، وشواذ القراءات ٢٠٠ ، والبحر٤/٤٤٠.

المذهب الأول:جواز إعمال(إن)عمل(ليس)،وهو ظاهر مذهب سيبويه[١]، وقد اختلف النقل عنه،فمن العلماء من نسب إليه الإعمال[٢] ،ومنهم نسب إليه الإهمال[٣] ، ومذهب الإعمال هو مذهب المبرد ، والكسائي ، وأكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني. [٤]

ومن شواهد إعمالها قول الشاعر [٥] :

إنْ هوَ مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانين

فـ(هو)اسم(إن)و(مستوليًا)خبرها.

وكذلك قول الآخر[٦] :

إنْ المرءُ ميتًا بانقضاءِ حياته ولكن بأن يُبْغَى عليه فَيَخْذُلا

فـ(المرء)اسم(إن)و(ميتًا)خبرها.

(١) ينظر:الكتاب ٤/٢٢٢.

(٢)ينظر:شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٩٠،وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٥.

(٣) ينظر:ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٧،والجنى الداني ٢٠٩.

(٤) ينظر:المقتضب ٢/٣٥٩،وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦٨،وأمالي ابن الشجري ٣/١٤٤،وارتشاف الضرب ٣/١٢٠٧،والأصول ١/٩٥،و ٢/١٩٥،وكتاب الشعر ١/٨٠،والمسائل البصريات ١/٦٤٧،والمحتسب ١/٢٧٠.

(٥) من المنسرح،ولم يعرف قائله رغم كثرة دورانه في كتب النحو.

من مواضعه:نظم الفرائد ٨٣،وتنقيح الألباب ٢٤٢،وأوضح المسالك ١/٢٦١،وشفاء العليل ١/١٩٣.

(٦) من الطويل غير معروف القائل،من مواضعه:شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٦،والجنى الداني الداني ٢١٠،والمساعد ١/٢٨٢.

المذهب الثاني:إهمال(إن) النافية؛لأنها حرف غير مختص،فلا يحق له العمل،وينسب هذا المذهب للفراء،والرماني،وأكثر أهل البصرة،وهو اختيار ابن يعيش،وابن الحاجب. (١)

واعترض أبو جعفر النحاس على القراءة محل الدراسة،ورد أبو حيان اعتراض النحاس على القراءة ،وصحح اللغة التي جاءت عليها، فقال:

" وقال النحاس(٢) : هذه القراءة لا ينبغى أن يقرأ بها ، لثلاث جهات : أحدها : أنها مخالفة للسواد ، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع فى خبر (إن)إذا كانت بمعنى (ما)،فيقول:إن زيد منطلق؛لأن عمل (ما) ضعيف ، و(إن) بمعناها، فهى أضعف منها، والثالثة : أن الكسائى زعم أن (إن) لاتكاد تأتى فى كلام العرب بمعنى(ما)،إلا أن يكون بعدها إيجاب ، كما قال عز وجل:{ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}(٣)، وكلام النحاس هذا هو الذى لاينبغى؛لأنها قراءة مروية عن تابعى جليل، ولها وجه فى العربية، وأما الثلاث جهات التى ذكرها فلا يقدح شئ منها فى هذه القراءة : أما كونها مخالفة للسواد،فهو خلاف يسير جدا لا يضر،ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة فى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف ، فلا تكون فيه مخالفة للسواد ، وأما ما حكى عن سيبويه ، فقد اختلف الفهم فى كلام سيبويه فى (إن) ، وأما ماحكاه عن الكسائى ، فالنقل عن الكسائى أنه حكى إعمالها ، وليس إيجاب"(٤).

---

(١) ينظر:معاني القرآن ١٤٥/٢،ومعاني الحروف٧٥،وتوضيح المقاصد٥١٢/١،وشرح المفصل١١٣/٨،والإيضاح٢١٩/٢.

(٢) ينظر :إعراب القرآن١٦٨/٢.

(٣) من الآية ٢٠من سورة الملك.

(٤) البحر ٤٤٠/٤.

والصحيح إعمال(إن)عمل(ليس)؛لورود ذلك في النثر،والنظم.

والمرادي هنا أورد قراءة سعيد بن جبير شاهدًا لصحة إعمال(إن)النافية عمل(ليس)ومصححًا بتلك القراءة قول من قال بالإعمال،وقد أورد القراءة بعد أن ذكر عدة أقوال عربية.

حذف خبر(لات)

تعمل(لات)عمل(ليس)،ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة،وأن يحذف أحد معموليها،والغالب أن يكون المحذوف اسمها،وقد يحذف الخبر،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"... فمن حذف مرفوعها قوله تعالى:{ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}[١]،ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ:{ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ}بالرفع،ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعًا...". [٢]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ولاتَ حينَ}بفتح التاء،ونصب النون،على أن(لات)عاملة عمل(ليس)واسمها محذوف،والتقدير:ولات الحينُ حين مناص. [٣]

وقرأ أبو السمال،وعيسى بن عمر:{ولاتَ حينُ مناصٍ}بفتح التاء وضم النون،على إعمال(لات)عمل(ليس)،وحذف الخبر. [٤]

---

(١) من الآية ٣من سورة ص.

(٢) توضيح المقاصد١/٥١٤.

(٣) ينظر:البحر المحيط٧/٣٧٦،والدر المصون٩/٣٤٦.

(٤) ينظر:معاني القرآن للزجاج٤/٣٢٠،والمختصر١٢٩،والبحر٧/٣٧٦،والتصريح ١/٢٨٥.

الدراسة:

(لات) حرف يعمل عمل (ليس)؛لشبهها بها فى إفادة معنى النفى، وفى عملها خلاف بين النحويين : فذهب سيبويه والجمهور،إلى أنها تعمل عمل (ليس)،فترفع الاسم،وتنصب الخبر بشرطين:

أحدهما: أن يكون معمولاها اسمى زمان،يقول سيبويه : " لاتكون (لات) إلا مع الحين "(١)

وقيل:إنها تعمل في الحين وما رادفه من ظروف الزمان كـ:ساعة،وأوان. (٢)

والثانى : أن يحذف أحد معموليها،فلا يجوز إظهارهما معا،والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

قال سيبويه:"ونظير(لات)فى أنه لايكون إلا مضمرا فيه:(ليس)، و(لايكون) فى الاستثناء ، إذا قلت : أتونى ليس زيدًا ، ولايكون بشرا".(٣)

ويقل حذف خبرها، وذكر اسمها،وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي؛لأن حذف المرفوع لا يجوز البتة؛لأن مرفوعها محمول على مرفوع(ليس)ومرفوع(ليس)لا يحذف،فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله.(٤)

وعن حذف خبرها،وذكر اسمها قال سيبويه:"وزعموا أن بعضهم قرأ: {ولاتَ حينُ مناصٍ} وهي قليلة".(٥)

---

(١) الكتاب١/٥٧.

(٢) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١/٣٧٧،والارتشاف٣/١٢١١.

(٣) الكتاب١/٥٧.

(٤) ينظر:التصريح١/٢٨٥.

(٥) الكتاب١/٥٨.

ويقول الزجاج:"ويجوز:{ولات حينُ مناصٍ}والرفع جيد".[١]

وذهب الأخفش فيما نسب إليه في أحد قوليه:إلى أنها لا تعمل شيئًا،فإذا وقع بعدها مرفوع فبالابتداء،والخبر محذوف،وإذا وقع بعدها منصوب فبإضمار فعل.[٢]

وذهب في القول الثاني:إلى أنها تعمل عمل(إنَّ)،وهي للنفي العام،فجعل (ولات حينَ مناص)اسمها،والخبر محذوف،أي:لهم. [٣]

وفيما نسب للأخفش نظر؛لأنه أقر بإعمالها عمل(ليس)،فقال:"فشبهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل،ولا تكون(لات)إلا مع حين". [٤]

والمرادي هنا أورد القراءة غير منسوبة،وأوردها للتمثيل على أن خبر(لات)قد يحذف.

تأنيث الفعل مع الفصل بـ(إلا)

من أحكام الفاعل أنه إذا كان مؤنثًا أُنِّث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي،وبتاء المضارعة في أول المضارع،وتأنيث الفعل يكون واجبًا، وجائزًا،وممتنعًا،ويمتنع تأنيث الفعل في سعة الكلام والاختيار إذا كان مفصولاً من فاعله بـ(إلا)،وقد أورد المرادي قراءة استدل بها على صحة تأنيث الفعل مع الفصل بـ(إلا) في النثر،فقال:"وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بـ(إلا)إلا في الضرورة،والصحيح جوازه في النثر على قلة،ومنه قراءة مالك بن دينار،وأبي رجاء الجحدري:{فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ}[٥]ذكرها أبو الفتح[١]...".[٢]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه٤/٣٢٠.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش١/١٠٩.

(٣) ينظر:شرح التصريح١/٢٨٥،والهمع٢/١٢٤.

(٤) معاني القرآن٢/٤٩٢.

(٥) من الآية ٢٥من سورة الأحقاف.

القراءة:

قرأ أبورجاء،ومالك بن دينار،والجحدري،والأعمش،وابن أبي إسحاق، والأعمش،والسلمي بالتاء من فوق مضمومة،و(مساكنهم)بالرفع. [٣]

وقد أنث الفعل مع وجود الفصل بـ(إلا)؛ولتأوله بالجماعة[٤] .

الدراسة:يجب تأنيث الفعل في موضعين:

أحدهما:إذا أسند الفعل إلى فاعل حقيقيِّ التأنيث،ولم يفصل بينهما، نحو:قامت هند،وقعدت دعد.

والثاني:إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث المتصل سواء كان الفاعل حقيقيَّ التأنيث أو مجازيَّه،نحو:هند وضعت،والشمس طلعت. [٥]

ويجوز لحاق التاء بالفعل وحذفها في مسائل منها:إذا فصل بين الفعل والفاعل بغير(إلا)،نحو:أتى القاضيَ اليومَ فاطمةُ،ولحوق التاء أكثر من الحذف،فإن كان الفصل بـ(إلا)فالأكثر الحذف،نحو:ما قام إلا هند.

---

(١) ينظر:المحتسب٢/٢٥٦.

(٢) توضيح المقاصد٢/٥٨٩.

(٣) ينظر:المحتسب٢/٢٦٥،والبحر٨/٦٥،٦٤،والمبسوط في القراءات العشر٤٠٦.

(٤) ينظر:الفضة المضية للعاتكي ٦٨،٦٩.

(٥) ينظر:أوضح المسالك ٢/١١٢،١٠٨،والفضة المضية للعاتكي ٦٨،٦٩.

وهذه المسألة هي محل القراءة التي أوردها المرادي،وتأنيث الفعل مع الفصل بـ(بإلا)مختلف فيه. (١)

فإذا كان المؤنث حقيقيًّا لم يكن بدٌ من إلحاق التاء،فتقول:قامت هند، ويجوز إسقاطها قليلاً مع الفصل،نحو:حضر القاضيَ اليومَ امرأة. (٢)

قال سيبويه:"وكلما طال الكلام فهو أحسن،نحو:حضر القاضيَ امرأة؛لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل". (٣)

وقال أبوبكر بن الأنباري:"إذا فصل بين المؤنث وفعله بشيء كان الحاجز بينهما عوضًا من تاء التأنيث المحذوفة،وكذلك تقول:جلست في الدار جاريتك،وجلس في الدار جاريتك،ولبست الثوبَ هند،ولبس الثوب هند". (٤)

أما إن كان منفصلاً عن الفعل بـ(إلا)،نحو:ما قام إلا هند،فالأجود فيه ترك التاء،ولا يجوز:ما قامت إلا هند إلا في ضرورة الشعر. (٥)

ومن ذلك قول الشاعر(٦):

مَا بَرِئَتْ من رِيْبَةٍ وَذَمٍّ في حربِنا إلا بناتُ العم

(١) ينظر:التذييل والتكميل٦/١٩٩.

(٢) ينظر:البسيط لابن أبي الربيع١/٢٦٥.

(٣) الكتاب٢/٣٨.

(٤) المذكر والمؤنث٢/٢١١.

(٥) ينظر:التذييل والتكميل ٦/١٩٩،وأوضح المسالك٢/١١٣.

(٦) من الرجز ،لم أقف على قائله،في شرح التسهيل لابن مالك٢/١١٤، والمساعد١/٣٩٠، والتصريح١/٤٠٩

وأجازه ابن مالك في النثر،واستدل بالقراءة محل الدراسة،فقال:"والصحيح جوازها في غير الشعر،ولكن على ضعف".(١)

وقد ضعف العلماء القراءة محل الدراسة،فقال الفراء:"...وفيه قبح في العربية؛لأن العرب إذا جعلت فعل المذكر قبل(إلا)ذكروه...".(٢)

وقال ابن جني:"أما(تُرَى)بالتاء،ورفع(المساكن)فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن،وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير، فكأنه في المعنى:لايرى شئ إلا مساكنهم،وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام".(٣)

والمرادي هنا أورد القراءة مستدلًا بها على صحة تأنيث الفعل مع الفصل بـ(إلا)،ولا يختص ذلك بالضرورة كما قال بعض العلماء،ووافق ابن مالك في جواز تأنيث الفعل مع الفصل بإلا،وإن كان ضعيفًا لقلته.

بناء الثلاثي المضاعف للمفعول

الفعل الماضي الثلاثي المضاعف عند بنائه لما لم يسم فاعله يجوز في فائه ثلاثة أوجه،منها:كسر فائه،وقد أورد المرادي قراءة تدلل على كسر فاء الثلاثي المضاعف عند بنائه لما لم يسم فاعله،فقال:"...الثلاثي المضاعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء(باع)من إخلاص الكسر، والضم، والإشمام، نحو:حِبَّ، ورِدَّ،

(١) شرح التسهيل٢/١١٤.
(٢) معاني القرآن ٣/٥٥.
(٣) المحتسب٢/٢٦٥.

وقرىء:{ هَـذِهِ بِضَـاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَـا}[١]، ولكـن الأفصـح فـي المضـاعف الضـم،وقال بعضهم:لا يجوز غيره، والصحيح الجواز"[٢].

القـراءة:قـرأ الجمهـور:{ رُدَّتْ}بضـم أولـه علـى البنـاء علـى المفعول،وأصـله (رُدِدَت)،والضم هو الأصل.

وقـرأ علقمـة،ويحيى بـن وثـاب،والأعمش:{ رِدَّتْ} بكسـر الراء،فقـد نقـل حركـة الدال المدغمة(رُدِدَتْ)إلى الراء قبلها بعد توهم خلوها من الضمة،فصارت:(رِدْدَت)ثم كان الإدغام،فصارت(رِدَّت)وهي لغة لبني ضبة. [٣]

الدراسة:فُعِل من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفًا يجيء عن العرب على ثلاثة أضرب:

أحدها:ضم أوله،وهو الأكثر،نحو:شُدَّ،ورُدَّ.

والثـاني:الإشـمام-أي:بـين ضـم الأول وكسـره-والكسـرة هنـا داخلـة علـى الضمة؛لأن الأفشى في اللغة الضم.

والثالث:إخلاص كسر أوله،وهو أقلها،نحو:شِدَّ،وردَّ،وحِلَّ،وبِلَّ. [٤]

وأوجب جمهور النحاة ضم الفاء. [٥]

قال سيبويه:"واعلم أن(رُدَّ)هو الأجود الأكثر،لا يغير الإدغام المتحرك". [٦]

---

(١) من الآية ٦٥من سورة يوسف.

(٢) توضيح المقاصد٢/٦٠١.

(٣) ينظر : مختصر ابن خالويه ٦٩ ، والمحتسب ٣٤٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٥/٢ ، والبحر٣٢١/٥.

(٤) ينظر:المحتسب لابن جني٣٤٥/١.

(٥) ينظر:الارتشاف١٣٤٦/٣،والمساعد٤٠٣/١.

(٦) الكتاب٤٢١/٤.

وأجاز بعض الكوفيين كسر الفاء. (١)

وصحح أبو حيان هذا المذهب،فقال:وأجاز الكسرَ بعضُ الكوفيين،وهو الصحيح،وهو لغة لبني ضبة،وبعض تميم،ومن جاورهم يقولون:رِدَّ الرجل،وقِدَّ قميصه". (٢)

والكسر لغة مطردة،قال سيبويه:"واعلم أن لغة للعرب مطردة يجري فيها (فُعِلَ)من(رَدَدْت)مجرى(فُعِلَ)من(قلت)،وذلك قولهم:قِدَّ،رِدَّ،وهِدَّ...". (٣)

فكسر فاء المضاعف الثلاثي صحيح؛لأنه لغة لبعض العرب،ولورود القراءة به.

والمرادي هنا أورد القراءة؛لتأكيد لغة من لغات العرب،ولم يهتم بنسبتها،وأخذها دليلًا لصحة كسر فاء الفعل المضاعف عند بنائه للمفعول.

نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل

ينوب عن الفاعل خمسة أشياء:المفعول به،والجار والمجرور،وظرف الزمان،والمكان،والمصدر،فإذا لم يوجد في الكلام إلا واحد من هؤلاء تعينت نيابته،نحو:ضُرِبَ زيدٌ،ومُرَّ بزيدٍ،وصِيمَ يومُ الخميس،وسِيرَ فرسخٌ ،وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ. (٤)

وإن وُجِدَ المفعول به مع واحد منها،أو مع كلها،كان الأولى نيابة المفعول به،وأجاز بعض العلماء نيابة غيره،واستدلوا بأدلة منها القراءة التي أوردها المرادي،وهو يعرض رأي ابن مالك المؤيد لنيابة غير المفعول مع وجوده،فقال:"قال

(١) ينظر:الارتشاف٣/١٣٤٦،وأوضح المسالك ٢/١٥٨،والمساعد١/٤٠٣.

(٢) الارتشاف٣/١٣٤٦.

(٣) الكتاب٤/٤٢٣،٤٢٢.

(٤) ينظر:الفضة المضية للعاتكي ٧٢.

المصنف [١]:وبقول الكوفيين أقول؛إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب،ومنه قراءة أبي جعفر:{ لِيُجْزَيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ} [٢]...".[٣]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ لِيَجْزِيَ قَوْماً}،أي:ليجزي الله قومًا. [٤]

قرأ شيبة،وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبنيًا للمفعول،وقد ورد ذلك عن عاصم،وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام الجار والمجرور وهو(بما)،وينصب المفعول به الصريح،وهو(قومًا). [٥]

الدراسة :

إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله،حذف الفاعل،وأقيم المفعول مقامه،وأخذ حكمه؛ وذلك لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه،وفي جواز إضافة المصدر إليه. [٦]

وإذا وجد المفعول به مع المجرور،والمصدر،والظرف،أو مع بعضها، ففى إقامة غيره مع وجوده مقام الفاعل خلاف :

فسيبويه وجمهور البصريين ، يرون إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولايقام غيره مع وجوده ، نحو : ضرب زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجمعة أمام الأمير فى داره وذلك لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازًا،فإذا وجد

---

(١) ينظر:شرح التسهيل٢/١٢٨.

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٦٠٧.

(٤) ينظر:السبعة٥٩٥،والكشف٢/٢٦٨،والبحر٨/٤٥.

(٥) ينظر:البحر٨/٤٥.

(٦) ينظر:التصريح١/٤٢٢.

المفعول به حقيقة،لم يقدم عليه غيره؛لأن تقديم غيره عليه ، من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب(١).

ومال الفراء إلى هذا المذهب؛إذ لحن القراءة محل الدراسة فقال:"وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي:{لِيُجْزَى قومًا}،وهو في الظاهر لحن".(٢)

وأخذ ابن جني بهذا المذهب؛إذ يقول:"فإن قلت:فقد قال(٣):

وَلَو وَلَدَتْ فُقَيْرَةُ جِروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروَ الكلابا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل،وهناك مفعول به صحيح،قيل: هذا من أقبح الضرورة،ومثله لا يعتد أصلاً،بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا".(٤)

وأجاز الأخفش نيابة غير المفعول به مع وجوده ، بشرط أن يتأخر المفعول به،نحو:ضُرِبُ الضربُ الشديدُ زيدًا،وقُتِلَ القتلُ يوم الجمعة أخاك. (٥)

(١) ينظر:إعراب القرآن للنحاس٤/١٤٤،١٤٣،وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٣٦، والارتشاف٣/١٣٣٨.

(٢) معاني القرآن٣/٤٦.

(٣) من الوافر لجرير يهجو الفرزدق،من مواضعه:إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٤،وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٣٥،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٨،والمطالع السعيدة للسيوطي٣٥٤.

(٤) الخصائص١/٣٩٧.

(٥) ينظر: الخصائص١/٣٩٧،وشرح التسهيل٢/١٢٩،وشرح الكافية للرضى١/٢٢٠.

وأجاز الكوفيون إقامة غير المفعول به مع وجوده مطلقًا ، أى سواء تقدم المفعول به،أو تأخر،نحو:ضرب الضربُ الشديدُ زيدًا،وضرب زيدًا الضربُ الشديدُ. (١)

واحتجوا بالقراءة محل الدراسة،وبقول الشاعر(٢):

لَمْ يُعْنَ بالعلياءِ إلاَّ سيِّدًا ولا شَفَى ذا الغىِّ إلاَّ ذو هدَى

فـ(يعن)فعل مضارع مبني للمفعول،و(بالعلياء)نائب فاعل،و(سيدًا) مفعول به،فقد أناب الجار والمجرور مع وجود الفاعل.

وبقول الآخر(٣) :

وإنِّما يُرضِى المنيبُ ربَّهُ ما دامَ معنيًّا بذكرِ قلبَه

فـ(معنيًّا)اسم مفعول،و(بذكر)نائب فاعل،و(قلبه)مفعول به،فأناب الجار والمجرور مع وجود المفعول.

وأجاب البصريون عن البيتين بأنهما ضرورة.

وقد تأول ابن عصفور قول الشاعر:

وَلَو وَلَدَتْ فُقَيْرَةُ جِروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا

على أنه ضرورة،أو أن يكون(الكلاب)منصوبًا بـ(ولدت) فلا يكون لـ(سُبَّ) ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور،ويكون(جرو كلب) منادى محذوفًا منه حرف النداء،كأنه قال:ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسُبَّ بذلك الجر. (٤)

---

(١) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١٢٨/٢،وأوضح المسالك١٤٩/٢،والتصريح٤٢٩/١.

(٢) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه١٧٣،من مواضعه:شرح التسهيل لابن المسالك١٥٠/٢،وتخليص الشواهد٤٩٧،والتصريح٤٣٠/١.

(٣) من الرجز من غير نسبة فيشرح التسهيل لابن مالك١٢٨/٢،وأوضح المسالك١٤٩/٢، اوالتصريح٤٣٠/١.

(٤) ينظر:شرح الجمل٥٣٨/١،٥٣٧.

وأقول:إن الرأي القائل بنيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول لرأي صحيح؛لورود ذلك نظمًا،ونثرًا بدليل القراءة محل الدراسة، ولقول الرسول-صلى الله عليه وسلم-:"مُرَّ بجنازةٍ فَأُثْنِيَ على صاحبها خيرًا"(١)، فالفعل(أثنى)مبني للمفعول، و(على صاحبها)نائب فاعل،و(خيرًا) مفعول، فأنيب الجار والمجرور مع وجود المفعول.

والمرادي هنا عرض خلاف البصريين،والكوفيين في نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل،ونقل كلام ابن مالك المؤيد للكوفيين في نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل،واستدلاله على صحة مذهبهم بهذه القراءة،ولم يصرح المرادي برأيه،ولكن يفهم من عدم اعتراضه على الكوفيين أو المصنف أنه ارتضى مذهبهم،وبه يقول.

(١) في صحيح مسلم-كتاب الجنائز-باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى،وسنن النسائي-كتااب الجنائز-باب الثناء٤/٣٥١.

تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور

العامل في الحال إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا،فقد اختلف في تقديم الحال على العامل،ومن أجاز ذلك استدل بأدلة منها القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"واستدل المجيز بقراءة من قرأ:{ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ}[١]،وقول ابن عباس:نزلت عليه الآية،ورسول الله-صلى الله عليه وسلم-متواريًا بمكة...". (٢)

القراءة:

قراءة الجماعة:{والسَّماواتُ مطوياتٌ}بالرفع فيهما على الابتداء والخبر.

وقرأ عيسى بن عمر،وعاصم،والجحدري:{ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ} برفع (السماوات)مبتدأ،و(بيمينه)خبره،ونصب(مطوياتٍ)حال من السماوات. (٣)

الدراسة:إن كان العامل في الحال متضمنًا معنى الفعل دون حروفه ظرفًا أو حرف جر،فقد منع البصريون تقدم الحال؛وذلك لضعف العامل. (٤)

وإنما منعوه؛لأن الحال فيها معنى الوصفية،فكرهوا أن يقدموها عليه، ويدل على الامتناع أن مثل ذلك واقع كثيرًا،فلو كان جائزًا لوقع،ولو وقع لنُقِلَ،فدل ذلك على أنه ممتنع. (٥)

---

(١) من الآية ٦٧من سورة الزمر.

(٢) توضيح المقاصد٢/٧١٣،٧١٢.

(٣) ينظر:مختصر ابن خالويه١٣٣،وإعراب القراءات الشواذ٢/٤١٤،والبحر ٧/٤٢٢،والدر المصون٩/٤٤٤،وشواذ القراءات للكرماني٤١٦.

(٤) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٤٦،والارتشاف٣/١٥٩٠.

(٥) ينظر:شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ٢٢٠.

وأجاز الفراء والأخفش تقديم الحال على عاملها الظرف،والجار والمجرور المخبر بهما عن مبتدأ،نحو:زيد قائمًا في الدار،وزيدٌ عندك في الدار[١].

قال الفراء:"...{ والسماوات مطوياتٌ بيمينه}رفع(السماوات)بـ(مطويات) إذا رفع المطويات،ومن قال(مطوياتٍ)رفع(السماوات)بالباء التي في(بيمينه)،كأنه قال:والسماوات في يمينه،وينصب(المطويات)على الحال،أو على القطع،والحال أجود".[٢]

وقد أوضح صاحب الدر المصون رأي الأخفش وحجته،ورد عليه حجته،فقال:"...واستدل بها الأخفش على جواز تقدم الحال إذا كان العامل فيها حرف جر،نحو:زيد قائمًا في الدار،وهذه لا حجة فيها؛لإمكان تخريجها على وجهين:

أحدهما:وهو الأظهر:أن تكون(السموات)نسقًا على(الأرض) ويكون قد أخبر عن الأرَضِين والسموات بأن الجميع قبضته،وتكون (مطويات)حالاً من(السموات)كما كان (جميعًا) حالاً من الأرض،و(بيمينه) متعلق بـ(مطويات).

والثاني:أن يكون(مطويات)منصوبًا بفعل مقدر،و(بيمينه)الخبر،ومطويات وعامله جملة معترضة،وهو ضعيف".[٣]

وخرج ابن عصفور القراءة على أن(مطويات)منصوبة بفعل مضمر تقديره:أعني،ووصف مذهب الأخفش بغير الصحيح،فقال:"وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛لأنه لا يحفظ منه غير هذا،وما لا بالَ له لقلته فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياسًا على هذا القليل".[٤]

---

(١) ينظر:شرح الكافية للرضي٢/٢٤،والارتشاف٣/١٥٩٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٢٥.

(٣) الدر المصون٩/٤٤٤.

(٤) شرح الجمل١/٣٣٦،٣٣٥.

وأخذ برأي الأخفش ابن مالك فأجاز تقدم الحال على عاملها الجار والمجرور،ولكنه يقر بضعفه؛لضعف العامل وظهور العمل،فقال:"...والصحيح جوازه محكومًا بضعفه".(١)

والمرادي هنا أورد القراءة على أنها حجة من أجاز تقديم الحال على عاملها الظرف،والجار والمجرور المخبر بهما عن مبتدأ،وذكر مع القراءة قول ابن عباس،وببيت شعري،والمرادي هنا لم يرتض هذه الحجج؛لقوله:"وتأويل المانع،وليس هذا موضع بسطه".وكأنه ارتضى مذهب الجمهور في منع تقديم الحال على عاملها الظرف،أو الجار والمجرور.

الجر بـ(لات)

لات:من الحروف المشبهات بـ(ليس)في المعنى والعمل،وذهب الفراء إلى أنها تعمل الجر،وقد أوردي المرادي قراءة للجر بـ(لات)بعد أن ذكر مذهب الفراء،فقال:"وذكر الفراء أن(لات)قد تجر الزمان،وقرىء:{ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ}(٢)بالجر". (٣)

القراءة:

قرأ الجمور:{ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}بفتح النون في(حين).

وقرأ عيسى بن عمر:{ولاتَ حينِ}بكسر النون،على أنها مخفوضة بـ(لات). (٤)

الدراسة:لات:حرف يعمل عمل (ليس)لممشابهتها لها في إفادة معنى النفي،ولا تعمل إلا في الحين.

---

(١) شرح التسهيل٢/٣٤٦.

(٢) من الآية ٤من سورة ص.

(٣) توضيح المقاصد٢/٧٤٠.

(٤) ينظر:معاني القرآن للزجاج٤/٣٢٠،والمختصر لابن خالويه١٣٠،والبحر٧/٣٦٨.

قال سيبويه:"ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت".(١)

وذهب الفراء إلى أن(لات)حرف جر يجر اسم الزمان خاصة،والجر مذهب قوم من العرب،فقال:"ومن العرب من يضيف(لات)فينخفض".(٢)

ثم قال:وأنشدني بعضهم(٣):

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأَجَبْنَا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

فخفض(أوان)فهذا خفض". (٤)

وخرج الأخفش الجر في البيت على إضمار(حين)،أي:ولات حين أوان،فحذف(حين)،وأبقى(أوان)على جره. (٥)

وخرجه الزجاج على حذف المضاف إليه،والتقدير:ولات أواننا،فحذف المضاف إليه،فوجب ألا يعرب،وكسره لالتقاء الساكنين. (٦)

وخرج أبو حيان الجر على إضمار(من)،كأنه قال: لات من حين مناص،ولات من أوان صلح،ويكون موضع:من حين مناص رفعًا على أن اسم(لات) بمعنى(ليس)،والخبر محذوف،أو على أنه مبتدأ والخبر محذوف على القول بعدم إعمالها. (٧)

---

(١) الكتاب ١/٥٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٣) من الخفيف لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠،من مواضعه:الخصائص ٢/٣٧٩،وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٨،والخزانة ٤/١٨٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٨.

(٥) ينظر:معاني القرآن ٢/٤٩٢

(٦) ينظر:معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٠.

(٧) ينظر:البحر المحيط ٧/٣٦٧.

وقيل:إن البيت مولد لا يعرف قائله،ولا يصح به حجة. (١)

ورد الرضي مذهب الفراء ناسبًا إياه للكوفيين عامة،فقال:"فعند الكوفيين (لات)حرف جر،وليس بشيء،إذ لو كان لَجَرَّ غيرَ(أوان)،واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر،ولم يسمع:لات حين مناصٍ،بجر(مناص) إلا شاذ،وأيضًا لو كان جارًا لكان لابد له من فعل،أو معناه يتعلق به". (٢)

وأقول:إن الأولى من هذا التكلف في إيجاد وجه للجر هو قبول القراءة، وما يترتب عليها من الجرب(لات)،ولأن ذلك لغة لبعض العرب،وبلغتهم قرأ عيسى بن عمر،والقراءة مروية. (٣)

والمرادي هنا ذكر رأي الفراء،والقراءة التي تؤيد رأيه،وهو:عد(لات)من حروف الجر،واكتفى بعرض رأي الفراء،والقراءة المؤيدة له،ولم يعلق على هذا الرأي.

(١) ينظر:إعراب القرآن للنحاس٣/٤٥٤.

(٢) شرح الكافية٢/١٩٨.

(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٩/٣٣.

حذف تاء التأنيث للإضافة

من الأشياء التي تحذف لأجل الإضافة:تاء التأنيث،وقد أورد المرادي قراءة مؤيدة لحذف تاء التأنيث،فقال شارحًا كلام ابن مالك،وموضحًا أنه لم يذكر التاء في الخلاصة الألفية،وإنما ذكرها في الكافية:"فُهِم من كلامه اقتصاره على التنوين،والنون،وأن غيرهما لا يحذف،وقد تحذف تاء التأنيث،قال في الكافية[١]:

وحذفُ تاء التأنيث منه قد يرد في كلمات سُمِعَت فلا تَزِد

ومنه قراءة بعضهم:{ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَه}[٢]،أي:عدته".[٣]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ عُدَّةً}بضم العين،وتاء التأنيث.

وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان :{عُدَه} بضم العين من غير تاء على الإضافة إلى الضمير الذي هو عوض عن تاء التأنيث. [٤]

الدراسة:

يحذف من الاسم الذي يراد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر،أو مقدر، فالتنوين الظاهر،نحو:ثوبُ زيدٍ،والمقدر،نحو:دراهمُه،وكذلك نون المثنى والجمع المذكر السالم،وما أُلْحِقَ بهما،نحو:{ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ}[٥] ، وهذان اثنا

(١) ينظر:شرح الكافية الشافية١/٤٠٤.

(٢) من الآية ٤٦من سورة التوبة.

(٣) توضيح المسالك٢/٧٨٢.

(٤) ينظر:مختصر ابن خالويه ٥٣،والمحتسب١/٢٩٢،والمحرر الوجيز٤/٣٢٥، والبحر٥/٤٩.

(٥) من الآية ١من سورة المسد.

زيد،ونحو:{ الْمُقِيمِي الصَّلَاةِ}[١]،ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب،نحو:بساتينُ زيدٍ.[٢]

وقد تحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة،ومفرد بجمع كحذف تاء تمرة. [٣]

ومن شواهد حذف تاء التأنيث لأجل الإضافة القراءة محل الدراسة.

وممن أجاز حذف تاء التأنيث للإضافة الفراء،فقال: " .... وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله تعالى :- {وَإِقَامِ الصَلاةِ}[٤]لإضافتهم إياه،وقالوا: الخافض وما خُفِضَ بمنزلة الحرف ، فلذلك أسقطوها في الإضافة ، وقال الشاعر[٥] :

إنَّ الْخَلِيَط أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

يريد : عدة الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها ".[٦]

وتأول ابن جني القراءة محل الدراسة ،فقال:"وطريقه:أن يكون أراد:ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدته،أي:تأهبوا له،إلا أنه حذف تاء التأنيث، وجعل هاء الضمير كالعوض".[٧]

---

(١) من الآية ٣٥من سورة الحج.

(٢) ينظر:شرح الكافية الشافية ٤٠٤/١،وأوضح المسالك٨٣،٨٤/٣،وشرح الأشموني٣٠٤/٢.

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٢٢٤/٣.

(٤) من الآية ٣٧من سورة النور.

(٥) من البسيط للفضل بن عباس ، ومن مواضعه : الخصائص ١٧١/٣ ، والنكت للأعلم ١٠٦١/٢ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٨/١.

(٦) معاني القرآن٣٥٤/٢.

(٧) المحتسب٢٩٢/١.

ويرى أبو حيان أن حذف تاء التأنيث للإضافة مقصور على السماع، فقال:"...وورد ذلك في عدة أبيات من لسان العرب،ولكن لا نقيس ذلك، وإنما نقف فيه مع السماع".(١)

وأقول:إن حذف تاء التأنيث للإضافة جائز إذا لم يوقع حذفه في التباس ؛لورود ذلك في السماع،ولأن الإضافة تكاد تكون عوضًا من التاء.

والمرادي هنا أورد القراءة شاهدًا على حذف تاء التأنيث للإضافة،ولم ينسبها كعادته في الكثير الغالب،وإنما اكتفى بقوله:"ومنه قراءة بعضهم...".

حذف المضاف مع إبقاء جر المضاف إليه

قد يحذف المضاف ،ويبقى المضاف إليه مجرورًا بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى (٢) ،وهذا هو المقيس، وقد أورد المرادي قراءة حذف فيها المضاف من غير هذا القيد،فقال:"وما خلا مما قيد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليه،كقولهم:مررت بالتيِّمي عديٍّ،أي:أحد تيم عدي،قاله المصنف(٣)،فجر دون عطف،وكقراءة ابن الجماز:{ وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ} (٤) بالخفض...". (٥)

القراءة:

قرأ الجمهور:{وَاللَّـهُ يُرِيدُ الآخرةَ} بنصب(الآخرة)على أنها مفعول به،أو أن يكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب.

وقرأ سليمان بن جماز المدني:(الآخرةِ)بالجر على حذف المضاف، واختلفوا في تقديره،فقيل:عرض الآخرة،أو:ثواب الآخرة،أو:أعمال

---

(١) البحر٥/٤٩.

(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٢٨٨.

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٧١،وهذا القول قول الفارسي،ينظر:التكملة ٢٥٣،والمقتصد شرح التكملة١/٤١١.

(٤) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال.

(٥) توضيح المقاصد٢/٨٢١،٨٢٠.

الآخرة. (١)

الدراسة:

يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا بشرطين:

أحدهما:أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مماثل له في اللفظ، والمعنى،نحو:ما كلُّ سوداءَ تمرةً،ولا بيضاءَ شحمةً.

والثاني:كون المحذوف بعد عاطف منفصل بـ(لا)أو غير منفصل،نحو:ما مثل أبيك،وأخيك يقولان ذلك،ومن الفصل بـ(لا) قول الشاعر (٢):

ولمْ أرَ مثلَ الخيرِ يتركُهُ الفتى ولاَ الشَّرِ يأتيه الفتى وهو طائعُ

أي:ولا مثل الشر. (٣)

قال سيبويه:"وتقول:ما كلُّ سوداءَ تمرةً،ولا بيضاءَ شحمة،...وبيضاء في موضع جر،كأنك أظهرت(كل)فقلت:ولا كلُّ بيضاء،قال الشاعر(٤):

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

(١) ينظر:المحتسب١/٢٨٠،والبحر ٤/٥١٤،والدر المصون٥/٦٣٨.

(٢) من الطويل بلا نسبة في المساعد٢/٣٦٦،والهمع٤/٢٩٢،والدرر٢/٦٥.

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٧٠،والارتشاف٤/١٨٣٩،وشرح الأشموني٢/٣٢٥.

(٤) من المتقارب لأبى داؤد الإيادى ،فى ديوانه ص ٣٥٣،أو عدي بن زيد،فى زيادات ديوانه ص ١٩٩. من مواضعه:الكتاب ١/٣٣،والمقتصد شرح التكملة١/٤١٠،وشرح المفصل ٣/٢٧،وشرح أبيات المغنى للبغدادي٥/١٩٣.

الشاهد:قوله:ونار،أراد:وكل نار،فحذف(كل)وأبقى عملها،لأنها فى حكم المنطوق بها؛لدلالة الأولى عليها.

فاستغنيت عن تثنية(كل)لذكرك إياه في أول الكلام،ولقلة التباسه على المخاطب،وجاز كما جاز في قولك:ما مثلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخيه، وإن شئت قلت:ولا مثل أخيه".(١)

والحذف بغير هذين الشرطين غير مقيس؛لأن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال،وضعفه في القياس لوجهين:

أحدهما:أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلفٌ عنه،فإذا قيل: غلامُ زيدٍ،فأصله:غلام لزيد،فحذف حرف الجر،وبقي المضاف نائبًا عنه.

والثاني:أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر،ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله. (٢)

ولذلك حمل ابن جني القراءة محل الدراسة على تقدير مضاف مماثل للمضاف الأول معطوفًا عليه،فقال:"وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال:"تريدون عرضَ الدنيا"فجرى ذكر العَرَض،فصار كأنه أعاده ثانيًا،فقال:عرض الآخرةِ،ولا ينكر نحو ذلك".(٣)

ثم قال:" وله نظائر،فعلى هذا جازت القراءة،أعني قوله:"تريدون عرض الدنيا والله يريد عرض الآخرة "في معنى:عرض الآخرة،وعلى تقديره، ولعمري إنه إذا نصب فقال على قراءة الجماعة:"والله يريد الآخرةَ " فإنما يريد:عرض الآخرة،إلا أنه يحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه، وإذا جر،فقال:"يريد الآخرةِ"صار كأن العرض في اللفظ موجود لم يحذف".(٤)

---

(١) الكتاب ١/٦٦،٦٥.

(٢) ينظر:شرح المفصل ٣/٢٦.

(٣) المحتسب ١/٢٨١.

(٤) السابق ١/٢٨٢.

والمرادي هنا أورد القراءة محل الدراسة استئناسًا على حذف المضاف مع إبقاء جر المضاف إليه من غير قيد ولا شرط،وقد أورد القراءة بعد أن أورد قول بعض العرب،وقد نسب القراءة هاهنا.

حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف على حاله

قد يحذف المضاف إليه مقدرًا وجوده،فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف،وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف، نحو:قطع الله يد ورجل من قالها[١]،وقد يحذف من دون عطف. [٢]

ومن الحذف من دون عطف القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"...فمن مجيء ذلك قراءة ابن محيصن:{ فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ} [٣] أي:فلا خوفُ شيء عليهم...". [٤]

القراءة:

قرأ الجمور:{فَلاَ خَوفٌ عليهم}بالرفع والتنوين.

---

(١) قيل:إن االحذف من الثاني(رجل)وأن المضاف الثاني مقحم بين المضاف الأول والمضاف إليه،والأصل:قطع الله يد من قالها،ورجل من قالها،فحذف ما أضيف إليه رجل،فصار:قطع الله يد من قالها ورجله،ثم أقحم قوله:ورجله بين المضاف:يد،والمضاف إليه:من قالها،وحذفت الهاء إصلاحًا للفظ،وقيل:إن الحذف من الأول: يد؛لدلالة ما أضيف إليه رجل.ينظر:المقرب لابن عصفور ١/٢١٥،والارتشاف ٤/١٣٢٨.

(٢) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٤٧،وشرح الألفية لابن الناظم٢٨٨.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة البقرة.

(٤) توضيح المقاصد٢/٨٢٣.

وقرأ ابن محيصن:{ فَلاَ خَوْفُ}بالرفع من غير تنوين على أن الإضافة مقدرة،أي:خوفُ شيء. (١)

الدراسة:

الأصل في المضاف إليه ألا يحذف؛لأن الغرض منه التعريف والتخصيص،وإذا كان الغرض منه ذلك وحُذِف كان نقضًا للغرض وتراجعًا عن المقصود. (٢)

وقد يحذف المضاف وينوى لفظه،فيبقى المضاف على حاله كما لو كان قبل الحذف من غير تنوين،وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف مضاف إلى مثل المحذوف لفظًا ومعنى،نحو:قطع الله يد ورجل من قالها ؛لأن ذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق. (٣)

وذكر الفراء أن ذلك لا يجوز إلا في المصطحبين كاليد والرجل،فقال:"... وإنما يجوز في الشيئين يصطحبان،مثل:اليد والرجل،ومثل قوله:عندي نصفُ أو ربعُ درهمٍ،وجئتك قبل أو بعد العصر،ولا يجوز في الشيئين يتباعدان،مثل:الدار والغلام،فلا يجيزون:اشتريت دارَ أو غلامَ زيد،ولكن عبدَ،أو أمةَ زيد،وعين،وأذن،ويد،ورجل،وما أشبهه". (٤)

وذكر ابن عصفور أن المضاف إليه يحذف قياسًا،إذا كان المضاف مفردًا، وكان المضاف اسم زمان. (٥)

---

(١) ينظر:البحر ٣٢٢/١،والدر المصون ٣٠٤/١.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٢٩/٣.

(٣) ينظر:المقرب ٢١٥/١،وشرح التسهيل لابن مالك٢٤٧/٢،وشرح الأسموني٣٢٦/٢.

(٤) معاني القرآن ٣٢٢/٢.

(٥) ينظر:المقرب ٢١٤/١.

وقد يحذف المضاف إليه من دون عطف مضاف إلى مثل المعطوف، ومن ذلك قول الشاعر[١]:

وَمِنْ قبلُ نَادَى كلُّ مولًى قرابة فما عَطَفَت مولًى عليه العواطف

رواه الثقات بخفض اللام. [٢]

ومنه قول بعض العرب:سلامُ عليكم،بلا تنوين،يريدون:سلام الله عليكم[٣].

ومنه القراءة محل الدراسة،وعلى هذا فللقراءة ما يعضدها في الاستعمال العربي.

والمرادي هنا أورد القراءة شاهدًا على حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف على حاله من عدم التنوين،وقد نسب القراءة.

حكم ألف المقصور عند الإضافة لياء المتكلم

يجوز في ألف الاسم المقصور عند إضافته لياء المتكلم وجهان:إقرار الألف،وقلبها ياءً،وقد أورد المرادي قراءة على قلب ألف المقصور ياء، فقال:"...وألف المقصور،نحو:عصاي،وفيه لغتان:إقرار الألف،وهي المشهورة،وقلبها ياء وهي لغة هذيل،وحكاها عيسى بن عمر عن قريش،وقرأ الحسن:{ يَا بُشْرَىَّ}[٤]...".[٥]

(١) من الطويل بلانسبة في شرح التسهيل لابن مالك٢٤٨/٣،وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٨،وشرح الأشموني٣٢٦/٢.

(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٢٨٨.

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٢٤٨/٣.

(٤) من الآية ١٩من سورة يوسف.

(٥) توضيح المقاصد٨٣٦/٢.

القراءة: **قرأ عاصم،وحمزة،والكسائي:{يابُشْرَى}بألف في آخره،وبغير ياء إضافة، ولهم في ذلك وجهان:أحدهما:أنهم جعلوه اسم رجل،فيكون دعا إنسانًا اسمه بشرى،فيكون في موضع النداء.**

والوجه الثاني:أن يكون أضاف البشرى إلى نفسه،ثم حذف الياء،وهو يريدها كما تقول:يا غلامُ لا تفعل،يكون مفردًا بمعنى الإضافة.

وقرأ باقي السبعة:{بُشْرَايَ}بإثبات ياء الإضافة،وفتحها،أضاف البشرى إلى نفسه،وإنما فتحوا الياء على أصلها؛لئلا يلتقي ساكنان. (١)

وقرأ أبو الطفيل،والحسن،وابن أبي إسحاق،والجحدري:{يا بشريَّ} بقلب الألف ياءً،وإدغامها في ياء الإضافة. (٢)**،وهذه القراءة محل الدراسة.**

الدراسة:**ياء المتكلم حقها أن يكسر ما قبلها،نحو:غلامي،وصاحبي،وإنما وجب كسر ما قبلها؛لتسلم الياء من التغيير والانقلاب،وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة،فلو لم يكن كسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوًا في لغة من أسكنها،وكان اللفظ في الرفع:هذا غلامو،فيذهب صيغة الإضافة،وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغة من فتحها،فكنت تقول: رأيت غلاما،فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك ،وعدلوا إلى كسر ما قبلها.** (٣)

وفي الاسم المقصور المضاف لياء المتكلم لغتان:

---

(١) ينظر:السبعة٣٤٧،وحجة القراءات لأبي زرعة٣٥٧.

(٢) ينظر:إعراب القرآن للنحاس٢/٣١٩،والبحر٥/٢٩١،والدر المصون١/٣٠٣.

(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٣/٣٢،٣١.

إحداهما:إقرار الألف كما هي،من غير تغيير،وهذه هي اللغة المشهورة، مع فتح الياء:عصاىَ،للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين. (١)

واللغة الثانية:قلب ألف المقصور ياءً،وإدغامها في ياء المتكلم،وهذه اللغة لغة هذيل(٢)، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش. (٣)

وذكر سيبويه هذه اللغة،ولكنه لم يعينها،فقال:"واعلم أن الياء لا تغير، وتحرِّكها بالفتحة؛لئلا يلتقي ساكنان،وذلك قولك:بشرايَ،وهدايَ،وأعشايَ،

وناس من العرب يقولون:بشريَّ،وهديَّ،لأن الألف خفية،والياء خفية، فكأنهم تكلموا بواحدة،فأرادوا التبيان". (٤)

وذكر الفراء هذه اللغة وعينها،فقال:"...وهذيل:(يا بشرَيَّ)كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلها ياءً مشددة". (٥)

وقلب ألف المقصور ياءً عند الإضافة لياء المتكلم له ما يقويه من القياس؛إذ إن ياء المتكلم تكسر ما قبلها إذا كان صحيحًا،نحو:هذا غلامي،ورأيت غلامي، ومررت بغلامي،وجب ألا يقولوا:رأيت عصايَ بإثبات الألف كما لم يقولوا:رأيت غلامي-بفتح الميم،فأبدلوا من الألف ياءً كما أبدلوا من الفتحة كسرة،فقالوا:هذه عصيَّ،وهديَّ،كما قالوا:صاحبي. (٦)

(١) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٢٩٤،وأوضح المسالك٣/١٩٩،واتلتصريح ١/٧٤٠.
(٢) ينظر:الارتشاف٤/١٨٥٠،١٨٤٩.
(٣) ينظر:المساعد لابن عقيل٢/٣٧٨.
(٤) الكتاب٣/٤١٤،٤١٣.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٩.
(٦) ينظر:شرح المفصل٣/٣٣.

قال شاعرهم[١] :

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنقُوا لهوَاهُمُ فَتُخُرِّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ

فـ(هَوَيَّ)أصله(هوَايَ)أبدلت ألف المقصور ياءً،وأدغمت الياء في ياء المتكلم،فصارت(هويَّ).

فكأنهم لما لم يصلوا إلى ما تستحقه ياء المتكلم من كسر ما قبلها؛ لكونه ألفًا أتوا بما يجانس الكسرة،فقلبوا الألف ياءً.[٢]

فالقراءة محل الدراسة جاءت على لغة هذيل،وهي لغة كثيرة منتشرة،بل قيل إن النبي –صلى الله عليه وسلم قرأ بها قوله تعالى:{ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَيَّ}.[٣] [٤]

والمرادي هنا أورد القراءة منسوبة شاهدًا على لهجة من اللهجات العربية،وهي لهجة هذيل في قلب ألف المقصور ياءً عند الإضافة لياء المتكلم حال النداء.

---

(١) من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين١/٧،ومن مواصعه:معاني القرآن للفراء٢/٣٩،والمحتسب١/٧٦،وشرح المفصل لابن يعيش٣/٣٣،وشرح الألفية لابن الناظم٢٩٥.

(٢) ينظر:الدر المصون١/٣٠٣.

(٣) من الآية١٢٣ من سورة طه.

(٤) ينظر:إعراب القراءات السبعة ٣٠٧.

إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل

تجوز إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل،نحو:عجبت من شربِ اللبنِ زيدٌ،وقد أورد المرادي قراءة يستدل بها على إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل،فقال:"...وهو قليل،قيل:ولم يجيء في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ:{ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ}[١]-برفع الدال والهمزة-وليس مخصوصًا بالضرورة على الصحيح".[٢]

القراءة:

قراءة الجمهور:{ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا}بإضافة المصدر(رحمة) إلى فاعله(ربك)ونصب(عبده)مفعول به. [٣]

وقرأ يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر: { ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ}برفع (عبده)و(زكريا). [٤]

الدراسة:

يضاف المصدر إلى الفاعل،وإلى المفعول؛لتعلقه بكل واحد منهما،فتعلقه بالفاعل وقوعه منه،وتعلقه بالمفعول وقوعه به،وإضافته إلى الفاعل أحسن؛لأنه له،وإضافته إلى المفعول حسنة؛لأنه به اتصل،ومنه حل، وذلك نحو:سرني ضربُ زيدٍ عمرًا،إذا أضفته إلى الفاعل،وضرب زيدٍ عمرو،إذا أضفته إلى المفعول،تخفض ما تضيفه إليه إن كان فاعلاً، وإن كان مفعولاً،فإن أضفته إلى الفاعل جررت الفاعل

---

(١) الآية ٢من سورة مريم.

(٢) توضيح المقاصد٢/٨٤٧.

(٣) ينظر:الدر المصون٧/٥٦٢.

(٤) هذه القراءة لم أقف عليها في كتب القراءات التي بين يدي،ووقفت عليها في شرح التسهيل لابن مالك٣/١١٨،والارتشاف٥/٢٢٥٩،والمساعد٢/٢٣٦.

ونصبت المفعول، وإذا أضفته إلى المفعول جررته،ورفعت الفاعل،ومن ذلك قوله تعالى:{ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ}[١]،أضافه إلى الفاعل(الله)ونصب(الناس)؛لأنه مفعول.[٢]

قال سيبويه:"...إلا أنك تجر الذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين،كما فعلت ذلك بفاعلٍ،ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقبًا،وذلك قولك:عجبت من ضربه زيدًا،إن كان فاعلاً ،ومن ضربه زيدٌ إن كان المضمر مفعولاً".[٣]

وقيد الرضي جواز إضافته إلى المفعول بوجود قرينة،فقال:"وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً،إما بمجيء تابع له منصوب محلاً،نحو:أعجبني ضربُ زيدٍ الكريم ،أو بمجيء الفاعل بعده صريحًا".[٤]

وللمصدر المضاف خمسة أحوال:

الأول:أن يضاف إلى فاعله،ويحذف مفعوله،نحو قوله تعالى:{ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ}[٥].

الثاني:أن يضاف إلى مفعوله،ويحذف فاعله،نحو قوله تعالى:{ لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاء الْخَيْرِ}[٦] .

---

(١) من الآية٢٥١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٦/٦٢.

(٣) الكتاب١/١٩٠.

(٤) شرح الكافية٣/٤٠٨.

(٥) من الآية١١٤من سورة التوبة.

(٦) من الآية٤٩من سورة فصلت.

الثالث:أن يضاف إلى فاعله،ثم يكمل عمله بنصب مفعوله،نحو قوله تعالى:{ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ}.

الرابع:أن يضاف إلى مفعوله،ثم يكمل عمله برفع فاعله،نحو قوله تعالى:{ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ}(١).

الخامس:أن يضاف إلى الظرف،فيرفع وينصب كالمنون،نحو:عجبت من انتظار يومِ الجمعة زيدٌ عمرًا. (٢)

وذهب بعض العلماء إلى أن المصدر لا يضاف إلى مفعوله مع وجود الفاعل إلا في الشعر(٣).

وأقول:إن إضافة المصدر إلى المفعول وارتفاع الفاعل بعده جائز،وقد ورد في النثر ما يؤيد جواز إضافة المصدر إلى المفعول وارتفاع الفاعل،ولكنه قليل ليس بكثرة كما في الشعر،ومن النثر القراءة التي أوردها المرادي محل الدراسة،وكما ورد أيضا على رأي في قوله تعالى: :{ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ}،فقد قيل:إن(من)فاعل(حج)،فهذا كله يدل على أنه غير مخصوص بالضرورة كما ذكر المرادي.

(١)من الآية٩٧من سورة آل عمران.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٣ ، ١١٩ ، وتوضيح المقاصد ٨٤٧/٢، ٨٤٨ ، والمساعد٢٣٦/٢.

(٣)ينظر:الارتشاف٢٢٥٩/٥.

حذف ضمير المؤَكَد

ألفاظ التوكيد المعنوي لا بد أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للمؤكد؛ليحصل الربط بين التابع والمتبوع،ولا يصح حذف هذا الضمير، وقد أورد المرادي قراءة حذف فيها ضمير المؤكد،فقال:"وقد فهم من قوله: "بالضمير موصلا"

فوائد:

الأولى :أنه ضمير مطابق للمؤكد.....

الثانية:أنه لا يحذف استغناء بنيته خلافًا للفراء [١] والزمخشري[٢]،ونقله بعضهم عن بعض الكوفيين،وجعلوا منه قراءة من قرأ:{إنَّا كلاًّ فيها}[٣]أي: إنا كلنا...".[٤]

القراءة:

قرأ الجمهور:{إنَّا كلٌّ فيها}على رفع(كل)ورفعه على الابتدا،و(فيها)خبره، والجملة خبر(إن).

وقرأ ابن السميفع،وعيسى بن عمر:{إنَّا كلاًّ}بالنصب على أنه تأكيد لاسم(إن)أي:إنا كلنا فيها. [٥]

الدراسة :

تستعمل ألفاظ التوكيد المعنوي ، وهي : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع ، وعامة مضافة إلى ضمير مطابق إلى المؤكد ، نحو : جاءني زيد

---

(١) ينظر:معاني القرآن٣/١٠.

(٢) ينظر:الكشاف٥/٣٥٢.

(٣) من الآية٤٨من سورة غافر.

(٤) توضيح المقاصد٣/٩٦٩.

(٥) نظر:المحرر الوجيز١٤/١٤٥،والبحر٧/٤٤٨،والدر المصون٩/٤٨٧.

نفسُه ، أو عينه ، واشتريت العبد كله ، وجاء الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما وجاء القوم عامَّتُهُم .

ومن الأوجه لـ(كل)باعتبار ما قبلها أن تكون توكيدًا،وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد،نحو قوله تعالى:{ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ}[١][٢].

وأجاز ابن مالك أن تضاف لاسم ظاهر،فقال:"...وبالإضافة إلى الظاهر المؤكد بـ(كل)عن الإضافة إلى ضميره،نحو قول كثير[٣]:

كمْ قَدْ ذَكّرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكم يا أَشْبَهَ النَّاسِ كلِّ الناسِ بالقمرِ ..". [٤]

وخالفه أبو حيان في ذلك وحمل(كلَّ)في البيت على النعت،فقال:"والذي ذكر الناس أن(كلاًّ)في التوكيد يضاف إلى ضمير المؤكد،ويحمل ما أنشد على أنه نعت يبين كمال المنعوت،وهو أمدح...". [٥]

وأجاز الفراء والزمخشري الاستغناء عن الضمير بنية الإضافة عن صريح الإضافة.

قال الفراء عند تعليقه على قوله تعالى:{إِنَّا كلٌّ فيها}:"رفعت(كل)بـ(فيها) ولم تجعله نعتًا،ولو نصبته على ذلك،وجعلت خبر(إنا):(فيها)...". [٦]

---

(١) من الآية٧٣من سورة ص.

(٢) ينظر:مغني اللبيب٣/٨٧،٨٦.

(٣) من البسيط في ديوانه٢/١٦٩،ومن مواضعه:الارتشاف٤/١٩٥٢، والمغني٣/٨٨، والمساعد٢/٣٨٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي٤/١٨٤.

(٤) شرح التسهيل٣/٢٩٢.

(٥) الارتشاف٤/١٩٥٢.

(٦) معاني القرآن ٣/١٠.

وقال الزمخشري:"وقرىء:{كلاًّ}على التأكيد لاسم(إنَّ)وهو معرفة،والتنوين عوض من المضاف إليه،يريد:إنا كلنا،أو:كلنا فيها...". (١)

ورد ابن مالك رأي الفراء والزمخشري،وخرج النصب في(كلاًّ) على أنها حال من ضمير الظرف(فيها). (٢)

وقراءة –ابن السميفع بالنصب– محل الدراسة تحتمل **ثلاثة أوجه** :

أحدها:أنْ يكون تأكيداً لاسم إن.

والثاني:أنْ تكون منصوبة على الحال .

والثالث: أن كلاً بدل من " نا " ؛لأن كلاً قد وليت العوامل فكأنه قيل:إن كلاً فيها. (٣)

وأقول: إنه لا يجوز الاستغناء عن ضمير المؤكد بنية الإضافة عن صريح الإضافة؛لأن الأوجه التى خرجت عليها قراءة ابن السميفع فيها نظر**فالأول**: حذف ضمير المؤكد، و(كل)لاتستعمل إلا مضافة.**وأما الثاني**: كونها حالا ففيه نظر؛لأن تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور مختلف فيه،**وأما الثالث**: وهو كونها بدلاً من(نا)في(إنا)،ففيه نظر؛لأن ضمير المتكلم لايبدل منه؛لأنه لا لبس فيه،فلا يفتقر إلى أن يوضح بغيره. (٤)

والمرادي هنا أورد القراءة حجة لمن أجاز حذف ضمير المؤكد استغناء بنيته،ولكنه لم يرتض رأيهم،وتأول القراءة التي استدلوا بها وخرجها على وجهين:

أحدهما:أن(كلا)حال من الضمير المرفوع في (فيها).

---

(١) الكشاف ٥/٣٥٢.

(٢) ينظر:شرح التسهيل٣/٢٩٣،٢٩٢.

(٣)ينظر:الدر المصون٩/٤٩٠،٤٨٧.

(٤)ينظر في الوجه الثالث:البيان لابن الأنباري٢/٣٣٢.

والآخر:أن(كلا) بدل من اسم(إن).

حذف همزة الاستفهام قبل(أم) المتصلة

يجوز حذف همزة الاستفهام قبل(أم) المتصلة،إذا فهم المعنى ودلَّ عليه قرينة الكلام،نحو:زيد قام أم عمرو،أي: أزيدٌ؟.(١)

وقد أورد المرادي قراءة استدل بها على جواز حذف الهمزة قبل(أم) المتصلة، فقال:"وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس، كقراءة ابن محيصن:{ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ}(٢)

وهو في الشعر كثير".(٣)

القراءة:

قرأ ابن محيصن:{أَنْذَرْتَهُمْ}بهمزة واحدة،بحذف همزة الاستفهام تخفيفًا، والتقدير:أأنذرتهم. (٤)

الدراسة: الهمزة أصل أدوات الاستفهام،ولهذا خصت بأحكام منها:جواز حذفها سواء تقدمت على(أم)أم لم تتقدم. (٥)

(١) ينظر:رصف المباني للمالقي ٤٥.

(٢) من الآية ٦من سورة البقرة.

(٣) توضيح المقاصد ١٠٠٣/٣.

(٤) ينظر:مختصر ابن خالويه ١٠،والمحتسب لابن جني٥٠/١.

(٥) ينظر:مغني اللبيب٧٦/١،٧٥.

وظاهر كلام سيبويه أن حذف الهمزة بابه الشعر،فقال:"...ويجوز في الشعر أن يريد بـ(كَذَبَتْك) الاستفهام،...قال عمر بن أبي ربيعة[١]:

لعمرك ما أَدْرِى وإن كنتُ داريًا بسبعٍ رمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ ....". [٢]

وبهذا قال الرضي؛إذ يقول:"وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل(أم)المتصلة في الشعر...وليس بكثير". [٣]

ويؤكد هذا تخريج ابن جني للقراءة محل الدراسة؛إذ يقول:"من ذلك قراءة {أَنْذَرْتَهُم} بهمزة واحدة من غير مد،هذا مما لابد فيه أن يكون تقديره: أأنذرتهم،ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين،ولأن قوله: {سواءٌ عليهم}لابد أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء(أم)من بعد ذلك". [٤]

والمرادي هنا أورد قراءة منسوبة شاهدًا على حذف همزة الاستفهام قبل أم المتصلة للعلم بها،وأمن اللبس.

(١) من الطويل في ديوانه٢٥٦،ومن مواضعه:شرح المفصل لابن يعيش٨/١٥٤،وشرح الكافية للرضي٤/٤٠٤،ومغني اللبيب١/٧٥.

(٢) الكتاب٣/١٧٥،١٧٤.

(٣)شرح الكافية٤/٤٠٤.

(٤)المحتسب١/٥٠

حكم المعرف بأل المعطوف على المنادى المضموم

إن كان المعطوف على المنادى معرفًا بأل جاز فيه الرفع والنصب،نحو: يا زيدُ والحارثُ،وإن شئت نصبت فقلت:والحارثَ،وقد قرىء بالوجهين جميعًا،وقد أورد المرادي قراءة للاستدلال بها على أن المعطوف على المنادى إذا كان معرفًا بأل جاز فيه وجهان،وقد ذكر القراءة بعد بيان آراء العلماء في المختار من الوجهين،فقال:"...النصب ووجهه أن ما فيه أل لم يَلِ حرف النداء،فلم يجعل كلفظ ما وليه،وإجماع القراء ما عدا الأعرج على النصب في قوله تعالى:{ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ}[١]...".[٢]

القراءة: قرأ الجمور:{وَالطَّيْرَ}بالنصب عطفًا على موضع:{يَا جِبَالُ}.[٣]

وقرأ السلمي،وابن هرمز،وأبو يحيى،وأبو نوفل،ويعقوب،وابن أبي عبلة، وجماعة من المدينة،وعاصم في رواية:{والطَّيْرُ}بالرفع عطفًا على لفظ (يا جبالُ).[٤]

والقراءة بالنصب أقوى في القياس عند ابن الأنباري.[٥]

الدراسة:المعطوف عطف النسق على المنادى المضموم ، إذا كان مقرونًا بـ "أل" جاز فيه وجهان : الرفع والنصب نحو (يا زيدُ والحارثُ)، واختلف في المختار من الوجهين على أربعة أقوال :

---

(١) من الآية ١٠من سورة سبأ.

(٢) توضيح المقاصد٣/١٠٧٥.

(٣) ينظر:البحر٧/٢٥٣.

(٤) ينظر:مختصر ابن خالويه ١٢٢،والبيان لابن الأنباري ٢/٢٧٥،والتبيان للعكبري٢/١٠٦٤، البحر٧/٢٥٣،وشواذ القراءات للكرماني٣٨٩.

(٥) ينظر:البيان٢/٢٥٧.

القـــول الأول :اختيـار الرفـع حمـلاً علـى اللفـظ مطلقًـا، وهـو قـول الخليـل وسيبويه.[١]

القـــول الثـــاني :اختيـار النصـب حمـلاً علـى المحـل مطلقًـا،وهو قـول أبـي عمرو[٢]،وعيسى بن عمر[٣]،ويونس[٤].

القول الثالث:التفريق بين:أن يكون المعطوف علمًا نحو:(الحارث والعباس) فيختـار فيـه الرفع؛لشبهه بـالمجرد،من حيث لـم يتـأثر بـأل فـي التعريـف ، وبـين أن يكون جنسًا كالطير والغلام فيختار فيه النصب ؛ لتأثره بأل فأشبه المضاف. [٥]

وهذا الرأي نسبه ابن خروف للمبرد [٦]،وليس في (المقتضب) هذا التفصيل الذي ذكره،وإنما اكتفى المبرد بعرض الخلاف بين الخليل وسيبويه والمازني، وبين أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي ، فقال :" فإن عطفت اسما فيه ألف ولام علـى مضـاف أو منفـرد فـإن فيـه اختلافًـا ، أمـا الخليـل وسـيبويه والمـازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يا زيدُ والحارثُ أقبلا،وقرأ الأعرج:{ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} وأمـا أبـو عمـرو وعيسـى بـن عمـر ويـونس وأبـو عمـر الجرمـي فيختـارون

(١) ينظر:الكتـاب٢/١٨٧،١٨٦،والمقتضـب٤/٢١٢،والأصـول١/٣٣٦،وشـرح الجمـل لابـن خروف٢/٦٩٤.

(٢) ينظر: المقتضب٤/٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٣،وشرح الجمل لابن عصفور٢/٩٣.

(٣) ينظر:ارتشاف الضرب٤/٢٢٠١،وأوضح المسالك٤/٣١.

(٤) ينظر: الأصول١/٣٣٦،وشرح الجمل لابن خروف٢/٦٩٤.

(٥) ينظر: المساعد٢/٥١٤.

(٦) ينظر:شرح الجمل٢/٦٩٤.

النصب ، وهي قراءة العامة ." ثم عقب المبرد على المذهبين بقوله :" وكلاهما حسن والنصب عندي حسن على قراءة الناس ." (١)

القول الرابع : تجويز الأمرين من غير ترجيح لأحدهما ، وهو مذهب ابن جني؛ قال :" فإن عطفت على المضموم اسما فيه ألف ولام ، كنت مخيرا،إن شئت رفعته،وإن شئت نصبته،تقول:يا زيدُ والحارثُ،وإن شئت: والحارثَ". (٢)

والمرادي هنا أورد القراءة شاهدًا على أن المعرف بأل المعطوف على المنادى المضموم يجوز فيه الرفع،والنصب،وأن الوجهين مجمع عليهما،ولكنه لم يرجح أيًا من الوجهين كما فعل بعض النحاة،وخصوصًا المصنف الذي نص على أن الرفع هو المختار فقال في الألفية:"ورفْعٌ ينتقى".

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إن كان صحيح الآخر جاز فيه ستة أوجه،منها:حذف الياء،وضم الاسم قطعًا عن لفظ الإضافة،نحو:يا غلامُ، وقد أورد المرادي قراءة لهذا الوجه،فقال:"...وأقلها الضم،وقد قرىء:{قَالَ رَبُّ السِّجنُ}(٣)...".(٤)

القراءة: قراءة الجمهور:{رَبِّ}بكسر الباء؛إذ الأصل فيه:يا ربي،أي يكون مضافًا لياء المتكلم ، ثم حذفت الياء تخفيفًا،وبقي الكسر المناسب على حاله قبل الحذف. (٥)

---

(١) المقتضب٤/٤١٣،٤١٢.

(٢) اللمع ص ٦٤.

(٣) من الآية ٣٣من سورة يوسف.

(٤) توضيح المقاصد٣/١٠٨٣.

(٥) ينظر:الدر المصون٦/٤٩٣.

وقرأ ابن محيصن بضم الباء:{رُبُّ}،والأصل:ياربي،فحذفت الياء تخفيفًا، وبني على الضم قطعًا عن الإضافة. (١)

الدراسة:المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إما أن يكون صحيحًا،أو معتلاً،أو وصفًا،فإن كان معتلاً ففيه لغة واحدة،وهى ثبوت الياء والفتح،نحو:يا فتايَ،ويا قاضيَّ-بإدغام الياء فى ياء المتكلم-وإن كان وصفًا مشبهًا للفعل،فإن ياءه ثابتة لاغير،لكن يجوز إسكانها،وفتحها،نحو:يا مكرمىْ، ويا ضاربىْ،ويا صاحبىَّ. (٢)

وأما إن كان صحيحًا ففيه ست لغاتٍ:

الأولى:حذف الياء،وإبقاء الكسرة دليلاً عليها،نحو: يا غلامِ،ومن ذلك فى القرآن الكريم:{ يَا عِبَادِ فَاتَّقُون}(٣)،وهو كثير جدًا. (٤)

الثانية: إثبات الياء ساكنة.

قال سيبويه:"اعلم أن بُقْيَانَ الياء لغة فى النداء فى الوقف والوصل،تقول:يا غلامىْ أقبل،وكذلك إذا وقفوا". (٥)

الثالثة: إثبات الياء مفتوحة،نحو:يا غلاميَ أقبل،ويا عبديَ لا تقم،ووجه إثبات الياء مفتوحة،أن ياء المتكلم فى مقابلة كاف الخطاب، فوجبت لها الحركة لذلك ، وكانت الفتحة ؛ لخفتها على الياء دون الكسرة. (٦)

---

(١) ينظر:النشر٢/٣٢٥.

(٢) ينظر:أوضح المسالك٤/٣٦.

(٣) من الآية ١٦من سورة الزمر.

(٤) ينظر:المقاصد الشافية٥/٣٣٥.

(٥) الكتاب٢/٢١٠.

(٦) ينظر:المقتضب٤/٢٤٨،٢٤٧،والمقاصد الشافية٥/٣٣٩.

الرابعة: قلب كسرة ما قبل الياء فتحة،وقلب ياء المتكلم ألفًا؛لتحركها وانفتاح ما قبلها،نحو:يا غلامَا أقبل،ومنه قوله تعالى:{ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فَى جَنْبِ اللَّه}(١) (٢).

الخامسة: حذف الياء وضم الاسم قطعًا عن لفظ الإضافة،نحو:يا غلامُ ، ويا أُمُّ لا تفعلى،وإنما يُفْعَلُ ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافًا. (٣)

ومن هذه اللغة القراءة التى أردها المرادي محل الدراسة.

السادسة: حذف الألف،والاجتزاء عنها بالفتحة،وقد أجاز هذا الوجه الأخفش (٤)

ووجه القراءة محل الدراسةأن هذا على اللغة المعروفة الجائزة،فى نحو:يا غلامي تنبيهًا على الضم،ونية الإضافة،وليس الضم على أنه منادى مفرد. (٥)

والمرادي هنا أورد القراءة دليًلا على أحد الوجوه الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم الصحيح الآخر،ولم يذكر نسبة القراءة.

---

(١) من الآية ٥٦من سورة الزمر.

(٢) ينظر:أوضح المسالك٤/٣٦،والفضة المضية للعاتكي١٦٢.

(٣) ينظر:الأصول لابن السراج ١/٣٤١،أوضح المسالك٤/٣٨.

(٤) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور٢/١٠٠،وأوضح المسالك٤/٣٧.

(٥) ينظر:النشر٢/٣٢٥.

الجمع بين الياء والتاء في النداء

يعوض عن ياء المتكم تاء التأنيث في باب النداء خاصة-أي:أبت،وأمت -ولا يجوز الجمع بين الياء والتاء؛لأن التاء عوض عنها،ولا يجمع بين العوض والمعوض،وقد أورد المرادي قراءة جُمِعَ فيها بين الياء والتاء،فقال:"...ونظيره قراءة أبي جعفر:{يَا حَسْرَتَى}[١] فجمع بين العوض والمعوض".[٢]

القراءة: قرأ الجمهور:{يَا حَسْرَتَا}بإبدال ياء المتكلم ألفًا. [٣]

وقرأ الحسن وابن جماز عن أبي جعفر:{يَا حَسْرَتي}بياء الإضافة. [٤]

وروى ابن جماز عن أبي جعفر:{يا حسرتاىَ}بالألف والياء،جمعًا بين العوض والمعوض. [٥]

الدراسة:تعوض تاء التأنيث من ياء الإضافة في باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في الأب والأم،فيقال:يا أبتِ،ويا أُمَّتِ،ولا يجوز الجمع بين ياء الإضافة وهذه التاء. [٦]

ولا يجمع بين الياء والتاء إلا في الضرورة عند البصريين،وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين[٧] .ومن ذلك قول الشاعر[٨] :

أَيا أَبَتي لا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّما لنَا أَمَلٌ فِي العيْشِ مَا دُمْتَ عائِشَا

---

(١) من الآية ٥٦من سورة الزمر.

(٢) توضيح المقاصد٣/١٠٩٢.

(٣) ينظر:البحر٧/٤١٧،والاتحاف٢/٤٣١.

(٤) ينظر:مختصر ابن خالويه١٣٢،والدر المصون٩/٤٣٤.

(٥) ينظر:المحتسب٢/٢٣٧،وإعراب القراءات الشواذ٢/٤١٠،والبحر٧/٤١٧.

(٦) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور٢/١٠٣.

(٧) ينظر:الارشاف٤/١٢٠٨،والمساعد٢/٥٢٢.

(٨) من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك٣/٤٠٧،والمساعد٢/٥٢٢،وشرح الأشموني٢/٤٥٨.

وأما عن القراءة محل الدراسة فقيل:إنها جاءت على الأصل. [١]

والمرادي هنا أورد القراءة منسوبة وساقها على أنها من أدلة الكوفيين الذين يجيزون الجمع بين الياء والتاء في النداء في الكلام،وجعلوا منه هذه القراءة،والمرادي عرض الرأي الكوفي وأدلته،ولم يعلق عليه بالقبول،أو الرفض.

توكيد الفعل المسند لألف الاثنين بالنون الخفيفة

الأصل في الفعل المسند لألف الاثنين وأريد توكيده بالنون أن يؤكد بالنون الثقيلة،وأجاز بعض العلماء توكيده بالنون الخفيفة، وأورد المراعي قراءة تؤيد هذا الرأي،فقال:"لو كان المسند إليه ألفًا لم يجز أن يؤتى بالنون إلا مشددة هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين[٢]إلا يونس [٣]فإنه يجوز أن يؤتى بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة،ويعضد قوله قراءة بعض القراء:{فَدَمَّرَانِهِم تَدْمِيرًا}[٤]،حكاها ابن جني [٥]،ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان:{ ولاَ تَتَّبِعَآنِ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ}[٦]...".[٧]

---

(١) ينظر:الدر المصون٩/٤٣٤.

(٢) ينظر:الكتاب٣/٥٢٧.

(٣) ينظر:اللباب٢/٦٨،وشرح الألفية لابن الناظم٤٤٦.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٥) ما في المحتسب لابن جني ٢/١٢٢:"فَدَمَّرَانِّهم"بالنون المشددة،و"فَدَمِرْنَاهم"بكسر الميم مخففة،ولم يذكر النون المخففة.

(٦) من الآية ٨٩من سورة يونس.

(٧) توضيح المقاصد٤/١١٨٣،١١٨٤.

القراءة:

الآيــة الأولى:قـرأ الجمهـور:{ فَـدَمَّرْنَاهُمْ}فـ(دمرنا)فعل ماضـي معطـوف علـى محذوف،أي:فذهبا فكذبوهما فدمرناهم. (١)

وقرأ علـي بـن أبـي طالـب-كرم الله وجهـه-فيمـا روي عنـه:{فَدَمَّرَانِّهم} بـالنون الشديدة،و{فَدَمَّراهُمْ}و{فَدَمْرِنَاهم}.(٢)

الآيــة الثانيــة:قرأ الجمهـور{ تَتَّبِعَـآنِّ}بـالنون المشـددة،و(لا)ناهية،ولهذا أكـد بالنون الثقيلة،وحركت النون بالكسر للتخلص من التقاءالساكنين. (٣)

وقرأ ابن ذكوان:{ تَتَّبِعَانِ}بتخفيف النون،و(لا)نافية،فتكون النون للرفع. (٤)

الدراســة:يؤكـد الفعـل المسـند لألـف الاثنـين بـالنون، واختلـف النحـاة فـي نـوع النون،ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفعل المسند لألف الاثنين يؤكد بالنون الثقيلة،ولا يؤكد بالخفيفة (٥)

قال سيبويه:"فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها، وذلك قولك:لا تفعلانِّ ذلك،و:{ وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ}...".(٦)

واحتج للخليل وسيبويه بأمرين:

(١) ينظر:الدر المصون٨/٤٨٢.

(٢) ينظر:المحتسب٢/١٢٢،والمحرر الوجيز٦/٤٣٨،الدر المصون٨/٤٨٣،٤٨٢.

(٣) ينظر:الحجة لابن خالويه١٨٣،والكشف لمكي١/٥٢٢،والنشر٢/٢٨٦.

(٤) ينظر:الكشف لمكي١/٥٢٢

(٥) ينظر:التبصرة والتذكرة للصيمري١/٤٢٩.

(٦) الكتاب٣/٥٢٣.

أحدهما:أن السماع لا يشهد بتوكيده بالنون الخفيفة،والقياس على الثقيلة متعذرٌ؛لأن كلاً منهما أصلٌ يفيد غير ما يفيده الآخر،ولا بد في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيهما وتماثل الحكمين.

والثاني:أنه يلزم من ذلك الجمع بين ساكنين،والثاني غير مدغم،وذلك لا يجوز،ولا يجوز تحريك الثاني؛لأنه يخرج النون عن حكمها وهو السكون؛فلذلك لم تحرك هذه النون لساكن بعدها. (١)

المذهب الثاني:ذهب يونس والكوفيون إلى جواز توكيده بالنون الخفيفة. (٢)

ونص سيبويه على مذهب يونس وناس آخرين،فقال:"وأما يونس وناس من النحويين فيقولون:اضربانْ زيدًا،واضربنانْ زيدًا،فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها،لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم".(٣)

واحتج يونس ومن وافقه بأنها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثقيلة،وأن الجمع بين ساكنين موجود،نحو:التقت حلقتا البِطان-مثل يضرب في تناهي الشر للغاية- وغير ذلك. (٤)

والمرادي هنا أورد هاتين القراءتين لتأييد مذهب يونس وبعض الكوفيين في جواز توكيد الفعل المسند لألف الاثنين بالنون الخفيفة،وبقول المرادي أقول؛لورود القراءة المؤيدة لذلك،والقراءة لا تخالف؛لأنها سنة.

---

(١) ينظر:اللباب للعكبري٢/٦٨.

(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٦،وتوضيح المقاصد٤/١١٨٣.

(٣) الكتاب٣/٥٢٧.

(٤)ينظر:اللباب للعكبري٢/٨٩،٦٨،وشرح الكافية للرضي٤/٤٩٢.

إهمال (أن) المصدرية

قد يأتي الفعل المضارع مرفوعًا بعد(أن)المصدرية،فـ(تكون)أن مهملة، وبعض العرب يهمل(أن)حيث استحقت العمل،وذلك إذا لم يتقدمها علم، أو ظن،وقد أورد المرادي قراءة لإهمال(أن)المصدرية،فقال:"ومنه قراءة بعضهم:{ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}[١]،ووجه إهمالها حملها على(ما) أختها...". [٢]

القراءة:

قرأ الجمهور:{أَنْ يُتِمَّ} بفتح الميم على إعمال(أن)المصدرية.

وقرأ مجاهد،وابن محيصن،وابن عباس في رواية:{يُتِمُّ}بالرفع، وفيه وجهان:

أحدهما:إهمال(أن)المصدرية.

والثاني:أن تكون(أن)المخففة من الثقيلة،واسمها ضمير الشأن محذوف[٣].

الدراسة:

جواز إهمال(أن) المصدرية هو مذهب البصريين تشبيهًا لها بـ(ما)[٤]،لأنها مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر،كما أن(ما)تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر،ألا ترى أنك تقول:يعجبني أن تفعل،فيكون التقدير:يعجبني فعلك،كما تقول:يعجبني ما تفعل،فيكون التقدير:يعجبني فعلك[٥].

---

(١)من الآية ٢٣٣من سورة البقرة.

(٢)توضيح المقاصد٤/١٢٣٨.

(٣)ينظر:البحر٢/٢٢٣،والدر المصون٢/٤٦٤،٤٦٣.

(٤)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٤/١٠،والارتشاف٤/١٦٤٥،والمغني١/١٨٤.

(٥)ينظر:الإنصاف ٤٥٠.

قال ابن جني:"...شبه(أن)بـ(ما)فلم يُعملها كما لم يعمل(ما)". [١]

وصوب ابن هشام مذهب البصريين،فقال:"والصواب قول البصريين:إنها (أن)الناصبة أهملت حملاً على (ما)أختها...". [٢]

وذهب الكوفيون إلى أنها لا تهمل،وما جاء فيه ذلك فهو محمول على(أن)المخففة من الثقيلة[٣]،وذلك لبعد الشبه بينها وبين(ما)؛لأن (ما)ومابعدها مصدر معناه الحال،و(أن)وما بعدها مصدر إما ماضٍ،وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها؛فلذلك لايصح حمل إحداهما على الأخرى. [٤]

قال الفراء:"...ولو رُفِع الفعل في(أن)بغير(لا)لكان صوابًا،كقولك:حسبت أن تقولُ ذاك؛لأن الهاء تحسن في(أن)،فتقول:حسبت أنه يقول ذاك".[٥]

وأجاز ابن مالك أن تكون المخففة من الثقيلة،أو تكون المصدرية إذا ما جاء الفعل بعدها مرفوعًا،فقال:"وكلا القولين حسن".[٦]

وأقول:إن مذهب البصريين هو الصحيح؛لأن ذلك لغة لبعض العرب،وأيد إهمال(أن)المصدرية القراءة محل الدراسة،وأيضًا لأمرين:

أحدهما:أنه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بفاصل،و(أن) المخففة إذا كان خبرها جملة فعلية،فالأحسن الفصل.

---

(١)الخصائص١/٣٩٠.

(٢)المغني١/١٨٤.

(٣)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٤/١٠،والارتشاف٤/١٦٤٥،والمغني١/١٨٤.

(٤)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٨/١٤٤.

(٥)معاني القرآن ١/١٣٦.

(٦)شرح التسهيل٤/١١.

والثاني:أن ما قبلها ليس بفعل علم أويقين،حتى تكون المخففة. (١)

وأما عن المرادي فقد أورد القراءة استئناسًا للبيت الشعري الذي استشهد به على أن بعض العرب يهمل(أن)المصدرية إذا لم يتقدمها علم،أو ظن،ولم ينسب القراءة.

إذن بين الإعمال والإلغاء

إن كان مع(إذن)حرف عطف،نحو:فإذن أكرمك،وإذن أُحْسِن،جاز إعمالها ،وجاز إلغاؤها،والجيد الإلغاء،وقد قرىء بالوجهين،وقد أورد المرادي قراءة على إعمال(إذن)مع حرف العطف،فقال:"... والرفع أجود الوجهين، وبه قرأ السبعة(٢)،وفي الشواذ:{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوا} (٣)على الإعمال...". (٤)

القراءة:

قرأ الجمهور:{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ}بإثبات النون على إلغاء(إذن)؛لأن الواو العاطفة تصير الجملة مختلطة بما قبلها. (٥)

وقرأ أُبَيُّ بن كعب،وعبد الله بن مسعود:{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوا}بحذف النون على إعمال(إذن)،فلم يكترثا بالواو؛لأن ما بعدها مستأنف. (٦)

الدراسة:

لـ(إذن)ثلاثة أحوال:

---

(١)ينظر:الدر المصون٢/٤٦٤.

(٢)ينظر:السبعة لابن مجاهد٣٨٣.

(٣)من الآية٧٦من سورة الإسراء.

(٤)توضيح المقاصد٤/١٢٤٠.

(٥)ينظر:التبيان للعكبري٢/٨٢٩.

(٦)ينظر:مختصر ابن خالويه ٨٠،والتبيان للعكبري٢/٨٩٢،والبحر المحيط٦/٦٣.

أحدها:أن تدخل على الفعل المستقبل في ابتداء الجواب فتنصبه لا غير، كقول القائل:أنا أزورك،فتقول مجيبًا له:إذن أكرمَك.

والثاني:أن تقع متوسطة بين شيئين أحدهما معتمد على الآخر،فتلغى، كقولك:زيد إذن يزورُك،وزيد إذن يكرمُك،توسطت بين المبتدأ والخبر،ولا بد لأحدهما من الآخر فألغيت.

والثالث:أن تدخل عليها واو العطف أو فاء العطف،فيجوز فيها الإعمال والإلغاء ، أما الإعمال:فلأن ما بعد الواو يستأنف على عطف الجملة على الجملة، وأما الإلغاء:فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف به عليه، والجيد الإلغاء.(١)

قال سيبويه:"واعلم أن(إذن)إذا كانت بين الفاء والواو،وبين الفعل، فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها...وإن شئت ألغيتها...،فأما الاستعمال، كقولك:فإذن آتيَك،وإذن أكرمَك،وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف:{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوا خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً}وسمعنا بعض العرب قرأها".(٢)

وقال الفراء:"وقوله:{ وَإِذاً لَّا تُمَتَّعُونَ}(٣) مرفوعة؛لأن فيها الواو،وإذا كانت الواو كان في الواو فعل مضمر،وكان معنى(إذًا)التأخير،أي:ولو فعلوا ذلك لايلبثون خلافك إلا قليلاً إذًا،وهي في إحدى القراءتين،(وإذًا لا يلبثوا}بطرح النون يراد بها النصب،وذلك جائز؛لأن الفعل متروك،فصارت كأنها في أول الكلام،وإن كانت فيها

(١)ينظر:اللباب للعكبري٢/٣٦،والتبصرة والتذكرة١/٣٩٧،٣٩٦.

(٢)الكتاب٣/١٣.

(٣)من الآية١٦من سورة الأحزاب.

الواو...وقد تنصب العرب بـ(إذًا)وهي بين الاسم وخبره في(إنَّ)وحدها،فيقولون: إني إذن أضربَك".[١]

فإعمال(إذن) بعد العاطف قليل ، باعتبار كون مابعد العاطف جملة مستقلة ، والفعل فيها بعد (إذن) غير معتمد على ماقبلها ،وعليه وردت قراءة أبى فى الشواذ: (وإذن لايلبثوا) –محل الدراسة–بحذف النون نصبًا.

والمرادي هنا أشار إلى أن القراء السبعة يهملون(إذن)إن تقدمها حرف عطف،وإن كان الفعل بعدها يجوز فيه الوجهان،ولكن الرفع أجود الوجهين،ثم أورد قراءة في الشواذ شاهدًا على جواز نصب الفعل المضارع بعد(إذن)وإن تقدم عليها حرف عطف،ولم ينسب القراءة.

حركة لام الجر الداخلة على الفعل

حركة لام الجر الكسر إن دخلت على اسمٍ ظاهر،نحو:المال لِزيد،وإن دخلت على مضمر فحركتها الفتح،نحو:المال له،وتكسر مع الفعل أيضًا، وقد أورد المرادي قراءة فتحت فيها لام الجر مع الفعل، فقال بعد أن ذكر كلام ابن مالك في(التسهيل)وهو:أن فتح لام الجر مع الفعل لغة لعُكل، فقال:"...وقال أبو زيد سمعت:من يقرأ:{ وَمَا كَانَ اللّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ}[٢]...".[٣]

القراءة:

قراءة الجماعة:{ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ}بكسر اللام من{لِيُعَذِبَهُم} وهي لام الجحود.

---

(١)معاني القرآن٢/٣٣٨،٣٣٧.

(٢)من الآية٣٣من سورة الأنفال.

(٣)توضيح المقاصد٤/١٢٤٦.

وقرأ أبو السمال:{لَيُعَذِبَهُم} بفتح اللام. [١]

الدراسة:

اللام الجارة تفتح مع المضمر،غير ياء المتكلم على الأصل،وتكسر مع الظاهر فرقًا بينها،وبين لام الا بتداء،إلا في المستغاث به،والمتعجب منه في النداء،فإنها تفتح فيهما،مراجعة للأصل؛لأنهما واقعان موقع الضمير ؛إذ كل منادى حالٌّ محل المضمر،وتكسر مع الفعل،وهذه هي اللغة الفصحى في لام الجر،ولغة خزاعة كسر اللام مع المضمر كما تكسر مع الظاهر،ولغة عُكل،وبلعنبر فتحها مع الفعل. [٢]

وأما عن القراءة محل الدراسة فقد ذكر ابن عطية أن الفتح لغة غير معروفة،فقال:"روي عن أبي زيد:سمعت من العرب من يقول:{ لَيُعَذِبَهُم} بفتح اللام،وهي لغة غير معروفة ولا مستعملة في القرآن".[٣]

والمرادي هنا ذكر كلام ابن مالك في التسهيل،ولم يزد عليه،وأما عن القراءة محل الدراسة التي أوردها المرادي فهي مسوقة من قبل ابن مالك في تسهيله،واعتمد عليها المرادي؛للتدليل على أن من العرب من يفتح لام الجر الداخلة على الفعل.

(١)ينظر:المحرر الوجيز ١٧٧/٤،والدر المصون٥٩٧/٥.

(٢)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١٤٩/٣،والجنى الداني،١٨٢،١٨٣والمغني١٤٩/٣.

(٣)المحرر الوجيز ١٧٧/٤.

حذف(أن)المصدرية

اختصت(أن)المصدرية من بين سائر أخواتها بأنها تعمل ظاهرة،ومضمرة، في مواضع معينة،و لايجوز إضمارها في غير هذه المواضع،وقد أوردي المرادي قراءة نصب فيها الفعل المضارع بـ(أن)مضمرة في غير المواضع التي حددها العلماء،فقال:"حذف(أن)مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ،لا يقبل منه إلا ما نقله العدول،كقول العرب:خذ اللصَّ قبل يأخذَك،ومُرْهُ يحفرَها،وقرأ الحسن:{ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ}[1]...".[2]

القراءة:

قرأ الجمهور:{أَعْبُدُ}بالرفع،وأصله:أن أعبد،فلما حذفت(أن)ارتفع الفعل.

وقرأ الحسن البصري:{أَعْبُدَ}بنصب الدال،أي:تأمرونني أن أعبد. [3]

الدراسة:

ينصب الفعل المضارع بـ(أن) المصدرية،و(أن) تعمل ظاهرة،ومضمرة، والمضمرة تضمر جوازًا،ووجوبًا ،فتعمل مظهرة وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر،ولا النافية،نحو:جئت لئلا تضربَ زيدًا،وتضمر جوازًا بعد لام الجر التي لم تصحب لا النافية،نحو:جئت لأقرأ،ولأن أقرأ،وتضمر وجوبًا بعد لام الحجود المسبوقة بـ(كان)المنفية،نحو:ما كان زيد ليفعل،وتضمر وجوبًا أيضًا بعد(أو)المقدرة

(١)من الآية٦٤من سورة الزمر.

(٢)توضيح المقاصد٤/١٦٤٥.

(٣)ينظر:مختصر ابن خالويه١٣٢،وإعراب القراءات الشواذ٢/٤١٣،والبحر٧/٤٢١،والدر المصون٩/٤٤٠.

بـ(حتى)أو(إلا)،نحو:لأقتلن الكافر أو يسلمَ، وكذلك بعد(حتى)إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً،وبعد الفاء، والواو الواقعتين جوابًا لنفي محض،أو لطلب محض. (١)

وإضمار(أن)في غير ما ذُكِر،والنصب بها شاذ،ومن ذلك:مُرْه يحفرَها،وخذ اللصَّ قبل يأخذَك،وقول الشاعر(٢):

فلم أرَ مثلَها خُباسةَ واحِد ونهنهتُ نفسي بعدما كدت أفعلهَ

أراد:بعدما كدتُ أن أفعلَه. (٣)

وخص سيبويه ذلك بالشعر. (٤)

وقال سيبويه:"ولو قلت:مره يحفرُها على الابتداء كان جيدًا،وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على:مره أن يحفرَها،فإذا لم يذكروا(أن) جعلوا المعنى بمنزلته في:عسينا نفعلُ،وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به". (٥)

ولا يجوز القياس على ما سمع من ذلك،والصحيح قصره على السماع لقلة ما ورد منه. (٦)

قال أبو حيان:"...والصحيح قصر ما حذف من ذلك على السماع،ولا يرفع،ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع". (٧)

---

(١)ينظر:تفصيل ذلك في:أوضح المسالك ٤/١٧٠-١٩١،شرح ابن عقيل٣/٨-٢٣.

(٢)من الطويل لعامر بن جوين الطائي في الكتاب١/٣٠٧،والإنصاف٤٥٠،وشرح التيهيل لابن مالك٤/٥٠،وشرح الألفية لابن الناظم٤٩٠.

(٣)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٤/٥٠،وشرح الألفية لابن الناظم٤٩٠.

(٤)ينظر:الكتاب١/٣٠٧.

(٥)السابق٣/٩٩.

(٦)ينظر:المساعد٣/١١٠،والهمع٤/١٤٣.

(٧)الارتشاف٤/١٦٩٠

والمرادي هنا أورد القراءة استئناسًا،فقد استدل على إعمال(أن)مضمرة في غير مواضع الإضمار القياسية بما روي عن بعض العرب،ثم أورد قراءة الحسن محل الدراسة.

دخول لام الأمر على فعل الأمر للمخاطب

لام الأمر،أو لام الطلب جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب،والمتكلم، وقد تكون للمخاطب،فاذا كان مضارع المخاطب مبنيًا للفاعل، فدخولها عليه قليل استغناءً بصيغة افعل،وقد ذكر المرادي قراءة أوردها الزجاجي في(جمله) [١]فيها دخول لام الأمر على المضارع المخاطب،فقال:"...وقال الزجاجي:هي لغة جيدة،ومن دخولها قراءة عثمان،وأبي، وأنس:"{ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ}[٢]...".[٣]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ فَلْيَفْرَحُواْ} بالياء على أمر الغائب.

وقرأ عثمان بن عفان،وأُبي،وأنس:{فلتفرحوا} بالتاء على الخطاب. [٤]

الدراسة:

فعل الأمر لا يخلو أن يكون لمخاطب،أو غائب،أو متكلم،فإن كان لغائب،كان باللام،ولا يجوز أن يكون بغير اللام؛لأنه إذا كان بغير اللام لالتبس بأمر المخاطب.

---

(١)الجمل ٢٠٨.

(٢)من الآية ٥٨من سورة يونس.

(٣)توضيح المقاصد٤/١٢٦٦.

(٤)ينظر:المحتسب١/٣١٣،والبحر٥/١٧٠.

وإن كان الأمر للمخاطب،فلا يخلو أن يكون مبنيًا للمفعول،أو للفاعل، فإن كان مبنيًا للمفعول،فلا بد من اللام،ولا يجوز حذفها؛لتوالي الحذف، ألا ترى أنه قد حُذِفَ الفاعل،وقام المفعول مقامه،فكرهوا توالي الحذف. (١)

فإن كان مبنيًا للفاعل،ففيه لغتان:

اللغة الأولى:أن يكون الأمر بصيغة(افْعَل)،أي:يكون عاريًا من حرف المضارعة واللام،نحو:اعلم،واسمع ،وهى اللغة الجيدة، والكثيرة.

وهذا هو ظاهر كلام سيبويه حيث مثَّل باللام فى فعل الأمر للغائب فقط، فقال:"وذلك:لم،ولمَّا،واللام التى فى الأمر،وذلك قولك:لِيَفْعَلْ،ولا فى النهى،وذلك قولك:لا تفعل،فإنما هما بمنزلة لم"(٢).

وقال المبرد:"فاللام فى الأمر للغائب،ولكل من كان غير مخاطب،نحو قول القائل:قم،ولأَقُمْ معك،فاللام جازمة لفعل المتكلم،ولو كانت للمخاطب،لكان جيدًا على الأصل،وإن كان فى ذلك أكثر؛لاستغنائهم بقولهم: (افْعَلْ)عن (لِتَفْعَلْ) ".(٣)

اللغة الثانية:الأمر باللام،أي:يكون الفعل بحرف المضارعة واللام،نحو: لِتَقُمْ،وهذه اللغة قليلة.

قال الأخفش:"وهى لغة رديئة؛لأن هذه اللام إنما تدخل فى الموضع الذى لا يُقْدَرُ فيه على(افْعَلْ)يقولون:لِيَقُلْ زيدٌ؛لأنك لا تقدر على(افْعَلِ)، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل،فقلت:قل،ولم تحتج إلى اللام".(٤)

---

(١)ينظر:شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٠.

(٢)الكتب٣/٨.

(٣)المقتضب٣/٤٤،٤٣.

(٤)معاني القرآن١/٣٧٥.

وعلى الجانب الآخر نجد فريقًا من العلماء يُسَوِّى بين استعمال الأمر بين الوجهين،أى:استعمال الأمر عاريًا من اللام وحرف المضارعة،أو باللام وحرف المضارعة.

قال ابن السراج:"وأما لام الأمر،فنحو:لِيَقُمْ زيدٌ،ولْيَقْعُدْ عمرو،ولْتَقُمْ يا فلان،تأمر بها المخاطب،كما تأمر الغائب ".(١)

وجعل الزجاجي هذا الوجه من قبيل اللغة الجيدة،فقال:"وإذا كان الأمر للمخاطب باللام كان مجزومًا بها،كقولك:لِتَخْرُجْ يا زيدُ،ولْتَرْكَبْ يا عمرو، وهى لغة جيدة".(٢)

وأقول:إن استعمال الأمر المسند للمخاطب باللام صحيح،وليس بالرديء، وذلك لورود ذلك فى قراءة مسندة للنبى-صلى الله عليه وسلم-وفى منثور الكلام،ومنظومه،ومن ذلك قول الشاعر(٣):

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّى حَوائِجَ الْمُسْلِمِينَا

فَأَمْرُ المخاطب(لتقم)و(لتقض)جاء باللام.

ولأن أصل الأمر أن يكون بحرف كما كان النهى كذلك.(٤)

وأما عن المرادي والقراءة محل الدراسة،فأقول:إن المرادي أوضح أن دخول لام الأمر على فعل الأمر للمخاطب لغة رديئة،ثم ذكر أن الزجاجي يعد هذا من قبيل

---

(١)الأصول١/١٥٧.

(٢)الجمل٢٠٨.

(٣) من الخفيف،مجهول القائل. من مواضعه:الإنصاف ص٤٥١،وشرح الكافية للرضى٤/٨٥،ومغنى اللبيب٣/٢٣٧و٦/٩٥،والتصريح١/٥١،و٢/٣٩٥ ،والخزانة٩/١٤.

(٤) ينظر:المقتصد لعبد القاهر٢/١٠٩٢،وشرح المفصل لابن بعيش٧/٦١.

اللغة الجيدة،وقد استدل الزجاجي على هذا بالقراءة محل الدراسة،الي ذكرها المرادي،فالمرادي نقلها عن الزجاجي وجمله.

النصب بـ(لم)

تنصب(لم)المضارع عند بعض العرب،وقد أورد المرادي قراءة فُهِم منها أن النصب بـ(لم)لغة لبعض العرب،فقال:"...حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ(لم)،وقال في شرح الكافية:زعم بعض الناس أن النصب بـ(لم)لغة؛اغترارًا بقراءة بعض السلف:{أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ}[١] - بفتح الحاء-وبقول الراجز[٢] :

فِي أيِّ يَومَيَّ من الموتِ أَفِر

أيوم لمْ يُقَدَرَ أم يومَ قُدِرَ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة،ففتح لها ما قبله،ثم حذفت ونُوِيَتْ".[٣]

القراءة:

قراءة الجمهور:{أَلَمْ نَشْرَحْ}بجزم الحاء؛لدخول الجازم.

قرأ أبو جعفر المنصور:{نشرحَ}-بفتح الحاء-وللعلماء في تخريج هذه القراءة أقوال:

---

(١) الآية ١من سورة الشرح.

(٢)من الرجز لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص٧٩،ومن مواضعهما:الخصائص٣/٩٤،وشرح الكافية الشافية٢/١٤١،والجنى الداني٢٦٦،والمغني٣/٤٦٩.

(٣)توضيح المقاصد٤/١١٧٣،١١٧٤.

الأول:النصب بـ(لم)على اللغة التي حكاها اللحياني عن بعض العرب: النصب بـ(لم). [١]

الثاني:أن الفعل(نشرح)كان مؤكدًا بالنون الخفيفة:ألم نشرحنْ، ثم حُذِفَتْ النون،وبقيت الفتحة. [٢]

وخص ابن عصفور ذلك بالشعر،فقال:"ولا يجوز مثل هذا في سعة الكلام إلا شاذًا،نحو قراءة أبي جعفر المنصور:{ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ} بفتح الحاء". [٣]

والثالث:ذهب الزمخشري إلى أن أباجعفر المنصور بيَّن الحاء،وأشبعها، فظن من سمع هذا منه أنه قرأ بفتحها. [٤]

الدراسة:

تعمل(لم)الجزم في الفعل،وإنما عملت الجزم؛لأنها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي ونفته،ومن حكمها أن تدخل على المستقبل فتنقل معناه إلى الماضي،وذلك نحو:لم يقم أمس،وهي نفي فعل،كأن قائلاً قال: قام، أو: خرج،فقلت:لم يقم،ولم يخرج. [٥]

وينصب بـ(لم)عند بعض العرب. [٦]

---

(١)ينظر:البحر المحيط٨/٤٨٣.

(٢)ينظر:المحرر الوجيز٨/٦٤٣.

(٣)ضرائر الشعر١١٢،١١١.

(٤)ينظر:الكشاف٦/٣٩٦.

(٥)ينظر:معاني الحروف للرماني١٠١،١٠٠.

(٦)ينظر:شرح الكافية الشافية٢/١٤٢،والجنى الداني٢٦٦،والمغني٣/٤٦٨،والهمع٤/٣١٣.

وأما عن المرادي هنا فقد أورد القراءة معتمدًا على كلام ابن مالك في شرح الكافية، ولكنه أوضح أن ما جاء ظاهره النصب بـ(لم)محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة،ففتح لها ما قبله،ثم حُذِفَت النون،ونويت.

إهمال(إن)الشرطية

ذكر المرادي أن ابن مالك ذكر في الكافية والتسهيل[١] أن(إن)الشرطية تهمل حملاً على(لو) كقراءة طلحة:{ فَإِمَّا تَرَيْنَ}[٢] بياء ساكنة،ونون مفتوحة"[٣].

القراءة:

قرأ الجمهور:{ فَإِمَّا تَرَيِنَّ} بياء مفتوحة ونون مشددة؛ لأن أصله:ترأَيين مثل:تَرْغَبين،فالهمزة عين الفعل،واليـاء لامه، وهو مبني من أجل نون التوكيد،مثل:لتضربَنَّ،فألقيت حركة الهمزة على الراء،وحذفت اللام للبناء كما تحذف في الجزم،وبقيت ياء الضمير،وحركت؛لسكونها،وسكون النون بعدها،ووزنه:تفينَّ.[٤] بعدها،ووزنه:تفينَّ.[٤]

وقرأ طلحة،وجعفر،وشيبة{تَرَيْنَ}بسكون الياء،وفتح النون الخفيفة،على أنه لم يجزم بـ(إن). [٥]

---

(١)ينظر:شرح الكافية الشافية٢/١٥٠،والتسهيل٢٣٧.

(٢)من الآية ٢٦من سورة مريم.

(٣)توضيح المقاصد٤/١٢٧٦.

(٤)ينظر:التبيان للعكبري٢/٨٧٢.

(٥) ينظر : المحتسب ٤٢/٢ ، والتبيان للعكبري ٨٧٢/٢ ، والبحر ١٧٥/٦ ، والدر المصون٥٩١/٧.

الدراسة:

إن:من الأدوات التي تجزم فعلين،وهي حرف،وإنما عملت الجزم في نحو:إن تقمْ أقمْ؛لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضي،فلما غلب استعمالها مع المضارع كانت بمنزلة ما لاَزَمَه واختص به،فقبلت أن تؤثر فيه،وتعمل،وعملت الجزم؛لأنه أخف. (١)

وقيل:إن(إن)تهمل حملاً على(لو)كما تحمل عليها(لو)،فيجزم بها. (٢)

قال ابن مالك:"...حملهم(إن)على(لو)في رفع الفعل بعدها،وحملهم(لو) على(إن)في الجزم بها،فمن رفع الفعل بعد(إن)حملاً على(لو):قراءة طلحة:{فإمَّا تَرِيْنَ}بسكون الياء،وفتح النون،فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد(إن)مؤكدة بـ(ما)حملاً على(لو)...". (٣)

وقيل:إن(إنْ) الشرطية لا تهمل. (٤)

وأما عن القراءة محل الدراسة فقد خرجها ابن جني على أنها لغة تثبت نون الرفع في الجزم،فقال:"وأما قراءة طلحة:{ فإمَّا تَرِيْنَ}فشاذة،ولست أقول:إنها لحن؛لثبات علم الرفع،وهو النون في محل الجزم،لكن تلك لغة تثبت هذه النون في الجزم،وأنشد أبو الحسن(٥):

لولا الفوارسُ مِنْ قيسٍ وأُسْرَتِهِم يوم الصُّلِفاءِ لم يُوفُونَ بالجار

---

(١)ينظر:شرح التسهيل٤/٦٧.

(٢)ينظر:المغني٤/٢٦٢،وكفاية المعاني في حروف المعاني للكردي٨٣.

(٣)شواهد التوضيح والتصحيح ١٩.

(٤)ينظر:الهمع٤/٣٢٠.

(٥)من البسيط مجهول القائل،من مواضعه:شرح الكافية الشافية٢/١٥١،ومغني اللبيب٤/٢٦٢،وشرح أبياته للبغدادي٥/١٣١،والهمع٤/٣٢٠.

كذا أنشده(يوفون)بالنون،وقد يجوز أن يكون على تشبيه لم بـ(لا) [١] ".

وقال ابن هشام:"...ففيها شذوذان:ترك نون التوكيد،وإثبات نون الرفع بعد الجازم...". [٢]

وأما عن موقف المرادي هنا فقد نقل إهمال(إن)الشرطية عن ابن مالك في الكافية والتسهيل،وكذلك القراءة،فالقراءة منقولة عن كلام ابن مالك واعتمدها للمرادي للاستدلال على إهمال(إن)الشرطية.

مجيء الجواب مرفوعاً والشرط مضارع مجزوم

إذا كان فعل الشرط مضارعًا،والجزاء مضارعًا وجب الجزم فيهما،والرفع ضعيف،وقد أورد المرادي قراءة جاء فيها الجواب مرفوعًا،والشرط مجزومًا،وقد نقل هذا الكلام عن ابن مالك من شرح الكافية [٣] ،فقال:"

قال في شرح الكافية:وقد يجيء الجواب مرفوعًا،والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة:{ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} [٤]...". [٥]

القراءة:

قراءة الجمهور:{ يُدْرِكْكُم}بسكون الكاف،على أنه مجزوم جواب للشرط [٦]

(١)المحتسب٢/٤٢.

(٢)المغني٤/٢٦٢.

(٣)ينظر:شرح الكافية الشافية٢/١٤٩.

(٤)من الآية ٧٨من سورة النساء.

(٥)توضيح المقاصد٤/١٢٨١.

(٦)الدر المصون٤/٤٣.

وقرأ طلحة بن سليمان:{ يُدْرِكُكُمُ}برفع الكافين. (١)

الدراسة:

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليَّتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول:أن يكون الفعلان ماضيين،نحو:إن قام زيد قام عمرو،ويكونان في محل جزم.

والثاني:أن يكونا مضارعين،نحو:إن يقم زيد يقمْ عمرو.

والثالث:أن يكون الأول ماضيًا،والثاني مضارعًا،نحو:إن قام زيد يقمْ عمرو.

والرابع:أن يكون الأول مضارعًا،والثاني ماضيًا،وهو قليل. (٢)

فما كان ماضيًا من شرط،أو جواب فهو مجزوم تقديرًا،وأما المضارع فإن كان شرطًا وجب جزمه لفظًا،وكذا إن كان جوابًا،والشرط مضارع،وإن كان الجواب مضارعًا،والشرط ماضٍ،فالجزم مختار،والرفع كثير حسن. (٣)

وقد يجيء الجواب مرفوعًا،والشرط مضارع مجزوم،ومن ذلك قراءة طلحة محل الدراسة،وقول الشاعر (٤)

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنَّك إنْ يصرعْ أخوكَ تُصْرَعُ

---

(١) ينظر : مختصر ابن خالويه ٧٨ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٦/١، ٣٩٧ ، والبحر ٣١١/٣ ، والدر المصون ٤٣/٤.

(٢)ينظر:شرح ابن عقيل٣٣/٤.

(٣)ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٤٩٧.

(٤)من الرجز لعبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣،وشرح أبياته لابن السيرافي١٢١/٢،ومن مواضعه:رصف المباني١٠٤،وشرح المفصل لابن يعيش١٥٨/٨،وشرح الكافية الشافية١٤٩/٢.

ففعل الشرط(يصرع)جاء مجزومًا،وفعل الجواب(تصرع)جاء مرفوعًا.

وكذلك قول الشاعر[١]:

فقلتُ تحمَّل فوقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مّنْ يأْتِهَا لاَ يَضِيرُها

ففعل الشرط(يأتها)جاء مجزومًا،وفعل الجواب(يضيرُ) جاء مرفوعًا.

وخص الصيمري ذلك بالشعر[٢] .

واختلف في تخريج ما جاء مرفوعًا من فعل الجواب،والشرط مجزوم،وقد خرجه سيبويه من وجهين:

أحدهما:أن يكون على تقدير التقديم،وجواب الشرط محذوف.

والثاني:أن يكون على حذف الفاء.

قال سيبويه:"وقد يجوز في الشعر:آتِي من يأتِني،وقال الهذلي:

فقلتُ تحمَّل فوقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مّنْ يأْتِهَا لاَ يَضِيرُها

هكذا أنشدناه يونس،كأنه قال:لا يضيرُها من يأتها...ولو أريد به حذف الفاء جاز...". [٣]

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه الجواب،والفاء محذوفة. [٤]

---

(١)من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١،ومن مواضعه:الكتاب ٧٠/٣،والمقتضب ٧٠/٢،وشرح الكافية الشافية ١٤٩/٢،وأوضح المسالك ٢٠٨/٤،واللسان (ض.ي.ر).

(٢)ينظر:التبصرة والتذكرة ٤١١/١،٤١٠.

(٣)الكتاب ٧١/٣،٧٠.

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٤١٣/١ ، والارتشاف ١٨٧٥/٤ ، والمساعد ١٥٠/٣ ، والتصريح ٤٠٣/٢.

قال المبرد:"وهو عندي على إرادة الفاء،والبصريون يقولون:هو على إرادة الفاء،ويصلح أن يكون على التقديم".(١)

وأقول:لا مانع من أن يكون الجواب مرفوعًا،والشرط مضارع مجزوم، ولا داعي لهذه التخريجات،لأنه أتت قراءة تؤيد رفع الجواب مع الشرط المجزوم،وكذلك وقع في الشعر رفع الجواب.

قال الشيخ خالد الأزهري:"وهذان التخريجان ضعيفان؛لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب،ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل،وخلاف فرض المسألة؛لأن الغرض أنه الجواب،وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة".(٢)

وأما عن موقف المرادي من القراءة محل الدراسة فقد نقلها عن ابن مالك من شرح الكافية،ووجه الاستشهاد بهذه القراءة على أن الجواب يأتى مرفوعًا،والشرط مضارع مجزوم،ولا يختص ذلك بالضرورة بل يكون في الكلام.

حكم المضارع المعطوف على جواب الشرط

إذا أخذت أداة الشرط جوابها،وذُكِرَ بعده مضارع بعد فاء،أو واوٍ، جاز جزمه عطفًا على الجواب،ورفعه على الاستئناف،ونصبه على إضمار(أن)،وقد قرىء بهذه الأوجه الثلاثة،قال المرادي:"...وقرىء بالثلاثة قوله تعالى:{ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ}(٣)،فالنصب يروى عن ابن عباس،وإنما جاز بعد الجزاء؛لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه،فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام".(٤)

القراءة:

---

(١)المقتضب٢/٧٠.

(٢)شرح التصريح٢/٤٠٣.

(٣)من الآية ٢٨٤من سورة البقرة.

(٤)توضيح المقاصد٤/١٢٨٥.

اختلف القراء السبعة في قراءة{فيغفر}فقرأ ابن كثير،ونافع،وأبوعمرو، وحمزة،والكسائي:{فيغفرْ}جزمًا عطفًا على الجزاء المجزوم{يحاسبْكُم}.

وقرأ عاصم،وابن عامر:{فيغفرُ}رفعًا على الاستئناف،أي:فهو يغفر. (١)

وأما قراءة النصب فهي قراءة ابن عباس،وعاصم الجحدري،والأعرج،وأبو حيوة،على إضمار(أن) (٢).

وهي قراءة ضعيفة ليست قوية في القياس عند ابن الأنباري؛لأنه إذا استوفي الشرط الجزاء ضعف النصب. (٣)

الدراسة:

إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ(الفاء)أو(الواو)جاز جزمه عطفًا على الجواب،ورفعه على الاستئناف،ونصبه على إضمار(أن) والنصب ضعيف. (٤)

قال سيبويه:"...فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ(ثم)،فإن شئت جزمت،وإن شئت رفعت،وكذلك الواو والفاء...." (٥)

(١)ينظر:السبعة١٩٥،والكشف١/٣٢٣،والحجة لابن خالويه١٠٢،والبحر٢/٣٣٨،والدر المصون٢/٦٠٩.

(٢)ينظر:البحر٢/٣٣٨،والدر المصون٢/٦٠٩.

(٣)ينظر:البيان١/١٨٦.

(٤)ينظر:المقتضب٢/٢١،٢٠،وشرح الألفية لابن الناظم٥٠٠،والمقاصد الشافية٦/١٥٣،١٥٢.

(٥)الكتاب٣/٩٠،٨٩.

ونص سيبويه على أن النصب ضعيف،فقال:"واعلم أن النصب بالفاء،أو الواو في قوله:إن تأتِني آتِكَ وأُعْطِيَك،ضعيف".[١]

والعلة في ضعف وجه النصب:أن الفعل معطوف على الجواب،وهو واجب،وباب النصب غير الواجب،لكنه في الجزاء قوي من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول،فلما كان كذلك ضارع ما لايوجب الفعل كالاستفهام،فنصبوا لذلك. [٢]

وأما عن موقف المرادي هنا فقد أورد القراءة شاهدًا على أن الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط يجوز فيه التثليث : الرفع ، والجزم ، والنصب ، وقد نسب قراءة النصب فقط.

حكم المضارع المقرون بـ(ثم)بين الشرط والجزاء

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه،جاز جزمه عطفًا على فعل الشرط،ونصبه بإضمار(أن)وامتنع الرفع؛إذ لا يصح الاستئناف قبل الجزاء،وقد ألحق الكوفيون[٣] (ثم)بالفاء،والواو فأجازوا النصب بعدها،واستدلوا بالقراءة محل الدراسة،والتي أوردها المرادي، فقال:"ألحق الكوفيون(ثم)بالفاء والواو،فأجازوا النصب بعدها،واستدلوا بقراءة الحسن:{ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ}[٤] ...".

القراءة:

قراءة الجماعة بجزم{يدركْه} عطفًا على فعل الشرط.

---

(١)السابق٣/٩٢.

(٢)ينظر:المقاصد الشافية٦/١٥٧.

(٣)ينظر:الارتشاف٤/١٦٨٥،والتصريح٢/٤٠٩.

(٤)من الآية ١٠٠من سورة النساء

وقرأ طلحة بن مصرف،أو طلحة بن سليمان برفع الكاف{ثم يدركُهُ}على أنه خبر مبتدأ محذوف،أي:ثم هو يدركه،فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم،وفاعله. (١)

وقرأ الحسن بن أبي الحسن،ونبيح،والجراح:{ثم يدركَهُ}بنصب الكاف على إضمار(أن). (٢)

قال ابن جني:"هذا ليس بالسهل،وإنما بابه الشعر،لا القرآن...والآية أقوى من هذا؛لتقدم الشرط قبل المعطوف". (٣)

وقيل:أجرى(ثم)مجرى الواو والفاء،فكما جاز نصب الفعل بإضمار (أن)بعدهما بين الشرط وجوابه،كذلك جاز في(ثم)إجراؤها مجراهما. (٤)

الدراسة:

إذا وقع الفعل المقرون بالفاء،أو الواو بين جملتي الشرط والجزاء،جاز فيه وجهان:

أحدهما:الجزم،وذلك على التشريك في العامل،نحو:إن تأتني فتنزلْ عندي أكرمْك،وتنزلْ عندي.

والوجه الآخر:النصب،وذلك بإضمار(أن)،نحو:إن تأتني فتنزلَ عندي أكرمْك،وتنزلَ عندي. (٥)

وخص البصريون ذلك بالواو والفاء.

---

(١)ينظر:المحتسب١/١٩٥،والبحر٣/٣٥١.

(٢)ينظر:المحرر الوجيز٢/٦٤٦،والبحر٣/٣٥١.

(٣)المحتسب١/١٩٥.

(٤) ينظر:البحر٣/٣٥١.

(٥) ينظر:المقاصد الشافية٦/١٥٧،١٥٦.

قال سيبويه:"واعلم أن(ثم)لا ينصب بها،كما ينصب بالواو والفاء،ولم يجعلوها مما يضمر بعده(أن)،وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء،وليس معناها معنى الواو،ولكنها تشرك ويبتدأ بها.

واعلم أن(ثم)إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزمًا؛لأنه ليس مما ينصب،وليس يحسن الابتداء؛لأن ما قبله لا ينقطع". (١)

واختصت الفاء والواو عندهم بهذا الأمر؛لما في الفاء من معنى السببية،ولما في الواو من معنى المعية،وكل واحد من هذين الحرفين يقتضي الاتصال بما قبل بخلاف غيرهما من الحروف،فإنها ليست كذلك(٢) .

وأجرى الكوفيون(ثم)مجرى(الواو)و(الفاء)،فيقولون:إن تأتني ثم تحدثَنِي أكرمْك-بنصب تحدثَني،واحتجوا بالقراءة محل الدراسة. (٣)

ووافقهم ابن مالك،فقال:"...وإعطاء(ثم)حكم واو الجمع". (٤)

وهذه القراءة لم يثبت بها البصريون حكمًا؛لندورها. (٥)

وأما عن موقف المرادي هنا فقد ذكر رأي الكوفيين وحجتهم في إلحاق(ثم)بالفاء،والواو،فأجازوا نصب المضارع بعدها،ولم يعلق المرادي على رأي الكوفيين وحجتهم.

---

(١) الكتاب٣/٨٧.

(٢) ينظر:المقاصد الشافية٦/١٥٦.

(٣) ينظر:الارتشاف٤/١٦٨٥،والتصريح٢/٤٠٩.

(٤) شواهد التوضيح١٦٤.

(٥) ينظر:التصريح٢/٤٠٩.

فتح شين(عشرة)

في شين(عشرة)ثلاث لغات،منها:فتح الشين،وقد أوردي المرادي قراءة بفتح شينها،فقال شارحًا لكلام ابن مالك:والشِّينُ فيها عن تميم كسرَه

"يعني:في التأنيث،فيقولون:إحدى عشِرةَ،واثنتا عشِرةَ،وكذا في سائرها،وبلغتهم قراءة بعضهم:{ اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْناً} (١) ،قال في التسهيل (٢): وقد تفتح، يعني:في المؤنث،وبالفتح قرأ الأعمش...". (٣)

القراءة:

قرأ الجمهور:{ اثْنَتَا عَشْرَةَ}بسكون الشين،وهي لغة الحجاز (٤).

وقرأ مجاهد وطلحة،وعيسى:{عَشِرَة} بكسر الشين،وهي لغة تميم. (٥)

وقرأ الأعمش:{عَشَرَة} بفتح الشين. (٦)

وقيل:إن فتح الشين شاذ غير معروف،وقيل:إنه لغة. (٧)

الدراسة:

إذا كانت العشرة مختومة بالتاء ففي شينها ثلاث لغات:

الأولى:لغة الحجازيين:تسكين الشين،وجعلوها ساكنة كراهة توالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة. (٨)

اللغة الثانية:لغة التميميين:كسر الشين.

---

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) ينظر:شرح التسهيل٢/٤٠١.

(٣) توضيح المقاصد٤/١٣٢٥.

(٤) ينظر:البحر١/٣٨٠،٣٧٩.

(٥) ينظر:إعراب القرآن للنحاس١/٢٣٠.

(٦) ينظر:الدر المصون١/٣٨٦.

(٧) ينظر:البحر١/٣٨٠،والكشاف١/٢٤٧.

(٨) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٥٢١،والتصريح٢/٤٦٠.

وعن هاتين اللغتين يقول الزجاج:"أكثر القراء{اثنتا عشْرةَ}بإسكان الشين،ولغة أخرى:{اثنتا عشِرةَ}بكسر الشين،وقد قرأ بعض القراء: (عشِرَةَ)على هذه اللغة،وكلاهما جيد بالغ".(١)

اللغة الثالثة:فتح الشين،وبها قرأ الأعمش،ونسبت هذه اللغة لبعض بني تميم؛إبقاءً لها على أصلها من الفتح. (٢)

قال ابن يعيش:"وقرأ الأعمش:{ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْناً}بفتح الشين على الأصل...". (٣)

وقال الرضي:"وتفتح الشين على قلة؛لأن التركيب عارض".(٤)

واللغة الفصحى من هذه اللغات هى لغة الحجازيين؛ لأنه أجزل لموافقة السبعة، فكأنه نزَّل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، فكان السكون لطول الاسم (أي الكلمتين)، ولكثرة الحركات أيضًا. (٥)

والمرادي هنا أورد القراءة لتأكيد لغة من لغات العرب،وهي فتح شين عشرة،فالقراءة شاهد لتلك اللغة.

(١) معاني القرآن وإعرابه١/١٤١.

(٢) ينظر:التصريح٢/٤٦٠.

(٣) شرح المفصل٦/٢٧.

(٤) شرح الكافية٣/٢٩٤.

(٥) ينظر:الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها٤٨٦.

الفصل الثاني
الدراسة الصرفية للقراءات القرآنية

وبشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: الدراسة الصرفية للقراءات السبعية .
المبحث الثاني : الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة.

المبحث الأول

الدراسة الصرفية للقراءات السبعية

جمع فَعْلان على فَعْلَى

مما يجمع على فَعْلَى:فَعْلاَن،نحو:سَكْرَان:سَكْرَى،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي، فقال:"...فعيل بمعنى فاعل،كـ:مريض،ومَرْضَى،وأَفْعَل،كـ: أَحْمَقَ،وحمقى،وفَعْلاَن،كـ:سكران وسكرى،وبه قرأ حمزة والكسائي:{ وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى}(١)...".(٢)

القراءة:

قرأ حمزة،والكسائي: { وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى}بفتح السين فيهما،وبالألف،وهو جمع تكسير لـ(سَكْرَان)، وحجتهم: أن(فَعْلى)جمع كل ذي ضرر،مثل:مريض،ومرْضَى،وجريح وجرْحَى،والعرب تذهب بـ(فاعل،وفعيل،وفَعِل)إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع،فيجمعونه على(فَعْلى)،وجعلوا ذلك علامة لجمع كل ذي زمانة، وضرر،وهلاك.

وقرأ ابن كثير،ونافع،وعاصم،وابن عامر،وأبو عمرو:{ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى}بضم السين فيهما،وبالألف،وهو جمع تكسير لـ(سَكْرَان) وحجتهم : أن باب (فَعْلان) يجمع على(فُعَالَى) ؛ لإجماعهم على قوله:{ قَامُواْ

(١) من الآية ٢من سورة الحج.

(٢) توضيح المقاصد٥/١٣٩٠.

كُسَالَى}[١]جمع(كَسْلاَن)،وكذلك:(سكران)جمعه(سُكَارى) ويقوي هذا إجماعهم على قوله:{ وَأَنتُمْ سُكَارَى}[٢]،فَرَدُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى. [٣]

الدراسة:

من أمثلة جمع الكثرة(فَعْلَى)وهو:لوصف على فعيل بمعنى مفعول،دالٌّ على هُلْكٍ،أو توجع،كـ:قتيل،وقتلى،وجريح،وجرحى،وأسير،وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من:فعيل بمعنى فاعل،كـ:مريض،ومرضى، ومن(فَعِل)كـ:زَمِن،وزَمْنَى،وفاعل،كـ:هالك،وهلكى،وفَيْعِل،كـ:مَيِّت،وموْتَى، وأَفْعَلَ،وفَعْلاَن،نحو:أحمق،وحمقى،وسكران وسَكْرَى. [٤]

قال سيبويه في معرض حديثه عن تكسير(فعيل):"وإذا كسَّرتَه كسَّرته على(فَعْلى)،وذلك:قتيل،وقتلى،وجريح،وجرحى،وعقير،وعقرى...". [٥]

وقال:"قال الخليل:إنما قالوا:مرضى،وهلكى،وموتى،وجرحى،وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر مُبْتَلُون به،وأُدْخِلُوا فيه،وهم له كارهون،وأُصِيبوا به،فلما كان المعنى معنى مفعول كسَّروه على هذا المعنى..". [٦]

وقال الفراء عن القراءة محل الدراسة:"وهو وجه جيد في العربية؛لأنه بمنزلة الهلكى،والجرحى،...والعرب تذهب بـ:فاعِل،وفعِيل،وفَعِل،إذا كان صاحبه كالمريض،أو الصريع،أو الجريح،فيجمعونه على الفَعْلَى،فجعلوا الفَعْلَى كالعلامة لجمع كل ذي

---

(١) من الآية ١٤٢من سورة النساء.

(٢) من الآية ٤٣من سورة النساء.

(٣) ينظر:السبعة٤٣٤،والحجة لابن خالويه٢٥٢،وحجة القراءات لأبي زرعة٤٧٢.

(٤) ينظر:شرح الكافية الشافية٢٦٧/٢،وشرح الألفية لابن الناظم٥٥٠،وشرح الشافية١٤١/٢.

(٥) الكتاب٣٤٧/٣.

(٦) السابق٣٤٨/٣.

زمانة،وضـــــرر،وهلاك،ولا يبـــــالون إذا كـــــان واحـــــده:فاعلاً،أم فعـــــيلاً،أم فعْلان،فاختير(سَكْرَى)بطرح الألف من هول ذلك اليوم،وفزعه".[١]

وأما عن موقف المرادي هنا فقد أورد القراءة منسوبة،ونص على أن ابن مالك استدل بهذه القراءة على أن فَعْلاَن يجمع على فَعْلَى كـ:سكْران وسَكْرَى،ونص على أن ابن زاد هذا في التسهيل والكافية،وأما في الألفية فقد نص على أن من أمثلة جمع الكثرة:فَعْلَى،وهو مطرد في كل وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هُلْكٍ أو توجع،فقال:

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ وهالكٍ وميِّتٌ به قَمِنْ

الوقف على المنقوص المنون برد يائه

الاسم المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، والوقف عليه يختلف تبعًا لحال ما هو عليه ، فقد يكون منونًا ، وقد يكون غير منون ، ولكل حال ما يناسبها من الوقف .

فإن كان منونًا غير منصوب فالوجه الوقوف عليه بالحذف:قاضْ،ويجوز الوقف برد الياء،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"...وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف،ويجوز الوقف بالياء،وبه قرأ ابن كثير في بعض المواضع،كقوله تعالى:{ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي}[٢]..".[٣]

(١) معاني القرآن٢/٢١٤،٢١٣.

(٢) من الآية ٧من سورة الرعد.

(٣) توضيح المقاصد٥/١٤٧٢.

القراءة:

قرأ ابن كثير:{هادي} بإثبات الياء في هذا الموضع،وكذلك في{والي}[١] و{واقي}[٢]،و{باقي}[٣]،وحجته:أن حذف الياء في الوصل إنما كان لأجل التنوين،وفي الوقف قد زال التنوين،فرجعت الياء،وهو الأصل،ولذلك أجازوا إثبات الياء في النداء:يا غلامي أقبل؛لأنه موضع عُدِمَ فيه التنوين الذي تحذف فيه الياء من أجله.

وقرأ حمزة،والكسائي،ونافع،وعاصم،وابن عامر،وأبو عمرو بحذف الياء في هذه المواضع،وحجتهم:إجراء الوقف مجرى الوصل؛إذ حذف التنوين عارض،واتباع الخط في ذلك،ولا ياء في الخط، والحذف والإثبات لغتان للعرب،والحذف أكثر؛وهو الاختيار؛لأن الأكثر عليه. [٤]

الدراسة:

إذا كان الاسم المنقوص منونًا يوقف عليه بإثبات الياء إن كان منصوباً،وبقلب التنوين ألفًا،فيقال:رأيت قاضيا، والسبب في ذلك أن الياء تحصنت بقلب التنوين ألفًا. [٥]

وإن كان المنقوص مرفوعًا أو مجرورًا ففيه لغتان :

الأولى:أن تحذف الياء،وكان الحذف؛ ليدل على أنها كانت في الوصل محذوفة لأجل التنوين ،والتنوين في الوقف وإن سقط إلا أنه في حكم الثابت؛لأن الوقف

---

(١) من الآية ١١من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٣٤من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٩٦من سورة النحل.

(٤) ينظر:السبعة٣٦٠،والكشف٢/٢٢،٢١.

(٥) ينظر:شرح التصريح٢/٦٢١،٦٢٠.

عارض؛ولذلك لا تُرَدُّ الياء في الوقف لثقلها،والوقف محل استراحة يحتاج إلى التخفيف نحو : جاء قاض ، ومررت بهاد. (١)

وهذه اللغة هي الأرجح والأكثر .

قال سيبويه:" أَذْهَبُوهَا في الوقف كما ذهبت في الوصل،ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل،فهذا الكلام الجيد والأكثر ".(٢)

الثانية:إثبات الياء، نحو: جاء قاضي،ومررت بهادي؛لأنها إنما حذفت في الوصل لأجل التنوين،وقد سقط ذلك التنوين في الوقف فتعود الياء ، وإقرارها جيد،إلا أن الحذف أكثر. (٣)

وهذه اللغة حكاها سيبويه عن أبي الخطاب،ويونس،فقال : " وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول:هذا رامي وغازي،وعَمِي،أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين ؛ لأنهم لم يُضْطرَّوا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال،فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك:هذا القاضي،وهذا العمي؛لأنها ثابتة في الوصل "(٤).

والمرادي هنا أورد القراءة مستدلاً بها على أن الاسم المنقوص المنون يجوز الوقف عليه برد يائه،وإن كان المختار حذف الياء.

---

(١) ينظر:الإيضاح لابن الحاجب٢/٣٠٨،وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤٣١.

(٢) الكتاب٤/١٨٣.

(٣) ينظر:المساعد لابن عقيل٤/٣٠٨.

(٤) الكتاب٤/١٨٣.

الوقف بالنقل

المراد بالنقل:تحويل الحركة من الحرف الأخير إلى الساكن قبله،فيتحرك لكراهية التقاء الساكنين، نحو : هَذَا بَكُرْ ، ومَرَرْتُ بِبَكِرْ. (١)

وقد أورد المرادي قراءة للوقف بالنقل،فقال:" ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله:{ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ}(٢)بكسر الباء...". (٣)

القراءة:

قراءة الجمهور على إسكان باء{الصَّبْرِ}.

وقرأ أبو عمرو:{بالصَّبِرِ}بكسر الباء،وإسكان الراء،وهذا على لغة من ينقل الضمة،والكسرة في الوقف إلى الساكن قبلها؛حرصًا على بيان الإعراب. (٤)

الدراسة:

من أوجه الوقف:الوقف بنقل الحركة،والمقصود بالنقل هو:نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله،تقول : جاء بَكُرْ في جَاءَ بَكْرُ، ومررت بِبَكِرْ في مررت بِبَكْرِ،والغرض من هذا النقل بيان حركة الإعراب الدالة على المعنى والحرص عليها حتى لا تحذف ودفع التقاء الساكنين، وإن كان التقاؤهما في الوقف مغتفرًا.

---

(١) ينظر:شرح الشافية للرضي٢/٣١١.

(٢) من الآية ٣من سورة العصر.

(٣) توضيح المقاصد٥/١٤٨٢.

(٤) ينظر:السبعة٦٩٦،وإعراب القراءات السبع٢/٥٢٦،والتبيان للعكبري٢/١٣٠٢،والمحرر الوجيز٨/٦٨٦،والبحر٨/٥٠٧.

وللنقل شروط منها :

١-أن يكون الحرف الذي قيل الموقوف عليه ساكنًا حتى يقبل الحركة المنقولة،فلا نقل في نحو:جَعْفَر؛لتحرك الحرف الذي قبل الموقوف عليه.

٢-أن يكون تحريك هذا الساكن غير محظور أو متعذر.

٣-أن يكون الحرف المنقول منه حرفًا صحيحًا،فلو كان حرف علة لم يصح النقل كما في:هذا دلو وظبي .

٤-ألا يؤدي النقل إلى وزن لا نظير له،فلا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة، ولا كسرة مسبوقة بضمة،فلا يجوز النقل في نحو:هذا بِشْرُ ؛ لما يلزم من بناء (فِعْل) وهو مفقود ،ولا في نحو:انتفعت بِقُفْلِ ؛ لما يلزم من بناء(فُعِل)وهو مهمل في الأسماء أو نادر،هذا في غير المهموز،أما المهموز فيجوز فيه النقل،وإن أدي إلى عدم النظير فتقول:هذا رُدُءْ، ومررت بُكُفِءْ. (١)

وقد اتفق العلماء على أن الوقف بالنقل يكون في المرفوع والمجرور ، فإذا كان الموقوف عليه مرفوعًا حولوا الضمة إلى الساكن قبله نحو : جاء بَكُرْ،وإن كان الموقوف عليه مجرورًا حولوا الكسرة إلى الساكن قبله نحو:مررت بِبِكِرْ .

أما إذا كان الموقوف عليه مفتوحًا فللعلماء فيه مذهبان :

أحدهما:مذهب البصريين:ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الوقف بالنقل على ما كان مفتوحًا.

---

(١) ينظر في شروط النقل:أوضح المسالك لابن هشام٤/٣٤٧،٣٤٦.

والثاني:مذهب الكوفيين:ذهبوا إلى جواز الوقف بالنقل على ما كان مفتوحًا.(١)

والمرادي هنا أورد قراءة أبي عمرو دليلاً على أن الوقف بنقل الحركة لم يؤثر إلا في هذا الموضع عن أبي عمرو،وهذا إن دل فإنما يدل على غزارة علم المرادي وسعة اطلاعه في علم القراءات،ولا غرابة في ذلك فالمرادي له أكثر من مؤلف يتعلق بتفسير القرآن وإعرابه.

حذف عين الأمر من الثلاثي المضاعف

تحذف عين الأمر من الثلاثي المضاعف إذا كانت مكسورة عند إسناده إلى ضمير متحرك،أما إذا كانت مفتوحة فالحذف نادر،وقد أوردي المرادي قراءة حذفت فيها عين الأمر المفتوحة،فقال شارحًا لكلام ابن مالك:"..وقوله:"وَقَرْنَ نُقِلاَ"يعني:بفتح القاف،وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من :قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ به-بكسر الماضي وفتح المضارع-وهي لغة ثابتة فصيحة لا يقبل قول من أنكرها...وهو نادر لا يقاس عليه؛لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور".(٢)

القراءة:

{ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}(٣).

اختلف القراء السبعة في فتح القاف وكسرها من قوله:{ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}،فقرأ نافع،وعاصم بفتح القاف(قَرْنَ)أمر من:قَرِرْنَ-يَقْرَرْن، والأمر:اقْرَرْنَ،ثم حذفت الراء الثانية؛لاجتماع الساكنين،ونقلت فتحة الراء الأولى إلى القاف،وحذفت

(١) ينظر:الكتاب٤/١٧٣،١٧٤،وشرح الجمل لابن عصفور٢/٣٤٦،وشرح الشافية٢/٣٢١،وائتلاف النصرة ٨٣.

(٢) توضيح المقاصد٦/١٦٣٧.

(٣) من الآية ٣٣من سورة الأحزاب.

همزة الوصل للاستغناء عنها،على لغة من يقول:قَرِرْتُ بالمكان-بكسر الراء وفتح القاف-.

وقرأ ابن كثير،وأبو عمرو،وابن عامر،وحمزة،والكسائي{وَقِرْنَ}-بكسر القاف- من وَقَر-يَقِرُ إذا سكن،وأصله:أَوْقِرْنَ،مثل:عِدْنَ من وعد. (١)

الدراسة:

الفعل الثلاثى المضاعف،وهو ما كانت عينه، ولامه من جنس واحد ، إذا كان ماضيًا مكسور العين نحو:ظَلَّ،ومَسَّ،وأسند إلى ضمير متحرك ،فإنه يستعمل على ثلاثة أوجه :الإتمام،نحو:ظَلِلت،ومَسِست،وحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء،نحو:ظِلْت، ومِسْت-بكسر الفاء- وحذف عينه بدون نقل حركتها إلى الفاء،نحو:ظَلْتُ،ومَسْتُ- بفتح الفاء- وإذا كان مضارعًا،أو أمرًا،مكسور العين،نحو:يقِرُّ بالمكان،وقِرْ بالمكان،واتصلا بنون إناث،جاز فيهما وجهان:الإتمام،نحو:يَقْرِرْن،واقْرِرْن،وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، نحو: يَقِرن، وقِرْن (٢).

أما إذا كان مفتوح العين كالقراءة محل الدراسة،بفتح القاف :(وقَرْن فى بيوتكن)،وهى محل استشهاد المرادي ، أمر من : قَرِرت بالمكان- بكسر الراء الأولى -إذا أقمت فيه ، والمضارع : أَقَر-بفتح القاف- من باب : (علم -يعلم) ، وهى لغة حكاها البغداديون ، والأمر منه كما فى هذه القراءة : (قرن) ، بفتح القاف ، والأصل : (اقررن) ، بفتح العين : (الراء الأولى)، ثم حذفت للتخفيف ، وألقيت حركتها (الفتحة) على الفاء : (القاف) ، وحذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها،

(١) ينظر:السبعة لابن مجاهد٥٢٢،والكشف٢/١٩٧،والحجة لابن خالويه٢٩٠،والحجة لأبي زرعة٥٧٧، والبيان لابن الأنباري٢/٢٦٩،٢٦٨،والبحر٧/٢٢٣.

(٢) ينظر:شرح الشافية٣/٢٤٥،والارتشاف١/٢٤٧،وأوضح المسالك٤/٤٠٨،والمساعد٤/١٩٦.

فصار (قرن) ، على وزن : (فلن) [١]، وهذا الحذف نادر ؛ لأن الحذف للتخفيف إنما هو للمكسور العين،وقد نص سيبويه على شذوذه،فقال:" هذا ما شذ من المضاعف فَشُبِّه بباب أَقَمْتُ ، وليس بِمُثْلَئِبٍّ ، وذلك قولهم : أَحَسْتُ ، يريدون : أَحْسَسْتُ ، وأَحَسن ، يريدون : أَحْسَسْنَ...". [٢]

وقيل:إن الفعل(قَرْنَ)-بفتح القاف- في القراءة أمر من:قار:يقار،مثل: خاف:يخاف،ومعناه الاجتماع،أي:اجتمعن في بيوتكن،وعلى هذا هي على القياس.[٣]

والمرادي هنا نقل استشهاد ابن الناظم بهذه القراءة،على أن حذف عين الأمر من الثلاثى المضعف،عند إسناده إلى نون الإناث، إذا كانت مفتوحة نادر ؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور العين ، وقد ذكر ذلك فى معرض شرحه لقول الناظم :

ظِلْت ، وظَلْت ، فى ظَلِلت ، استُعملا وقَرْن فى : اقْرِرن ، وقِرْن ن

الفعل الثلاثي المضاعف بين الفك والإدغام

إذا سكن آخر الفعل المضاعف جزمًا،أو وقفًا جاز فيه لغتان:إحداهما: الإظهار:وهي لغة الحجاز،والثانية:الإدغام:وهي لغة تميم،وقد جاء على لغة تميم القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"...وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير،وأبي عمرو،والكوفيين:{مَنْ يَرْتَدَّ}[٤]...".[٥]

(١) ينظر:الممتع٢/٦٦١،٦٦٢،وشرح الشافية للرضي٣/٢٤٥،والمساعد٤/٤٠٨.

(٢) الكتاب٤/٤٢١.

(٣) ينظر:المساعد لابن عقيل٤/١٩٨.

(٤) من الآية ٥٤من سورة المائدة.

(٥) توضيح المقاصد٦/١٦٤٨.

القراءة:

قرأ ابن كثير،وعاصم،وأبو عمرو،وحمزة،والكسائي{ يَرْتَدَّ}بدال واحدة على الإدغام؛إرادة للتخفيف؛لأنه لما اجتمع له مثلان،أسكن الأول للإدغام، فاجتمع ساكنان،فحرك الثاني،ثم أدغم الأول فيه،وهذا على لغة بنى تميم.

وقرأ نافع،وابن عامر:{يَرْتَدِدْ} بدالين على الإظهار،وهو الأصل؛لأن التضعيف إذا سكن الثاني من المضاعفين ظهر التضعيف،وهذا على لغة أهل الحجاز،وحجتهما:إجماع الجميع في سورة البقرة:{ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ}[1]بدالين. [2]

واختار مكي قراءة الإظهار،فقال:"والإظهار أحبُّ إلي؛لأنه الأصل،ولأنه لا تغيير فيه". [3]

الدراسة:

الفعل الثلاثى المضاعف إذا سُكِّنَ جزمًا،أو وقفًا،ففيه لغتان:

الأولى:لغة الحجازيين،وهى الإظهار،أوفك التضعيف،نحو:ارْدُدْ،ولم يَرْدُدْ.

قال سيبويه:"والتضعيف أن يكون آخِرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو:رَدَدْتُ،ووَدَدْتُ،واجْتَرَرْتُ،وانقَدَدْتُ،واسْتَعْدَدْتُ،وضَارَرْتُ، وتَرَادَدْنا ...فإذا كان حرف من هذه الحروف فى موضع تسكن فيه لام الفعل،فإن أهل الحجاز لايضاعفون؛لأنهم أسكنوا الآخر،فلم يكن بدٌّ من تحريك الذى قبله؛لأنه لا يلتقى ساكنان،وذلك قولك:ارْدُدْ،واجْتَرِرْ،وإن تُضَارِرْ أُضَارِرْ،وإن تَسْتَعْدِدْ أَسْتَعْدِدْ،وكذلك جميع هذه الحروف.

---

(١) من الآية ٢١٧من سورة البقرة.

(٢) ينظر:السبعة٢٤٥،والكشف١/٢١٤،٢١٣،وحجة القراءات لأبي زرعة٢٣٠.

(٣)الكشف١/٢١٤.

ويقولون:ارْدُدْ الرجل،وإن تَسْتَعْدِدْ اليوم أسْتَعْدِدْ،يدعونه على حاله،ولا يدغمون؛لأن هذا التحريك ليس بلازم لها،إنما حركوا فى هذا الموضع؛ لالتقاء الساكنين،وليس الساكن الذى بعده فى الفعل مبنيًا عليه كالنون الثقيلة والخفيفة".(١)

الثانية:لغة بني تميم،وغيرهم من العرب الإدغام.

قال ابن عصفور:"وأما غيرهم من العرب،فيدغم،ويعتد بالعارض؛لأن العرب قد تعتد بالعارض فى بعض الأماكن،وأيضًا فإن الثانى أصله الحركة،وليس السكون".(٢)

وقال الرضى:"وبنو تميم،وكثير من غيرهم لمَّا رأوا أن هذا الإسكان عارض للوقف،أو للجزم،وقد يتحرك،وإن كانت الحركة عارضة فى نحو: ارْدُدْ القوم،لم يعتدوا بهذا الإسكان،وجعلوا الثانى كالمتحرك،فسكَّنوا الأول؛لِيُدْغمْ،فتخف الكلمة بالإدغام،فالتقى ساكنان،فلو حُرِّك لكان نقضًا للغرض".(٣)

والمرادي هنا أورد قراءة ابن كثير،وأبي عمرو دليلاً على لغة تميم،وهي إدغام الفعل الثلاثي المضاعف أو الإبقاء على التضعيف حال الجزم،أو الوقف،فالقراءة التي ساقها تؤكد استعمال التمميين.

(١)الكتاب٣/٥٣٠،٥٢٩.

(٢)الممتع٤١٧.

(٣)شرح الشافية٢/٢٣٩.

حذف أحد المثلين في أول المضارع

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان،نحو:تتعلم،تحذف إحدى التاءين، فيقال:تَعَلَّم،وكذلك إذا اجتمع نونان،ومنه القراءة التي أوردها المرادي، فقال:"قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان،ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح[١] من قراءة بعضهم:{ وَنُزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنزِيلاً}[٢]،قال في شرح الكافية[٣]:في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي(تتنزل) إنما هي الثانية؛لأن المحذوفة من نوني(ننزل)في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.

قال الشارح[٤]:ومنه على الأظهر قوله تعالى:{ وَكَذَلِكَ نُجِّيْ الْمُؤْمِنِينَ}[٥] في قراءة ابن عامر ،وعاصم،أصله:ننجّي،ولذلك سكن آخره".[٦]

القراءة:

الآية الأولى:{ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً}

قرأ الجمهور:{ وَنُزِّلَ}ماضيًا مشددًا مبنيًا للمفعول،والملائكة رفع على أنه نائب فاعل. [٧]

---

(١)ينظر:المحتسب٢/١٢٠.

(٢) من الآية٢٥من سورة الفرقان.

(٣) ينظر:شرح الكافية الشافية٢/٤١٣.

(٤) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٦١٩.

(٥) من الآية٨٨من سورة الأنبياء.

(٦) توضيح المقاصد٦/١٦٤٧.

(٧) ينظر:السبعة٤٦٤،والكشف٢/١٤٦،وحجة القراءة لأبي زرعة٥١١.

وقرأ أبو عمرو،وابن كثير فيما روي عنهما:{وَنزِّلُ}بنون مضمومة،وزاى مشددة مكسورة ، ورفع اللام، ونصب الملائكة،وأصله:ننزل،إلا أنه أسقط النون الثانية؛لالتقاء الساكنين استخفافًا. (١)

الآية الثانية:{ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ}

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده:{نُجِّىْ}بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله،والياء ساكنة.

وقرأ باقي السبعة:{نُنْجي}بنونين مضمومة فساكنة. (٢)

الدراسة:

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان،بأن تدخل تاء على (تَفَعَّل) و(تَفَاعَل) وهذه التاء قد تكون للمذكر المخاطب أو للمؤنثة الغائبة نحو: تَتَكَلَّم وتَتَغَافَل تحذف إحدى التاءين فيقال:يا زيد لا تَكَلَّم،ويا عمرو لا تَغَافَل ؛ لأنه لما اجتمع المثلان ثقل اجتماع المثلين ، ولم يكن سبيل إلى الإدغام؛لأنه يؤدي إلى سكون الأول،ولم يمكن الإتيان بألف الوصل ؛ لأنها لا تدخل على الأفعال المضارعة ، فوجب حذف إحداهما. (٣)

وهذا التخفيف يكثر فى التاء جدًا،وقد جاء شئ منه فى النون،ومنه القراءتان محل الدراسة.

(١) ينظر:مختصر ابن خالويه١٠٦،والمحتسب٢/١٢٠.

(٢) ينظر:السبعة٤٣٠،وحجة القراءات لأبي زرعة٤٧٠،والتبيان للعكبري٢/٩٢٥.

(٣) ينظر:شرح المفصل١٠/١٥٢.

وقد اختلف فى تعيين المحذوف من المثلين، فذهب البصريون: إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية نحو: تتناول ، فإن المحذوف منهما التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة. (١)

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان للمضارعة،وحذفت إحداهما تخفيفاً مثل : تَنَزَّل وتَنَازَل في: تَتَنَزَّل وتَتَنَازَل،وشبهه،فإن المحذوف منهما حرف المضارعة لا الأصلية ؛ لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف. (٢)

ومذهب البصريين يتفق والمنطق السليم ؛ لأن الثقل جاء من التاء الثانية،ولأن تاء المضارعة لو حذفت لضاع الغرض منها وهو دلالة الصيغة على المضارعة؛لأنه قيل مجيء التاء كانت الصيغة للماضي، والتاء هي التي هيأتها للمضارعة فإذا حُذِفَت فات الغرض.

وأما عن موقف المرادي هنا فقد أورد هذه القراءة للدلالة على أن حذف أحد المثلين من أول المضارع يكون في النونين كما يكون في التاءين،ونقل هذه القراءة عن ابن الناظم في شرحه للألفية،وهذا يدل على أن المرادي استفاد من شرح سابقيه.

(١) ينظر:الكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) ينظر:المساعد ٤/٢٧٩،وشفاء العليل٣/١١٢٤،وائتلاف النصرة١٣١.

المبحث الثاني

الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة

مد المقصور

مد المقصور من المسائل الخلافية بين البصريين،والكوفيين،فمنعه البصريون،وأجازه الكوفيون،ولكلٍّ حجته،وقد عرض المرادي هذا الخلاف، وذكر حجة الكوفيين،وقال بجوازه[١]،ثم أورد قراءة مُدَّ فيها المقصور،فقال:"...وأما قراءة طلحة:{ يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ}[٢]- بالمد- فشاذ؛إذ لم تثبت لغة،ويمكن أن يكون العلو لا الضوء".[٣]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ سَنَا بَرْقِهِ}وسنا مقصور،هو:النور.

قرأ طلحة بن مصرف{سَنَاء}ممدودًا،والسناء بالمد:ارتفاع الشأن والكرم، ويجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه،فأطلق عليه لفظ الشرف.[٤]

الدراسة:

منع البصريون مد المقصور مطلقًا؛لأنه زيادة في الكلمة،ولذلك لم يسغ للشاعر أن يزيد أيَّ حرفٍ شاء،بخلاف قصر الممدود،فإنه حذف الزائد، والأصل عدم الزيادة.[٥]

---

(١) ينظر:توضيح المقاصد٥/١٣٦٤،١٣٦٣.

(٢) من الآية ٤٣من سورة النور.

(٣) توضيح المقاصد٥/١٣٦٥.

(٤) ينظر:المحتسب٢/١١٤،والمحرر الوجيز٦/٤٠٠،والبحر٦/٤٢٧.

(٥) ينظر:الإنصاف٦٠٣،واللباب٢/٩٨،والائتلاف٧١.

ولأن السماع به إما معدوم،وإما شاذ لا يبلغ القياس. [١]

وأجازه الكوفيون مطلقًا،واحتج الكوفيون في إجازته بالسماع،والقياس،أما القياس؛ فللإجماع على جواز إشباع الحركات في الضرورة، فتصير حروفًا. [٢]

وأما السماع،فمنه قول الشاعر [٣]:

سَيُغْنِيني الَّذي أَغناكَ عنِّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِنَاءُ

فمد(الغناء)وهو مقصور.

وقيل:لا حجة لهم في البيت من وجهين:

أحدهما:أن الإنشاد بفتح الغين،والغَنَاء ممدود بمعنى الكفاية.

والوجه الثاني : التسليم بأن الرواية بكسر الغين ، ولكن يكون مصدرًا لـ: غَانَيْتُه ، أي : فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غِناءً ، كما يقال : وَالَيْتُه أواليه ولاءً [٤]

وأقول:لا مانع لمد المقصور؛لورود ذلك عن العرب،والوارد في ذلك كثير،والذي يدل على صحة قول الكوفيين في جواز مد المقصور مطلقًا القراءة محل الدراسة.

وأما عن موقف المرادي فقد ارتضي قول الكوفيين المجوز لمد المقصور مطلقًا،ولكنه عندما ذكر القراءة وصفها بالشذوذ،وحملها على أن يكون المراد العلو لا الضوء على قراءة المد،وأن مد المقصور لم يثبت لغة.

---

(١) ينظر:المقاصد الشافية٦/٤٢٢.

(٢) ينظر:الإنصاف٦٠٣.

(٣) من الوافر،من غير نسبة في الإنصاف٦٠٢،واللباب٢/٩٨،والضرائر لابن عصفور٤٠،والمقاصد الشافية٦/٤٢٣.

(٤) ينظر:الإنصاف٦٠٨،٦٠٩.

فتح العين المعتلة في المجموع بالألف والتاء

نسب إلى هذيل أنها تفتح عين المجموع بالألف والتاء المعتل العين، نحو:بيْضة:بيَضات،وقد أورد المرادي قراءة بلغة هذيل،فقال:"... ومن المنتمي إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة،نحو:جَوْزَة،وبَيْضَة،فإنها لغة هذيل...وبلغتهم قرىء:{ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ}[1]...".[2]

القراءة:

قرأ الجمهور{عَوْرَات}بسكون الواو،وهي لغة أكثر العرب،وهو الاختيار؛ لئلا تنقلب الواو ألفًا؛لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقرأ الأعمش:{عَوَرَات}بفتح الواو،والمشهور أن تحريك الواو والفاء في مثل هذا الجمع لغة هذيل. [3]

الدراسة:

كل ما كان على وزن(فَعْل)وهو مؤنث بتاء ظاهرة،أو مقدرة،كـ:دَعْد، وجَفْنة،فإن كان صفة،كـ:صَعْبة،أو مضاعفًا،كـ:مدَّة،أو معتل العين،كـ: بَيْضة،وجَوْزة،وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء،وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه،كـ:تمَرَات،ودَعَدَات. [4]

---

(١) من الآية ٥٨من سورة النور.

(٢) توضيح المقاصد٣/١٣٧٦،١٣٧٥.

(٣) ينظر:مختصر ابن خالويه١٠٥،والبحر٦/٤٣٣،والدر المصون٨/٤٤٠.

(٤) ينظر:شرح الكافية للرضي٣/٣٩٢.

وإن كان مضموم الفاء،كـ:خُطْوة،أو مكسورها،كـ:كِسْرَة،وهِنْد،جاز في عينه الفتح،والإسكان مطلقًا،والإتباع إن لم تكن الفاء مضمومة،واللام ياءً،كـ:دُمْيَة،وزُبْية،ولا مكسورة،واللام واو،كـ:ذِرْوَة،ورِشْوة. (١)

وأما هذيل تسوي بين المعتل،والصحيح فتفتح العين فيهما؛استخفافًا للفتحة،ولا تقلب الواو والياء ألفًا؛لعروض الحركة عليهما. (٢)

قال ابن مالك:"وفتح الواو والياء من بَيْضَاتٍ،وجَوْزَاتٍ لغة هذيلية،وكقول بعضهم(٣):

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ رَفِيقٌ بمسحِ المَنْكَبَيْنِ سَبُوح ...". (٤)

والمرادي هنا أورد القراءة تأكيدًا للغة هذيل في فتح العين المعتلة في المجموع بالألف والتاء،ولكنه أورد القراءة استئناسًا،فقد ذكرها بعد أن ذكر شاهدًا شعريًا لشاعر من شعراء هذيل للتأكيد على تلك اللغة.

من أبنية الثلاثي(فُعِل)

للاسم الثلاثي اثنا عشر وزنًا،منها وزن مهمل،وهو:فِعُل،ووزن قليل، وهو:فُعِل،وقد أورد المرادي قراءة للوزن المهمل،فقال:"أُهْمِلَ من أبنية الثلاثي:فِعُل-بكسر الفاء وضم العين-لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم،وأما قراءة بعضهم:{

(١) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٥٤٦،وأوضح المسالك٤/٣٠٥.

(٢) ينظر:شرح الشافية للرضي٢/١١٣.

(٣) من الطويل لأحد الهذليين كما في الدرر١/٨٥،وبلا نسبة في أسرار العربية٣٥٥،وشرح الكافية٣/٢٩٤،وأوضح المسالك٤/٣٠٦،والخزانة٨/١٠٢.

(٤) ينظر:شرح الكافية الشافية٢/٢٤٩.

وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحِبُكِ}[١]-بكسر الحاء وضم الباء-فوجهت على تقدير صحتها بوجهين...."[٢]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ الْحُبُكِ}-بضم الحاء والباء.

قرأ الحسن:{الحِبُك}-بكسر الحاء وضم الباء-وخُرِجَت على وجهين:

أحدهما:أن هذا من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛لأنه يقال:حُبُك، وحِبِك،بضمهما وكسرهما،فركب القارىء منهما هذه القراءة.

والوجه الآخر:أتبع حركة الحاء لحركة(ذات)في الكسرة،ولم يعتد باللام الساكنة؛لأن الساكن حاجز غير حصين.[٣]

الدراسة:

ينقسم الاسم إلى مجرد،وأقله الثلاثي،كـ:رجل،وغايته الخماسي،كـ:سفرجل ،وما بينهما الرباعي،كـ:جعفر،وإلى مزيد فيه، وغايته سبعة،كـ:استخراج.

وأبنية الثلاثي أحد عشر،والقسمة تقتضي اثني عشر؛لأن الأول واجب الحركة،والحركات ثلاث،والثاني يكون محركًا وساكنًا،وحاصل ضرب ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني اثنا عشر،وأمثلتها:فَلْسٌ،فَرَسٌ،كَتِفٌ، عَضُدٌ،حِبْرٌ،عِنَبٌ،إِبِلٌ،قُفْل،صُرَدٌ،دُئِلٌ،عُنُقٌ،والمهمل منها:فُعِلٌ.[٤]

---

(١) الآية ٧من سورة الذاريات.

(٢) توضيح المقاصد٥/١٥١٢.

(٣) ينظر:المحتسب٢/٢٨٦،والمحرر٨/٦٤،والبحر٨/١٣٣.

(٤) ينظر:شرح الكافية الشافية٢/٣٤٢،٣٤١،وأوضح المسالك٤/٣٦١،٣٦٠.

وإنما أهمل(فُعِل)؛لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة؛لأن الكسرة ثقيلة،والضمة أثقل منها. (١)

والمرادي هنا أورد القراءة مثالاً على الوزن المهمل،وهو(فِعُل)؛لثقل الانتقال من كسر إلى ضم،لأنه بعد أن ذكر القراءة نص على أن هذه القراءة لو صحت لأولت بوجهين:

أحدهما:أن هذا من تداخل اللغات كما سبق بيانه في تأصيل القراءة.

والآخر:أنه أتبع حركة الحاء لحركة التاء في(ذات)،وقد سبق بيانه أيضًا،وما ذكره المرادي يدل على سعة اطلاعه،ودرايته بعلم القراءات.

إبدال الدال ذالاً

الذال ليست من حروف الإبدال الضروري في التصريف،وإبدالها من الدال شاذ،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"...البدل قد يكون في غيرها على سبيل الشذوذ،ومن ذلك قراءة الأعمش: { فَشَرِّذْ بِهِم}(٢) بالذال المعجمة...". (٣)

القراءة:

قرأ الجمهور:{ فَشَرِّدْ بِهِم}بالدال،وهو الأصل.

قرأ الأعمش،وابن مسعود: :{ فَشَرِّذْ بِهِم}بالذال،وهوبدل من الدال،كما قالوا:خراديل،وخراذيل. (٤)

الدراسة:

---

(١) ينظر:التصريح٢/٦٥٧.

(٢) من الآية٥٧ من سورة الأنفال.

(٣) توضيح المقاصد٥/١٥٦٢.

(٤) ينظر : مختصر ابن خالويه ٥٨ ، والمحتسب ١/٢٨٠ ، والتبيان للعكبري ١/٦٢٩ ، والكشاف ٢/٥٩٢ ، والبحر ٤/٥٠٤.

الأحرف التي تبدل من غيرها أربعة أقسام:

١-مايبدل إبدالاً شائعًا للإدغام،وهو جميع الحروف إلا الألف.

٢-ما يبدل إبدالاً نادرًا،وهو ستة أحرف،وهي:الحاء،والخاء،والعين، والقاف،والضاد،والذال.

٣-ما يبدل إبدالاً شائعًا لغير إدغام،وهو قسمان:ماهو غير ضروري في التصريف،وهو اثنان وعشرون حرفًا،يجمعها هجاء قولك:لِجِدٍ صُرِفَ شَكْسٌ آمِنٌ طَيَّ ثَوْبٍ عِزَّتَهِ،وما هو ضروري في التصريف،وهو تسعة يجمعها هجاء قولك:هدأت موطيًا. (١)

وأما عن القراءة محل الدراسة،فخرجها ابن جني على إبدال الذال من الدال؛لأن تركيب(ش.ر.ذ) غير موجود في اللغة،فقال:"وأوجه ما يُصْرَفُ إليه ذلك أن يكون الذال بدلاً من الدال،كما قالوا:لحم خرادل،وخراذل، والمعنى الجامع بينهما أنهما مجهوران،و متقاربان". (٢)

وقيل:هو مقلوب من شذر بمعنى فرَّق،ومنه قولهم:تفرَّقوا شذر مذر. (٣)

والمرادي هنا أورد القراءة مثالاً على أن البدل قد يكون في غير الحروف الشائعة على سبيل الشذوذ،ومن ذلك القراءة التي أوردها،وقد ذيل القراءة بتخريجات العلماء لها.

---

(١) ينظر:أوضح المسالك٤/٣٧٠،وشرح الأشموني٣/٨٢٠،والتصريح٢/٦٨٩.

(٢) المحتسب١/٢٨٠.

(٣) ينظر:الكشاف٢/٥٩٢.

تحقيق همزتين في أول الكلمة

إذا اجتمعت همزتان في كلمة،وتحركت الأولى وسكنت الثانية،وجب إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها،ومن النادر إبقاء الهمزة الثانية كما هي،ومن ذلك القراءة التي أوردها المرادي،فقال:"...وأما قراءة من قرأ{إِئْلاَفِهِم}[١]-بتحقيق الهمزتين-فنادر".[٢]

القراءة:

قرأ الجمهور:{ إِيلَافِهِمْ}بإبدال الهمزة الثانية ياءً.

وقرأ عاصم:{إِئْلاَفِهِم}بهمزتين،أخرجها على الأصل،وهو شاذ في الاستعمال،والقياس. [٣]

الدراسة:

إذا اجتمعت همزتان في كلمة،فإما أن تتحرك الأولى فقط،أو تتحرك الثانية فقط،أو تتحركا معًا،وسكونهما معًا لا يجوز. [٤]

فإن كانت الأولى متحركة،والثانية ساكنة أبدلت حرف علة من جنس حركة الأولى،فتبدل ألفًا بعد الفتحة،نحو:آمنت،وياءً بعد الكسرة،نحو: إيمان،وواوًا بعد الضمة،نحو:أوتمن. [٥]

قال ابن الناظم:"...إبدال الثانية مدة تجانس حركة أولاهما،كـ:آثرث،أُوثر ،إيثارًا فلما اجتمع في كلمة همزتان ثانيتهما ساكنة وجب تخفيفها بإبدالها مدة من جنس

---

(١) من الآية٢من سورة قريش.

(٢) توضيح المقاصد٥/١٥٧٧.

(٣) ينظر:مختصر ابن خالويه١٨١،١٨٠،والتبيان للعكبري٢/١٣٠٥،والبحر٨/٥١٤.

(٤) ينظر:شرح الشافية للرضي٣/٥٣.

(٥) ينظر:أوضح المسالك٤/٣٨٣.

حركة ما قبلها؛لأن بها حصل الثقل،وكذا كل ما سكن منه ثاني الهمزتين،إلا ما ندر." (١)

والمرادي هنا استشهد بهذه القراءة على ندرة اجتماع همزتين فى أول الكلمة ، وثانيهما ساكنة،ولم تبدل من جنس حركة الأولى، لأن الثانية إذا بقيت ساكنة ، ولم تبدل من جنس حركة الأولى كان ذلك شاذًا ، والقياس إبدالها ياء، كقراءة الجماعة ،وقد وصف القراءة بالندور.

تصحيح عين فُعْلَى

إذا كانت الياءُ عينًا لـ(فُعْلَى)اسمًا فإنها تقلب واوًا،نحو:طوبى،وقد قرىء بتصحيح الياء،وهذه القراءة أوردها المرادي،فقال:"...فُعْلَى إذا كانت اسمًا تقلب ياؤها واوًا،نحو:طوبى،وهو:اسم مصدر من الطيب،وقد قرىء: {طِيْبى لهم}(٢)،وهو قليل".(٣)

القراءة:

قراءة الجمهور:{طُوبَى لهم}بالواو،وهو اسم مصدر من الطيب،كـ:بُشْرَى، وهو يائي أصله(طُيْبَى)وقعت الياء عينًا لـ(فُعْلَى)،فقلبت ياءً؛لوقوعها ساكنة إثر ضم.

وقرأ بكرة الأعرابي:{طِيبى لهم}بكسر الطاء؛لتسلم الياء من القلب،وإن كان وزنها(فُعْلَى)كما كُسِرَ في نحو:بِيض؛لتسلم الياء. (٤)

---

(١) شرح الألفية٥٩٩.

(٢) من الآية٢٩من سورة الرعد.

(٣) توضيح المقاصد٥/١٥٩١.

(٤) ينظر:مختصر ابن خالويه ٧٢،والكشاف٣/٣٥١،والبحر٥/٣٨٠.

الدراسة:

إذا كانت الياء عينًا لـ(فُعْلَى) –بالضم– فإنها تقلب واوًا اسما كـ(طُوْبَى) مصدرًا لـ(طَابَ) أو اسمًا للجنة،والأصل:طُيْبَى وقعت الياء عيناً لاسم مفرد على وزن (فُعْلَى) فوجب قلبها واوًا،أو كانت صفة غير مَحْضَة وهي الجارية مجرى الأسماء وهي(فُعْلَى)مؤنث(أَفْعَل)التفضيل كالطوبى والكوسى،والخورى،مؤنثات الأطيب،والأكيس،والأخْيَر،والأصل:طُيْبَى وكُيْسَى وضُيْزَى وقعت الياء عينا لـ(فُعْلَى) بالضم مؤنث (أَفْعَل) التفضيل وهي صفة غير محضة فوجب قلبها واوًا[١]

قال سيبويه :"وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاءً في موقن وموسر...وإذا كانت عينًا في كوسى وطوبى ونحوهما ..." [٢]

أما إذا كانت (فُعْلَى) صفة محضة فقد اختلف فيها العلماء بين قلب الياء واوًا ،أو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء،ولهم مذهبان :

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن الياء تبدل واوًا إذا كانت عينًا لـ(فُعْلَى) اسمًا،أما إن كانت (فُعْلَى) صفة فيجب التصحيح،وقلب الضمة كسرة لتسلم الياء.[٣]

المذهب الثاني : ذهب الأخفش إلى أن الياء تقلب واوًا إذا كانت عينًا لـ(فُعْلَى) اسمًا وصفة ،واستدل على ذلك باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوًا ؛ لضمة ما قبلها نحو : موسر. [٤]

---

(١) ينظر:أوضح المسالك٤/٣٩٤،٣٩٢.

(٢) الكتاب٤/٢٤١.

(٣) ينظر:الكتاب٤/٣٦٤،والأصول٣/٢٦٧،والإيضاح لابن الحاجب٤٣٧،٤٣٦.

(٤) ينظر:شرح الشافية للرضي٣/١٣٦.

وقد أجاب الرضي عما استدل به الأخفش،فقال:"والأخفش يعكس الأمر مستدلًا باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوًا لضمة ما قبلها،نحو:موسر،وأجيب بأن ذلك للبعد عن الطرف،بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر...". (١)

وأقول:إن الرأي الصواب لهو رأي سيبويه؛لما ثبت من تفريق العرب بين(فُعْلَى)الاسمية،و(فُعْلَى)الوصفية؛ولأن الصفة أثقل من الاسم،فناسب فيها أن تقلب الضمة كسرة؛لتسلم الياء،وحتى لا تزداد ثقلاً بقلب الياء واوًا،وبقيت الياء في الصفة ليتم التوازن بينها وبين(فُعْلَى) الاسم.

وأما عن موقف المرادي فقد أورد القراءة بعد أن ذكر أن الياء إذا كانت عينًا لـ(فُعْلَى)اسمًا تقلب واوًا،وأن تصحيحها قليل كما في القراءة محل الدراسة،وهنا استشهد بالقراءة لتأكيد الحكم القليل،وتقويته.

إبدال الواو ياءً شذوذًا

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة،وسبقت إحداهما بالسكون الأصلى، وجب إبدال الواو ياءً،وإدغامها في الياء،فإن لم يتحقق هذا الشرط كان الإبدال شاذًا،ومن ذلك القراءة التى أوردها المرادي،فقال:"... ألا يكون الساكن بدلاً غير لازم،نحو:رُويةٌ مخفف رؤية،فلا يبدل لعروضه،وحكى الكسائي الإدغام في(رُويَا) (٢)إذا خففت،وسمع من يقرأ:{إِنْ كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعْبُرُون}(٣) ...". (٤)

(١) السابق٣/١٣٦.

(٢) ينظر:معاني القرآن للفراء٢/٣٦.

(٣) من الآية٤٣من سورة يوسف.

(٤) توضيح المقاصد٥/١٥٩٦.

القراءة:

قراءة الجمهور:{للرُؤْيا}بهمزة على واو.

قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة واوًا،ثم قلبها ياءً،وأدغم الياء في الياء، فصارت(للرُيَّا)،وفي قراءته اجتمعت الواو والياء،وقد سبقت إحداهما بالسكون. (١)

الدراسة:

إذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة،وكان السابق منهما ساكنًا، متأصلا فى الذات ، والسكون ، سواء تقدمت الياء ، نحو : سيِّد ، وميِّت ، والأصل : سيود، وميوت ، على وزن : (فيعل) ، من : ساد : يسود ، ومات : يموت ، أو تقدمت الواو ، مثل : طىّ، ولىّ ، بالتشديد ، مصدران من : طويت ، ولويت، وأصلهما : طوْى،ولوْى .

فإن اختل شرط مما سبق،فلا إعلال، ولا إدغام، كأن تجتمعا فى كلمتين،مثل:يدعو ياسر، ويرمى واعد، أو تتفرقا فى كلمة،نحو:زيتون ، أو كان السابق منهما متحركًا،مثل :طويل، وغيور،أو كان عارضًا ذاتًا ، مثل:رويا،ورويـة،بتخفيف همزة:رؤيا،ورؤيـة،وقلبها واوًا،أو عارضًا سكونًا،مثل:قَوْىَ،بسكون الواو،فإن أصله الكسر؛لأنه فعل ماض،ثم سكنت الواو ؛ للتخفيف كما يقال فى (عَلِم) :(عَلْم). (٢)

وذكر الرضى أن بعض العرب يقلب الواو فى:(رويا،وروية) مخففة: (رؤيا ، ورؤية) ياءً،ويدغمها فى الياء،فيقول:ريَّا،وريـة. (٣)

---

(١) ينظر:النشر١/٣٩٠،والبحر٥/٣١١،والدر المصون٦/٥٠٥.

(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم٦٠٧،وشرح الشافية للرضي٣/١٣٩،وأوضح المسالك٤/٣٨٩،وشرح الأشموني٣/٨٥٢.

(٣) ينظر:شرح الشافية٣/١٤٠.

والمرادي هنا استشهد بالقراءة على شذوذ قلب الواو العارضة ياء، وإدغامها فى الياء.

إدغام الطاء في الصاد في الافتعال

تبدل تاء(افتعل)وما تصرف منه طاءً إذا كانت فاؤه صادًا،أو ضادًا،أو طاءً،أو ظاءً،فإذا كانت فاؤه صادًا جاز فيه البيان،نحو:اصطبر من اصتبر،والإدغام بقلب الثاني إلى الأول،فيقال:اصَّبر،ومن ذلك القراءة التى أوردها المرادي،فقال:"...وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان:البيان، فيقال:اصطبروا،والإدغام بقلب الثاني إلى الأول،فيقال:اصَّبروا،قال سيبويه[1]:وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ:{أَنْ يُصَّلِحَا}[2]يريد:أن يصطلحا".[3]

القراءة:

قراءة العامة:{أَنْ يُصْلِحَا}بالصاد المخففة.

قرأ عاصم الجحدري:{أَنْ يُصَّلِحَا}أراد:أن يصطلحا، فخفف بإبدال الطاء المبدلة من تاء الافتعال صادًا،ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء،فصار: يُصَّلِحَا. [4]

الدراسة:

تبدل الطاء وجوبًا من تاء الافتعال الذي فاؤه صادٌ،أو ضادٌ،أو طاءٌ،أو ظاءٌ،وتسمى أحرفَ الإطباق،تقول في(افتعل)من صبر:اصطبر،ولا تدغم؛ لأن الصفيري لا يدغم إلا في مثله،ومن ضَرَب:اضطرب،ولا تدغم؛لأن الضاد حرف مستطيل،ومن طَهُر:اطَّهَر،بالإدغام؛لاجتماع المثلين في كلمة،وأولهما ساكن،ومن

---

(١) ينظر:الكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) من الآية١٢٨من سورة النساء.

(٣) توضيح المقاصد٦/١٦٢١.

(٤) ينظر:مختصر ابن خالويه٣٥، والمحتسب١/٢٠١،والتبيان للعكبري١/٣٩٥.

ظلم:اظطلم،وفيه ثلاثة أوجه:الإظهار،والإدغام مع إبداله من جنس الثاني،ومع عكسه. (١)

وأما عن القراءة محل الدراسة فقد أبدلت الطاء صادًا،وأدغمت الثانية في الأولى،ولا يجوز إدغام الصاد في الطاء؛لأن الصاد من حروف الصفير، والإدغام يُذْهب الصفير. (٢)

قال سيبويه:"...وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء،فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء،قلبوا الطاء صادًا،فقالوا:مُصَّبِرٌ.

وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ:{ فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً}...". (٣)

والمرادي هنا نقل القراءة عن سيبويه استشهادًا على أن الطاء تبدل صادًا في الافتعال،وتدغم الصاد في الصاد؛لأنه يمتنع إدغام الصاد في الطاء؛لأن الصاد من حروف الصفير،والإدغام يذهب الصفير.

(١) ينظر:الكتاب ٤/٤٦٧،والأصول٣/٢٧١،والارتشاف١/٣١٠،٣١١،وأوضح المسالك٤/٣٩٩.
(٢) ينظر:التبصرة والتذكرة٢/٨٥٥.
(٣) الكتاب٤/٤٦٧.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،وبفضله ترفع الدرجات،والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،ورحمة الله المهداة للعالمين،وعلى آله وصحبه،ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فقد وفقنى الله- تبارك وتعالى-لإتمام هذا البحث الذى أفرز نتائج كثيرة،أذكر منها ما يلي:

١-أظهر البحث حرص المرادي على الاستشهاد بالقراءات القرانية ، والإفادة منها،إذ لم يستثنِ واحدة من القراءات سواء أكانت متواترة أم شاذّة ،ولم يفاضل بينها،فكل القراءات القرانية عنده حجة في النحو،والدليل على ذلك :جمعه بين القراءة السبعية والشاذة فى موضع واحد، و هو:صرف الممنوع من الصرف للتناسب .

٢-بيّن البحث عناية المرادي بالقراءات القرانية،فكثيرًا ما يستعمل تعبيرات تدل على عنايته بالقراءة أكثر من عنايته بالقارىء،وقد يعزو بعض القراءات إلى أصحابها .

٤-أوضح البحث أن بعض القراءات التي استشهد بها جاءت من أجل ترجيح مذهب معين،وكان ذلك في اثني عشر موضعًا هي:-

أ-تشديد نون اللذين واللتين.

ب-توسط خبر(ليس).

ج-الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف.

د-العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

هـ-نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي.

و-حذف عائد الصلة المرفوع.

ز-إعمال إن النافية عمل ليس.

ح-تأنيث الفعل مع الفصل بإلا.

ط-بناء الثلاثي المضاعف للمفعول.

ك-نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل.

ل-إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل.

م-توكيد الفعل المسند لألف الاثنين بالنون الخفيفة.

٥-أوضح البحث أن استشهاد المرادي بالقراءات القرانية جاء من قبيل تأكيد القواعد،والأصول،أو ترجيح الأوجه النحوية،أو الصرفية،أو تأكيد آراء النحويين أو المذاهب النحوية،أو تأكيد اللهجات العربية .

٦-بيّن البحث أن المرادي لم يخطىء قارئًا بل تنوع في الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

٧-أثبت البحث أن المرادي يؤول القراءة التى لا تتفق واختياره النحوي،ويصفها بالشذوذ،ووقع منه ذلك في موضع واحد هو:مد المقصور.

٨-أثبت البحث أن المرادي نقل بعض القراءات عن بعض العلماء،وكان ينص على أسمائهم،وكان ذلك على النحو التالي:

أ-نقل عن سيبويه في موضع واحد هو:إدغام الطاء في الصاد في الافتعال.

ب-نقل عن الزجاجي في موضع واحد هو:دخول لام الأمر على فعل الأمر للمخاطب.

ج-نقل عن ابن جني في موضع واحد هو:حذف أحد المثلين من أول المضارع.

د-أكثر النقل عن ابن مالك وكتبه وخصوصًا شرح الكافية،والتسهيل،وقد وقع منه ذلك في سبعة مواضع هي:

١-حركة لام الجر الداخلة على الفعل.

٢-النصب بـ(لم).

٣-إهمال(إن)الشرطية.

٤-مجيء الجواب مرفوعًا،والشرط مضارع مجزوم.

٥-فتح شين عشرة.

٦-جمع فَعْلان على فَعْلَى.

٧-حذف أحد المثلين في أول المضارع.

هـ-نقل عن ابن الناظم في موضعين:أحدهما:حذف عين الأمر من الثلاثي المضاعف،والآخر:حذف أحد المثلين في أول المضارع.

٩-استشهد المرادي بسبع وعشرين قراءة سبعية،منها عشرون قراءة للأحكام النحوية،وسبع قراءات للأحكام الصرفية،واستشهد بتسع وثلاثين قراءة شاذة،منها إحدى وثلاثون قراءة للأحكام النحوية،وثماني قراءات للأحكام الصرفية.

١٠-رجح البحث جواز توكيد الفعل المسند إلى الألف بالنون الحفيفة.

١١-رجح البحث صحة إضافة المائة إلى جمع.

١٢- رجح البحث إعمال (إن) النافية،عمل(ليس)؛لورود السماع به نثرًا ، ونظمًا

١٣- رجح البحث جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

١٤-أثبت البحث صحة مجيء الجواب مرفوعًا،والشرط مضارع مجزوم.

١٥-أثبت البحث صحة القول بحذف ثاني المثلين المجتمعين في أول المضارع.

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه الكريم،إنه نعم المولى،ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

فهرس الأحكام النحوية والصرفية المستنبطة من القراءات القرآنية

القراءة	الآية	السورة	الحكم النحوي والصرفي	الصفحة
إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ	٦٣	طه	لزوم المثني الألف	٣٧٢
قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنْي عُذْراً	٧٦	الكهف	حكم نون الوقاية قبل ياء المتكلم المجرورة بـ (لدن)	٣٧٥
رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا	٢٩	فصلت	تشديد نون اللذين واللتين	٣٧٨
يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ	٢١٩	البقرة	استعمال ذا اسماً موصولا	٣٨٠
لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا	١٧٧	البقرة	توسط خبر ليس	٣٨٤
قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ	٢٤٦	البقرة	كسر سين عسي	٣٨٨
فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ	٥٤	الأنعام	كسر همزة إن وفتحها بعد فاء الجزاء	٣٩١
قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ	١٣٧	الأنعام	الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف	٣٩٣
إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ	٣	الطلاق	إضافة اسم الفاعل إلي معموله	٣٩٦
تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ	١	النساء	العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار	٣٩٨
لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ	١	القيامة	توكيد المضارع في جواب القسم باللام	٤٠٢
سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا	٤	الإنسان	صرف الممنوع من الصرف للتناسب	٤٠٦
وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْراً	٢٣	نوح	صرف الممنوع من الصرف للتناسب	٤٠٦

القراءة	الآية	السورة	الحكم النحوي والصرفي	الصفحة
وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ	٧١	المائدة	نوع أن بعد أفعال الظن	٤٠٩
وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ	٢١٤	البقرة	رفع المضارع ونصبه بعد حتى	٤١١
لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ	٣٧	غافر	نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي	٤١٤
لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكرُ فَتَنْفَعَهُ	٤	عبسي	نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي	٤١٤
أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً	٥١	الشوري	نصب المضارع المعطوف على اسم صريح بأن مضمره	٤١٧
وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا	١١١	هود	حذف مجزوم لما	٤١٩
ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ	٢٥	الكهف	إضافة مائة إلي الجمع	٤٢٢
أَيُّهُمْ أَشَدُّ	٦٩	مريم	إعراب أي الموصولة	٤٢٥
تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ	١٥٤	الأنعام	حذف عائد الصلة المرفوع	٤٢٩
إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ	١٩٤	الأعراف	إعمال إن النافية عمل ليس	٤٣٢
وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ	٣	ص	حذف خبرلات	٤٣٥
فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ	٢٥	الأحقاف	تأنيث الفعل مع الفصل بإلا	٤٣٨
هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا	٦٥	يوسف	بناء الثلاثي المضاعف للمفعول	٤٤١
لِيُجْزَيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ	١٤	الجاثية	نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل	٤٣٣
وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ	٦٧	الزمر	تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور	٤٤٧

القراءة	الآية	السورة	الحكم النحوي والصرفي	الصفحة
وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ	٤	ص	الجر بـ لات	٤٤٩
لأَعَدُّوا لهُ عِدَهُ	٤٦	التوبة	حذف تاء التأنيث للإضافة	٤٥٢
وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ	٦٧	الأنفال	حذف المضاف مع إبقاء الجر المضاف إليه	٤٥٤
فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ	٣٨	البقرة	حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف على حاله	٤٥٧
يَا بُشْرَىَّ	١٩	يوسف	حكم ألف المقصور عند الإضافة لياء المتكلم	٤٥٩
ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ	٢	مريم	إضافة المصدر إلي المفعول مع وجود الفاعل	٤٦٣
إِنَّا كِلاَّ فيها	٤٨	غافر	حذف ضمير المؤكد	٤٦٦
سَوَاء عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	البقرة	حذف همزة الاستفهام قبل أم المتصلة	٤٦٩
أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ	١٠	سبأ	حكم المعرف بأل المعطوف على المنادي المضموم	٤٧١
قَالَ رَبُّ السِّجْنُ	٣٣	يوسف	المنادي المضاف إلي ياء المتكلم	٤٧٣
يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فَى جَنْبِ اللَّه	٥٦	الزمر	الجمع بين الياء والتاء في النداء	٤٧٦
فَدَمَّرْانِهم تَدْمِيرًا	٣٦	الفرقان	توكيد الفعل المسند لألف الاثنين بالنون الخفيفة	٤٧٧
لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ	٢٣٣	البقرة	إهمال أن المصدرية	٤٨٠
وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوا خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً	٧٦	الإسراء	إذن بين الإعمال والإلغاء	٤٨٢

القراءة	الآية	السورة	الحكم النحوي والصرفي	الصفحة
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ	٣٣	الأنفال	حركة لام الجر الداخلة على الفعل	٤٨٤
أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ	٦٤	الزمر	حذف أن المصدرية	٤٨٦
فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ	٥٨	يونس	دخول لام الأمر على فعل الأمر للمخاطب	٤٨٨
أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ	١	الشرح	النصب بـ لم	٤٩١
فَإِمَّا تَرَيْنَ	٢٦	مريم	إهمال أن الشرطية	٤٩٣
أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ	٧٨	النساء	مجئ الجواب مرفوعاً والشرط مضارعٌ مجزوم	٤٩٥
يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ	٢٨٤	البقرة	حكم المضارع المعطوف على جواب الشرط	٤٩٨
ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ	١٠٠	النساء	حكم المضارع المقرون بثم بين الشرط والجزاء	٥٠٠
اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْناً	٦٠	البقرة	فتح شين عشرة	٥٠٣
وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى	٢	الحج	جمع فعلان على فعلي	٥٠٦
وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ	٧	الرعد	الوقف على المنقوص برد يائه	٥٠٨
وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ	٣	العصر	الوقف بالنقل	٥١١
وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ	٣٣	الأحزاب	حذف عين الأمر من الثلاثي المضاعف	٥١٣
مَنْ يَرْتَدَّ	٥٤	الأنعام	الفعل الثلاثي المضاعف بين الفك والإدغام	٥١٥
القراءة	الآية	السورة	الحكم النحوي والصرفي	الصفحة

وَنُزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً	٢٥	الفرقان	حذف أحد المثلين في أول المضارع	٥١٨
يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ	٤٣	النور	مد المقصور	٥٢١
ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ	٨٥	النور	فتح العين المعتلة في المجموع بالألف والتاء	٥٢٣
وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحِبُكِ	٧	الذاريات	من أبنية الثلاثي فُعِل	٥٢٥
فَشَرِّدْ بِهِم	٥٧	الأنفال	إبدال الدال ذالاً	٥٢٦
إِئْلَافِهِم	٢	قريش	تحقيق همزتين في أول الكلمة	٥٢٨
طِبْنِي لهم	٢٩	الرعد	تصحيح عين فُعْلَى	٥٢٩
إِنْ كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعْبُرُون	٤٣	يوسف	إبدال الواو ياءً شذوذاً	٥٣١
أَنْ يُصَلِحَا	١٢٨	النساء	إدغام الطاء في الصاد في الافتعال	٥٣٣

فهرس المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي- ت د/ طارق الجنابي- ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت- الأولى- ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنّا- ت د/ شعبان محمد إسماعيل - ط/ عالم الكتب- بيروت- الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٤- الأزهية في علم الحروف للهروي- ت/ عبد المعين الملوحي- ط/مجمع اللغة العربية - دمشق - الثانية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - ت د/ محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.

٦- الأصول في النحو لابن السراج-ت د/عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

٧- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه-ت د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-الناشر/مكتبة الخانجى بالقاهرة-ط/الأولى١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨- إعراب القراءات الشواذ للعكبري-ت/محمد السيد أحمد عزوز- ط/ عالم الكتب - بيروت - الأولى- ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .

٩- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس- ت/عبد المنعم خليل إبراهيم-ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

١٠- الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي- ط/دار العلم للملايين- بيروت- الثانية .

١١- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي-ت د/محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش-مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٢- أمالي ابن الحاجب-ت د/فخر صالح سليمان قداره-ط/دار الجيل-بيروت١٤٠٩هـ١٩٨٩ م.

١٣- أمالي الزجاجي-ت/عبد السلام هارون-ط/دار الجيل -بيروت-الثانية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٤- أمالي ابن الشجري -ت د/ محمود محمد الطناحي-ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - ت/ جودة مبروك محمد مبروك - ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة - الأولى.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد- ط/ المكتبة العصرية- صيدا- بيروت-بدون تاريخ.

١٧- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- ت د/ كاظم بحر المرجان -ط/ عالم الكتب - الثانية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٨- الإيضاح في شرح المفصل الزمخشري لابن الحاجب - ت د/ موسى بناي العليلي - ط/ الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي

١٩- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي-ت د/ مازن المبارك- ط/ دار النفائس- بيروت - السادسة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٢٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تح/الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ،وآخرين-طبعة/دارالكتب العلمية-بيروت-ط/الأولى ١٤١هـ ١٩٩٨ م.

٢١- البديع في علم العربية لابن الأثير -تح د / فتحي أحمد علم الدين -ط/ جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث-الأولى – ١٤٢١هـ .

٢٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع-ت د/عياد بن عيد الثبيتي- ط/ دار الغرب الإسلامي-بيروت-الأولى-١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .

٢٣- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/ عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

٢٤- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري - ت/ طه عبد الحميد طه- ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٥- تاريخ الأدب العربي (بروكلمان)- ترجمة عبد الحليم النجار – ط/ دار المعارف - مصر - ١٩٦١ – ١٩٦٨ م

٢٦- التبصرة والتذكرة للصيمري-ت د/فتحي أحمد مصطفى علم الدين- مطبوعات/جامعة أم القرى- ط/دار الفكر- دمشق- الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٧- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي-ت د/محمد غوث الندوي-نشر وتوزيع الدار السلفية-ط/ثانية١٤٠٤هـ-١٩٨٢م.

٢٨- التبيان في إعراب القرآن للعكبري -تح/ على محمد البجاوى-ط/عيسى البابى الحلبى-بدون.

٢٩- التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر الحلبي-ت/أيمن رشدي سويد-ط/أولى١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٣٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان – ت د/ حسن هنداوي – ط/ دار القلم – دمشق .

٣١- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – تح/محمد باسل عيون السود-ط/دارالكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م

٣٢- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي - ت د/ عوض بن حمد القوزي - ط/ الأمانة - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٣- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام-ت د/السيد تقى عبد السيد-١٤٠٦هـ.

٣٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش-تح د/على محمد فاخر،وآخرين-ط/دار السلام-القاهرة-ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - ت د/ عبد الرحمن علي سليمان- ط/دار الفكر العربى-القاهرة-الأولى- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٣٦- التوطئة لأبي علي الشلوبيني - ت د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

٣٧- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي - ت د/ علي توفيق الحمد - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الخامسة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٣٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى-تح د/فخر الدين قباوة، و/محمد نديم فاضل-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٩- حاشية الصبان-ت/طه عبد الرءوف سعد-ط/مكتبة التوفيقية-القاهرة.

٤٠- حجة القراءات لأبي زرعة-ت/سعيد الأفغاني-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط/الخامسة١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤١- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه-ت د/عبد العال سالم مكرم-ط/دار الشروق-ط/الثالثة١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٢- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي-ت/بدر الدين قهوجي،وآخرين -ط/دار المأمون للتراث-بيروت-ط/الأولى١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤٣- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي-تح/محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار إحياء الكتب العربية-ط/الأولى١٣٧٨هـ-١٩٦٧م.

٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد السلام هارون-ط/ الخانجي-القاهرة- الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

٤٥- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٦- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي - ط/ كردستان العلمية - القاهرة - الأولى - ١٣٢٨هـ .

٤٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- ت د/ أحمد محمد الخراط- ط/ دار القلم-دمشق- الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٤٨- ديوان أبي داؤد الإيادي-نشر/جوستان جروينام،ضمن دراسات في الأدب العربي-ترجمة/إحسان عباس-مكتبة الحياة-بيروت-ط/الأولى١٩٥٩م.

٤٩- ديوان أبي زبيد الطائي-ت/نوري حمود القيسي-مطبعة المعارف-العراق-بغداد-ط/الأولى١٩٦٧م.

٥٠- ديوان عدي بن زيد العبادي-ت/محمد جبار المعيبد-منشورات وزارة الثقافة بالعراق-بغداد.

٥١- ديوان عمر بن أبي ربيعة-ت/محمد محيى الدين عبد الحميد-ط/دار الأندلس-ط/الرابعة١٩٨٨م.

٥٢- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي-ط/المكتب الإسلامي-بيروت- لبنان-ط/الثالثة١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد-ت د/شوقي ضيف- ط/ دار المعارف - القاهرة - الثالثة .

٥٤- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه-د/خديجة الحديثي-مطبوعات جامعة الكويت١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٥٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - ط/ المكتب التجاري - بيروت .

٥٦- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد بن السيرافي - ت د/ محمد الريح هاشم - ط/ دار الجيل - بيروت - الأولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٥٧- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق - ط/ دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٧٨م

٥٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-تح/محمد محيى الدين عبد الحميد-ط/دارالكتاب العربي-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

٥٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت/ محمد باسل عيون السود - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

٦٠- شرح التسهيل لابن مالك-ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون - ط/ دار هجر - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف - ت د / سلوى محمد عمر عرب - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الأولى - ١٤١٨هـ .

٦٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - ت د/ صاحب أبو جناح

٦٣- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - ت/ محمد محيي الدين وآخريْن - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت

٦٤- شرح شواهد المغني للسيوطي - تصحيح وتعليق / الشيخ محمد محمود الشنقيطي - ط/ دار مكتبة الحياة - بيروت .

٦٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد- ط/ دار التراث-القاهرة - العشرون - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٦٦- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.

٦٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك- ت/على محمد معوض،و/عادل أحمد عبد الموجود-منشورات دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان-ط/الأولى - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٦٨- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري - ت د/ هادى نهر - ط/ دار البازولى العلمية - الأردن-بدون .

٦٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي-ت د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي- ط/ المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٧٠- شواذ القراءات للكرماني-ت د/شمران العَجْلي- ط/مؤسسة البلاغ- بيروت-لبنان.

٧١- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - ت محمد فؤاد عبد الباقى-مكتبة دار العروبة القاهرة-بدون.

٧٢- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي- ت د/ محسن سالم العميري- ط/ جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ١٤١٩هـ .

٧٣- ضرورة الشعر للسيرافى-تح د/رمضان عبد التواب-ط/ دار النهضة العربية-ط/الأولى١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٤- علل التثنية لابن جني-ت د/صبح التميمي-ط/دار أسامة-بيروت-لبنان -ط/الأولى١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٥- علل النحو لأبي الحسن الوراق - ت د/ محمود جاسم الدرويش - ط/ مكتبة الرشد - الرياض - الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٧٦- العنوان لأبي طاهر الأندلسي-ت د/زهير زاهد،و/د/خليل العطية-من دون طبعة ولا تاريخ.

٧٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري – عني بنشره المستشرق برجشتراسر – القاهرة- ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٧٨- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي-ت د/ممدوح محمد خسارة-ط/ الكويت-الأولى١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٩- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني -ت/سيد إبراهيم-ط/دار الحديث-القاهرة-ط/الثالثة١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٠- الفصول الخمسون لابن معطي-ت د/محمود محمد الطناحي-ط/عيسى البابي الحلبي-من دون تاريخ.

٨١- الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية للعاتكى-تح د/هزاع سعد المرشد-الكويت-ط/الأولى١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٢- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله الأندلسي-ت/أحمد محمود عبد السميع الشافعي-ط/دار الكتب العلمية-بيروت- ط/الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨٣- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي-ت/جمال السيد إسماعيل الشايب-ط/مؤسسة سما للنشر-ط/الأولى١٤٢٨هـ.

٨٤- الكتاب لسيبويه – ت/ عبد السلام هارون – ط/ الخانجي – القاهرة – الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٨٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري - ت/ عادل أحمد عبد الموجود،وآخرَيْن- ط/ مكتبة العبيكان - ط /الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٨٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي-ت د/محيى الدين رمضان-١٣٩٤هـ.

٨٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة - ط/ دار الفكر - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٨٨- كفاية المعانى فى حروف المعانى للكردى-تح/شفيع برهانى-ط/دار اقرأ-دمشق-ط/الأولى١٤٢٦هـ-٢٠٠٨م.

٨٩- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري -جـ١ ت /غازي مختار طليمات ، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان - ط/ دار الفكر - بيروت - الأولى- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٩٠- لسان العرب لابن منظور - ط/ دار المعارف .

٩١- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني -ت/سبيع حمزة حاكمي- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩٢- مجالس العلماء للزجاجي-ت/عبد السلام هارون-ط/الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض - الثالثة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٩٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - ت/علي النجدي و د/عبد الفتاح شلبي- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة -١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٩٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية - ت/ الرحالة الفاروق،وآخرين-مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-قطر- ط/الثانية١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٩٥- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه - ط/ مكتبة المتنبي - القاهرة - بدون .

٩٦- المذكر والمؤنث لابن الأنباري-ت/محمد عبد الخالق عضية-القاهرة-١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٧- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي-ت د/ محمد الشاطر أحمد-ط/ المدني-القاهرة- الأولى- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ..

٩٨- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت د/ محمد كامل بركات - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩٩- المطالع السعيدة (شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة) في النحو والتصريف والخط - ت د/ نبهان ياسين حسين - ط/دار الرسالة للطباعة - بغداد - ١٩٧٧م .

١٠٠- اللمع في العربية لابن جني - ت د/ فائز فارس - ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن - الثانية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

١٠١- معاني الحروف للرماني- ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة - بدون .

١٠٢- معاني القرآن للأخفش - ت د/ هدى محمود قراعة - ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة - الأولى - ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

١٠٣- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٠٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ت د/ عبد الجليل عبده شلبي - ط/ عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٠٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام - ت د/عبد اللطيف الخطيب - ط/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون-الكويت- بدون.

١٠٦- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل - بيروت - الثانية.

١٠٧- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي-ت د/شعبان عبد الوهاب محمد- من دون طبعة،ولا تاريخ.

١٠٨- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى-تح د/عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين-ط/مركز إحياء التراث-جامعة أم القرى-ط/ الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٠٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - ت د/ كاظم بحر المرجان- ط/ وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية- ١٩٨٢م.

١١٠- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عضيمة- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

١١١- المقرب لابن عصفور- ت/ أحمد عبد الستار ، وعبد الله الجبوري - ط/ الأولى - ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١١٢- الممتع في التصريف لابن عصفور - ت د/ فخر الدين قباوة - ط/ دار المعرفة - بيروت- الأولى- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

١١٣- الموضح في وجوه القراءات وعللها لأبي عبدالله الشيرازي،المعروف بابن أبي مريم-ت/عبدالرحيم الطرهوني-ط/دار الكتب العلمية-بيروت- ط/الأولى٢٠٠٩م.

١١٤- النشر في القراءات العشر لابن الجزري – ت/ على محمد الضباع – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت .

١١٥- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي–ت د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين–ط/مكتبة العبيكان–الرياض–الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١١٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي –ت أ/ عبد السلام محمد هارون،ود/عبدالعال سالم مكرم– ط/مؤسسة الرسالة– ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.